سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

مقاليد التصريف

تأليف العلامة
سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي

الجزء الأول

١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

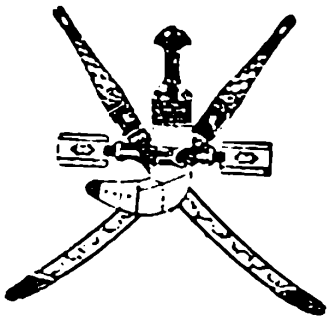

مقاليد التصريف

تأليف العلامة
سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي

الجزء الأول

١٤٠٧ هـ — ١٩٨٦ م

فيصل عيسى آل ثاني الخليجي
مطبعة
دار الجامعة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــديم

الحمد لله الذى صَرَّف اللغة العربية أحسن تصريف ، وشرف لسانهم العذب بكتابه الشريف .

وصلاة الله وسلامه على أفصح ناطق بالضاد ، صلاةً وسلاماً ما له فى درجة كالهما من مضاد ، وعلى آله وأصحابه من نشر رَيَّاهُما ما لا يدانيه العبير ، ولا يشاكله فى مراتب سَناه وسناياه البدرُ المنير .

وبعد :

فإن علم اللغة لمن أهم ما ينبغى تقديمه فى المطالب ، لأنه إلى كل العلوم وسيلة لكل طالب ، وأن من اعتنى بهذا اللسان الجليل ، لابد له فى مناهج تصريفه من دليل .

وقد مَنَّ الله عَلَىَّ بألفيّة مغنية فى هذا الفن الشريف ، وسميتها والحمد الله بـ[مقاليد التصريف] ولما اطلع على نظمها العالم الربانى ، والبحر النورانى ، وحيد دهره بلا ممانعة ، وفريد عصره بلا منازعة ، أبو محمد ناصر ابن العلامة المولوىّ الولى أبى ذهبان جاعد بن خميس الخليلى الخروصىّ ، أمرنى أن أثبت عليها شرحاً لطيفاً مختصراً ، ولم يقبل تعللى كلما جئتُه معتذراً ، فلم أستطع خلافاً لأمره ولا تبديلا ، بل تلوت : ﴿ إنَّا سَنُلقى عليكَ قولًا ثَقِيلا ﴾ .

والله سبحانه هو المسئول أن ينعم علينا بالتيسير ، وأن ينور بصائرنا بأنوار الإصابة فى مسالك التفسير ، وأن يجعلنا ممن صدقت نيته فى التوكل عليه ، وهذا بحمد الله شروع الابتداء فى النظم المشار إليه .

أسأل الله التوفيق .

المقدمة

الحمدُ لله مصرِّفِ اللُّغى
حمداً إلى رِضوانِهِ مُبلِّغا
وأُردِفُ الصلاةَ تسليماً أتمْ
على النبيِّ خيرِ ناطِقٍ بِفَمْ
وآلِهِ وصحبِهِ الغُرِّ ومَنْ
يَتْبَعُهم في كلِّ منهجٍ حَسَنْ
وبعدُ فاعلَمْ أنَّهُ لم يَستقِمْ
نُطْقٌ بِلا عِلْمِ تصاريفِ الكَلِمْ
ولم أجدْ فيما رأيتُ مُبدِعا
فيه نظماً مُفيداً مُقنِعا
فلَمْ أزَلْ مِنَ الإلهِ أطلبُ
أن يَتَسَنَّى لِيَ هذا المَطْلَبُ
فكانَ ما أردتُهُ مُيَسَّرا
فهاكَهُ مُنتظِماً كما تَرَى
وقدْ تكفَّلَتْ بهِ ألفيَّهْ
لِجَمْعِها أنحاءَهُ مُرضِيَّهْ
فاستَجْلِها مَيمُونةً مُباركه
ليسَ لها في الحُسْنِ من مُشارَكه

فَاخِرَةً تُبْهِجُ مَنْ تَأَمَّلَا
وَتَفْتَحُ البَابَ المَنِيعَ المُقْفَلَا
وَاللهُ حسبي وعَلَيْه المُتَّكَلْ
فَلَمْ يُخَيِّبْ مَنْ عَلَى الله اتَّكَلْ

باب فى الاسم والفعل والحرف

الاسْمُ والفِعْلُ والحرفُ الكَلِم
وَذِكْرُ كُلِّهَا بِذَا النَّظْمِ التَزَم

ينقسم الكلام إلى ثلاثة أقسام : اسمٌ وفعل وحرف ، فهى ثلاثة لا رابع لها فى الوجود أبداً ، وذكر الناظم أن هذه المنظومة محيطة بالأقسام الثلاثة كلها ، فشرع فى تقسيمها على أصل ترتيبها فقال :

الاسْمُ لَفْظٌ مُفْهِمٌ مَعْنى زُكِن
فى نَفْسِهِ لَيسَ بوقتٍ مُقْتَرِنْ

عرّف الاسم بأنه لفظ مفهم معنًى فى نفسه ، غير مقترن بوقت أى زمان ، فمعنى زكن : أى عُلم ، فبقوله : لَفْظٌ يخرج من الأصوات ما كان كالنحنحة والسعال ، وأصوات البهائم .

وأخرج بقوله : مفهم معنًى فى نفسه الحروفَ .

وأخرج الفعل بقوله : ليس مقترناً بوقت .

وأما دخول الزمان فى نحو : ضارب فهو عارض للفهم لا فى أصل وضعه ، والله أعلم .

ثم شرع فى خواص الاسم فقال :

خُصَّ بأل عُرِّف أو إنْ يُسْنَدَا
لَهُ وتنوينٍ وجرٍّ أو نِدَا

من خواص الاسم : دخول أل التعريفية عليه ، كالرجل والجبل .

وأخرج أل الموصولة بقوله : عرِّف .

ومن خواصه أيضاً : أن يسند إليه ما سواه كالفاعل فى قوله : ضربت وقتلت ، وضربنا وقتلنا .

ومن خواصه : الجر بأحرف الجر ، أو بإضافة : كمررتُ بزيد ، وهذا غلام زيد .

وأما دخول بعض الحروف كالكاف فى : كمررتُ بزيد ، فإنها داخلة على محذوف مقدر ، والمراد كقولك : مررت بزيد .

ومن خواصه : التنوين كقولك : زيدٌ وغلامٌ ، ولا يدخل فى هذا تنوين الترنم واللاحق والغالى ، كما فى قوله :

أقِلّى اللّوْمَ عاذلَ والعِتابَنْ
وَقُولى إنْ أصَبتُ لقَدْ أصابَنْ
* وقَاتِم الأعماق خاوى المخترقن *

فليس هو تنوين مع سيبويه ، بل نون زائدة ، ولأنه يختص بالشعر ، ولو كان تنويناً لوجب حذفه للقافية ، وهذا يزاد فى القافية ، فهو بالعكس .

ومن خواص الاسم : النداء نحو : يا زيد .

وَالفِعْلُ قد حُدَّ بما الاسْمُ يُحَدّ
بِهِ ولكنْ بزمانٍ انفرَدْ

وقد ذكر هنا حد الفعل ، فذكر أنه كحد الاسم بأنه لفظ دالٌّ على معنًى فى نفسه ، لكن مقترن بالزمان ، فهو يخالف الاسم والحد من ذلك ، ويخالف الحرف بدلالته على معنًى فى نفسه كالاسم ، لأن لفظة اضرب دالة على ذات زيد دلالةً

مجرّدةً من الزمان ، ولفظة ضربَ ويضرب دالة على ماهيّة الضرب ، لـكن مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة التى هى : ماضٍ أو حالٌ أو استقبالٌ .

وشرع فى تبيين شىء من خواصه فقال :

بِالجَزْمِ أَوْ نُونِ افْعَلَنْ اخْتِصَّا
كَذَا بِتَا نِلْتَ وَجَاءَتْ خُصَّا

بالجزم أى باستحقاقه الجزم : كإنْ يَضْرِبْ أضرِبْ ، ومثله فى الأمر اضْرِبْ ، أو بدخول الجازم عليه ، وهو الحرفُ الذى يجبُ به الجزمُ ، ولا يردُّ عليه دخول غير الفعل كقوله جَلَّ وَعزَّ : ﴿ إن امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾ فإن هنالك فعلا مقدراً يفسّره الظاهر .

ومن خواصه : دخول نون التوكيد عليه : كاضربن ، وليسْجنن وليكونا فى نونى التوكيد الثقيلة والخفيفة ، ولا يرد عليه قوله :

* أشاهِرُنَّ بَعْدنا السُّيوفا *

فإنه نادر .

ومن خواصه : تاء الضمير نحو : فعلتُ أنا ، وفعلتَ أنْتَ ، وفعلتِ أنتِ يا هند ، وفعلتْ هى . فلفظة : نلت تحتمل الثلاث ، والرابعة جاءت .

ثم شرع يقسّمه على الثلاثة الأزمنة فقال :

فمِنْـهُ ماضٍ وهْو ما دَلَّ عَلَى
وقْتٍ مَضَى ومـيِّز بالتا كانجلى

فمنه أى من الفعل ما هو ماض ، وهو : الدال على زمان قد مضى : كضرب ، ومن خواص التاء وأل التعريفية فى لفظة التا هنا للعهد ، أى اللفظة المعهودة فى نلت وجاءت ، وماز الشيء يميزه فرّقه عن غيره .

وَمَا عَلَى الحَالِ أو المُسْتَقْبَـل
دلّ فإنّه المضَـــارِع الجَلِي

وما دل على زمن غير الماضى ، وهو الحال أو الاستقبال ، فهو المضارع لا غير ، كيَضْرب ، واختلف فى أصل وضعها ، أهى للحال أو للاستقبال ، ولكل من الفريقين حجّةٌ وكان الأول هو الأصح عندى .

وأمّا دلالة نحو : لم يضرِبْ على الماضى ، فليس بالوضع ، لكن بوجود قرينة دلّتْ على ذلك فليعتبر به .

بالسِّين خُصّ أوْ بِسَوْفَ قَدْ وُسِمْ
وَهَـكذا خُصّ بأنْ قدْ يَنْجَزِمْ

ومن خواصّ المضارع : دخول السين وسوف عليه ، فهما ينقلانه إلى المستقبل .

ومن خواصّ الجزم : كلم يَضْرِبْ ، وَإنْ تَضْرِبْ أضْرِبْ .

والأمْرُ صَوْغ لِطلَبِ الفِعْـل
للنُّونِ قابِلٌ لمثـــل انفَعِل

حدّ الأمر بأنه صيغةٌ يطلب بهـا الفعل من فاعل مخاطب ، فأخرج بلفظ

الطلب الفعل الإنشائى ، وأخرج النهى بأنه صيغة ، وبأنه طلب الفعل به ، والأمر يختص بالمخاطب ، فإن الغائب لا يصلح لأن يكون مأموراً ، ويخرج أسماء الأفعال بأنها ليست صيغة غالباً ، وما كان منها صيغة مثل نَزَالِ ودَحْرَاجِ ، فإنه أخرج عنه بعدم قبوله نون التوكيد واللام فى لفظة النون للعهد ، أى النون التى ذكرناها فى لفظة : افعَلنَّ .

ولاسْمِ فِعْلٍ اعْزُ ما لم يَقْبَلِ
مِثْلَ نَزَالِ أوْ كَصَهٍ وحَيْهَلِ

ولما ذكر سابقاً أن غير ذى النون ليس أمراً ، بيَّنَ هنا أنه اسم فعل ، وأتى منه بثلاثة أمثال دالة على ثلاثة معانٍ : نزال : اسم فعل مشتق من نزل ، وصه : اسم فعل غير مشتق ، وحيهل : اسم فعل مركب من حىّ وهل ، والله أعلم . قال :

والفِعْلُ مِنْه جامِدٌ قد امْتَنَعْ
تَصْرِيفُه وعادِمُ البَعْضِ كَدَعْ

ثم إن بعض الأفعال جامدة ، وبعضها متصرفة ، فالجامد منها ما يمتنع التصرف فيه مثل : نعم وبئس وليس ، فهى أفعال لدخول تاء الضمير عليها تقول : نعمت ، وبئست وليست ، ولا مضارع لها ولا مصادر ، ولا شىء من الاشتقاق وليست كالفعل الماضى لسكون ثانيها وكسر أول بئس ونعم وليس الأفعال ، كذلك إلا ما كان مخففاً فإنه يشابهها فى السكون ونحوه .

ومن الأفعال المتصرفة ما يتقدم بعض تصريفاته فلا وجود له أصلاً مثل : دَعْ وذَرْ أمران من يَدَعُ ويَذَرُ ، وهما مضارع : وَدَعَ وَوَذَرَ ، وكلاهما بمعنى

ترك ، ولكن قد أميتَ ماضيهما بخلافٍ في وَدَعَ ، ولا يمتنع وجودُهُ مع قِلّةٍ فيه .

ومنهما قد أُميتَ اسمُ الفاعل والمصدر وغيرهما من الاشتقاق بلا خلافٍ أعْلَمُهُ في كون ذلك كذلك ، والله أعلم .

والحرْفُ غير ما مَضَى كالْبا وهلْ

ولَنْ ولَمْ وغَيْر ذَا الحدّ انْخَضَل

الحرف ما ليس اسماً ولا فعلاً ، ولا حدّ له على الصحيح غير ذلك ، وهو يخالفهما في كونه لفظاً دالًّا على معنًى في غيره .

ومنه : موصول كالباء تقول : مررت بمحمد ، ومفصول مثل هل في : هل أنت قائم ، وهو خافض كالباء ، وناصب كلن ، وجازم كلم ، وداخل على مبتدأ كهل .

باب فى أسماء الأفعال

الركن الأول فى الأفعال وتصريفاتها وما أشبه ذلك

وإنما قدّم ركن الأفعال ، لأنه أم فى باب التصريف ، وكثرة الحاجة إليه ، لأنه فى باب الطلب أولى من طلب الجموع ، والتصغير والنسب المنفرد به باب الأسماء ، فلذلك بدأ به هنا فقال :

كَوَعَدَ المِثَالُ والأجْوَفُ مَا
كَبِعْ وشِبْهُهُ ادْعُ بنقص وسما

بدأ هنا بذكر الأسماء المصطلح عليها فى الفعل الثلاثى بحسب تغاير حروف الاعتلال فيه ، فما كان معتلا أول حرف منه ، وهو المعبر عنه بالفاء مع علماء التصريف ، فهو مثالٌ وذلك مثل : وعد ويسر ، والألفُ لا يكون فاء لأنه لا يكون أصلاً ، وليس فى الفاء موضع زيادة ولا قلب ، وليس الهمزة من حروف الاعتلال فى اصطلاح النحويين ، بخلاف اصطلاح العلماء بمخارج الحروف ، فإنهم يعدّونها منها ، ولكن بخلاف فيها فيما أرى ، وليس هنا موضع شرحها ، وقد خرجنا من حدّ المقصود ، فلنرجع إليه إن شاء الله .

وما كان حرف العلة فى ثانيه وهو المعبَّر عنه بالعين عند العلماء فهو أجوف وذلك مثل : باع ، لأن أصله بَ يَ عَ ، وقال ، فإن أصله قَ وَ لَ ونحوها كخاف وطال ، لأنهما من فَعِلَ وفَعُلَ .

وما كان معتلًّا آخره ، والحرف المعبّر عنه باللام مثل دعا يدعو ، ورمى يرمى فهو يسمّى ناقصاً .

وَذُو اعْتِلَالَيْنِ لَفِيفٌ كَوَنَى
مَفْرُوقُهُ وَكَطَوَى مَا اقْتَرَنَا

وما جمع حرفى اعتلالٍ فهو يسمى لفيفاً ، فإن كان الاعتلال فى الفاء منه واللام مثل: وعى يعى ، ووَنى يَنِى، فهو لفيف مفروق، وإن كان الاعتلال فى حرفين منه معاً ، فهو لفيف مقترن ، وذلك مثل طوى وهوى ونحوهما .

وقيل مَنْ بابَ عِهْ بالمُلْتوى
والنَّقْصُ فى الأجْوَف أيْضاً قد رُوى

وبعضهم يسمى اللفيف المقترن ملتوياً ، وهو المعبر عنه بباب عِهْ ، لأنه أمر من وعى يعى ، والهاء فيه ضمير غيبة أو عاملة فى الوصل معاملة الوقف ، كالهاء فى: ﴿ لم يتسنَّه ﴾ على أصحّ ما قيل فيها فيما أرى ، وبعضهم يسمى الأجوف أيضاً ناقصاً ، وهو باب باع وقال :

وَمُضْعَفٌ كَمَدَّهُ وَحَنَّا
وَغَيْرُهُ الصَّحِيحَ سَمِّيَنَّا

باب مَدّ وحَنّ يسمى مضاعفاً ، لأن أصله: مَدَدَ وحَنَن، كقتل وضَرَبَ فأدغم الأوّل فى الثانى ، فهو حرف مضاعف ، وأتى بمثلين : مَدَّهُ للمعدّى ، وحنّ للّازم ، وغَيْرُهُ أى غير ما ذكرتُهُ يسمّى صحيحاً مطلقاً ،وهذا هو الرأى الأشهر وهو الصحيح عندنا .

باب فى الفرق بين اللازم والمعدى

ولا تَلِى هَا الْغَيْبِ لَازِمًا خَلا
هَا مَصْدَرٍ كَفِعْلِ طَبْعٍ أَوْ حُلَى

علامة الفعل اللازم أن لا تليه هاء ضمير الغائبين نحو : شرف وكَرُمَ ، فلا يقال شرفه ، وأما هاءُ ضمير المصدر فقد تليه فتقول : الشرف شرفته ، ومثل للازم بفعل الطبع: كَشَرُفَ وَكَرُمَ ، وَكَنَهِمَ وَفَرِحَ ، وكأفعال الحلى نحو سودَ واسوَدَّ ، واحمارّ وعَوِرَ وعَمِىَ ، وما شابه ذلك .

أَوْ طَاوَعَ الْمَادِى لِوَاحِدٍ وَمَا
مِثْلُ اقْشَعَرَّ وَالْمُضَاهِى احْرَنْجِما

ومن أمثال الأفعال اللازمة مطاوع الفعل المتعدى لواحد : كمد الحبل فامتدّ ، وكسرت الحجر فانكَسَرَ ونحوهما ، وقيّد بالتعدية لواحد ، لأن المتعدى إلى أكثر منه يكون متعدياً : كعلّمته النحو فتعلمه .

ومن أمثال اللّازم ماجاء على وزن افعللّ كاقشعرّ واشمأزّت نفسه ، واشملّت الناقةُ أسرعت . والمضاهى أى المشابه احرنجم فى الوزن ، كاقعنسس ، واعلنكس الظلام ، واحرنجم مطاوع لحرجم الإبل ، أى جمعها فاحرنجمت أى انجمعت .

وغَيْرَ ذِى اللُّزُومِ لِلْمَادِى اسْتَمَرّْ
وَذَا اللُّزُومِ عَدِّهِ بِحَرْفِ جَرّْ

غير اللّازم وهو ما يصلح دخول هاء ضمير الغيبة عليه ، كضربه فهو المعدّى ،

إذ هما قسمان لا ثالث لهما، ثم إن اللازم قد يتعدى بحرف جرٍّ ، مثاله : ذهب فهو لازمٌ وضعاً ، ويعدّى فى الاستعمال بحرف جر كما قال جَلَّ من قائل: ﴿ ذَهَبَ اللهُ بنورهم ﴾ فهو الأمثل : أذْهَبَ الله نورهم .

أَوْ ضَاعِفَنَّ عَيْنَ غَيْرِ مَا ارْتَقَى
أَوْصِلْهُ بِالْهَمْزَةِ مِثْلُ انْطِفَا

ومن اللازم مايعدّى بتضعيف عينه : كَكَرُمَ وكَرَّمَهُ ، وَعَظُمَ وَعَظَّمَهُ، وفَرِحَ وَفَرَّحَهُ ونحوه ، وقد يتعدّى أيضاً بزيادة همزة توصل فى أوّلِهِ : كَكَرُمَ وأكرمته ، ودنا وَأَدْنَيْتُهُ ، وَجَذِلَ وَأَجْذَلْتُهُ ، ولا تضاعف عين غير الثلاثى.

وَأمَّا ما ارتقى عنه فلا تضعيف له ، وكذلك لايوصل بالهمزة غيره بخلاف حرف الجر ، فإنه يصل الثلاثى وغيره .

وَجَوَّزُوا اطِّرَادَ وَصْلِهَا بِمَا
يَلْزَمُ وَالخِلَافُ إن يَنْعَدِمَا

يجوز اطراد وصل الهمزة بكل فعل لازم نحو : كرم وأكرم ، وحسُن وأحسَنه ، وَفَرِحَ وأفرحه ، وما أشبه ذلك .

ومختلف فى : هل يجوز القياس فى ذلك ، والأصح جوازه وإليه الإشارة بقوله : والخلاف إن ينعدما .

وجوّزوا الخُلْف إن لواحِدٍ تعدّى
بدُونِها نَقْلٌ إلى ثَانٍ هدى

واختلفوا أيضاً فى جواز اطراد إلحاق الهمزة بالفعل المتعدى إلى مفعول

واحد ، فيكون بها متعدّياً إلى مفعولين ، فمنعه قوم وأجازه آخرون بشرط أن لا يكون متعدياً بهمزة ، فإن كان متعدياً بالهمزة فهو ممنوع بلا خلاف .

ومثال المختلف فيه نحو قولك : أضربتُ عمراً بكراً ، وأشقمتُ زيداً خالداً أو ما أشبه ذلك .

وَأمَّا إن كان الفعل المتعدى بدون الهمزة متعدّياً إلى مفعولين فمختلفٌ أيضا فى جواز إلحاق الهمزة به قياساً إلى ثلاثة ، فيكون متعدياً بها إلى ثلاثة مفاعيل ، والنقل فى هذا أصحُّ نحو : أرأيت بكراً عَمراً قائماً ، وأعلمتُ زيداً عَمراً قاعداً .

وأجاز بعضهم على القياس أظَننت زيداً عمراً قاعداً ، فتلك أربعةُ مذاهبَ ، منع القياس مطلقاً عند قوم ، وترجيح جواز الاطراد فى موضع آخر عند من أجازه ، وترجيح منع القياس ، ومتوسّط بين الأمرين ، والله الهادى .

وَمُنْتَهَى تَعْدِيَةِ الْمَادِى إِلَى
ثَلَاثَةٍ لَم يَكُ فَوْقَهَا عَــلَا

الفعل المعــدى لايتعدى إلى أكثر من ثلاثة مفاعيل ، فالمعدى إلى واحد نحو : ضربه ، وإلى مفعولين نحو : رأيتُ محمداً جالساً ، وإلى ثلاثة مفاعيل نحو : أرأيتُ زيداً عمرا قائماً ، ولا يتعدى إلى أكثر من ذلك .

باب فَعَل بفتح العين يَفْعِل بكسرها

عَيْنَ الْمُضَارِعِ اكْسِرَنْ مِنْ فَعَلْ
ذِى الْوَاوِ فَا كَعِدْ وَهَبْ نَقْلًا حَصَلْ

يجب كسرُ عين المضارع من فَعَل إذا كان فاؤه واواً نحو : وجَبَ يَجِبُ ، وَوَعَدَ يَعِدُ ، فيما كان حلقيّ العين ، واويّ الفاء ، وأما يَهَب بالفتح فهو نادرٌ بالنقل ، وقد يكون حَلقيّ اللام مفتوحاً ، ولذلك قال :

وَكَسْرُ مَفْتُوحٍ كَضَعْ يُقَدَّرُ
وَيَجِدُ اضْمُمْهُ ضَعِيفًا يَنْدُرُ

ما كان مفتوحاً من الواويّ فلأجل وجود الحلقيّ فى لامه مثل وَضَعَ يضع، فالكسر فيه مقدر، والفتحُ عارضٌ ، وأصله الكسر كَوَضَحَ يَضَحُ، ولولا تقدير الكسر فيه لوجب بقاء واوه المحذوف فيقال : يَوْضَعُ ، كما قيل : يَوْجَدُ ، لأن الواو لم تحذف إلا لأجل كونها ساكنة ضعيفة ، بين ياء وكسرة إذا نطق بها على الأصل فقيل يَوْعِدُ .

وأمّا يجد محذوفة الواو مضمومة العين ، فهى لُغَةٌ ضعيفة فى هذه الكلمة ، قال فى القاموس : ولا نظير لها ، والله أعلم .

واكْسِرْ إذا اليَا عينًا أو لامًا كبع
واطْوِ وعِه ونَحْو يَبْغِى قَدْ سُمِع

ومما يجب به كسر مضارع فَعَلَ أن تكون عينهُ ياء ، ولا يمتنع ذلك لوجود حرف حلق فى لامه ، وذلك مثل باع يبيع ، ويجب الكسر أيضاً إذا كان ياء لامه نحو : أتى يأتى ، ولا يمتنع الكسر لوجود واو فى عينه مثل :

طوى يطوى ، ولا لوجود حلق فى عينه ، مع كون فائه واواً كما فى وعى يعى ، ويمتنع الكسر لوجود حرف حلق فى عينه إذا لم يكن الفاء واواً كما فى سعى يسعى ، وقد يكسر كما فى بغى يبغى ، لكن الكسر فيه مسموع لغلبة الفتح عليه .

وَلازِمَ المُضَاعَفِ اكسر ويُضَمّْ
بالنَّقْلِ خَبَّ مَتَّ أَجَّ نَجَّ غَمّْ

إن المضاعف ما كان منه لازماً كحَنَّ ، فالمضارع منه يَحِنُّ بكسر العين منه ، وكسر الفاء منه بدلا من كسرة العين المُدْغمة كنقل كسرة عين يتبع تالى فائها ، ويظهر كسر عين المضاعف أو غير كسره إذا كان مجزوماً ، ولم يكن على لغة الإدغام فيه فتقول: لم يَحْنِنْ ولم يحن على لغة الإدغام، وكذلك غير المكسور، وسيأتى الكلام عليه فى باب الإدغام إن شاء الله .

وقد ندر فى المضاعف اللازم ما هو مضموم بالنقل فى كلمات عديدة ، وهى : خَبَّ الحصان يَخُبُّ أى مشى سريعاً ، وخبَّ النباتُ طال بسرعة ، ومتَّ إليه بقرابة ونحوها يَمُتُّ ، أى توسل ، وأخبَّتِ النار والريح سمع لها دويٌّ وكذلك أجَّ الظليم ، وهو ذكر النعام ، يَؤُجُّ ، ونَجَّ الماء يَنُجُّ سال ، وغمَّ يومنا اشتدَّ حرُّه .

وقال شارح لامية ابن مالك : غمَّ النبتُ بغين معجمة أى طال ، وكذلك بعين مهملة ، وكلامه هنا مخالف للقاموس ، فإن ضبطهما بوزن افتعل فقال : اغتمَّ النبات طال ، وفى المهملة اعتمَّ النبت اكتهل ، فلم يبق فى غَمَّ إلا معنى اشتداد حر اليوم ، وهذا يدل على أن ابن مالك موافق عبارة القاموس إذا كان

ضبطه بالغين المعجمة فى قوله : وغمّ زمّ وشحّ مل أى ذملا ، وعبارة الشارح على هذا التقدير فخالفه فتدبر .

وَسَجَّ أُحَّ سَخَّ أُدَّ حَدَّ عَرَّ
وَشَدَّ كَرَّ عَسَّ قَسَّتْ قَشَّ مَرَّ

وسج بطنه أى رق الخارج منه ، وأحّ بالحاء المهملة أى سعل ، وسخ بالخاء المعجمة فى الحفر والسير أمعن ، والجرادة غرزت ذنبها فى الأرض لتبيض ، وأدّ البعيرُ رجّعَ الحنين فى جوفه ، وحدّ عليه حدة غَضِبَ ، وعرّ الظليم بالمهملتين صاح ، وشدّ بمعنى عدا ، وكرّ على قِرنه يكرّ رجع ، وعسّ طاف بليل ، وعسّتِ الناقة رعت وحدها وقسّت مثل عسّت ، وقشّ القومُ بالقاف المعجمة صلحت حالهم بعد هزال ، ومرّ به يمرُّ جاز ، ومرّ ضدّ حلا يَمَرّ بالفتح بابه كفَرِح ، ويمُرُّ بالضم فهو شاذ كمرّ به .

كتلك ذَرَتْ سَحَّ خشّ نَلّا
وَرَشَّ جَنَّ الليل كَمَّ عَلّا

حصّ الحمار بالمهملتين ضرط ، وعدا وصرّ أذنيه ، ولطت الناقة بذنبها ألصقته بين فخذيها ، وكفّ بصرُه عمى ، وكفت الناقة تآكلت أسنانها من الكبر ، وبقّ فى كلامه أكثر ، وشقّ بصرُ الميت تبع رُوحه ، ولا يقال شق الميتُ بصره .

وشكّ فى الأمر تردّد ، وعك يومنا اشتدّ حرُّه مع سكون ريحه ، وطلّ دمه أى ضاع ولم يؤخذ بثأره ، وملّ فى سيره أسرع ، وأمّتِ المرأة تؤم أمومة صارت أمًّا ، وزمّ بأنفه تكبّر ، وفكّ أى هرِم .

هَمَّ به احْنُنْ والخلافُ فى
لزُومِ هَبَّتْ وَتَعَدِّيهِ اصْطُفِى

همَّ بالأمر يهمُّ به قصد فعله، وحنَّ عنه يحنّ أعرض، واختلفوا فى بعض الأفعال المسموعة بالضم .

فقيل : هى أفعال معدّاة فى أصل وضعها .

وقيل : بل أصلها اللزوم والأول أرجح ، لأن كلمة : هبت الريح تهب وما شابهها وإن استعملت فى اللزوم فأصلها التّعدى من هبّه من النوم أيقظه . وكانت الريح هبّت الشجر أى حركتها ، فأسقطوا المفعول لأنه فضلة ، وكذلك يقال فى أخواتها وهى :

كَتِلْكَ ذَرَّتْ سَحَّ خَشَّ تَلَا
وَرَشَّ جَنَّ الليـــلُ كَمَّ عَلَا

كتلك إشارة إلى هبت ، أى مثل هبّت : ذرت الشمس تذرّ فاض شعاعُها على الأرض ، وسَحّ المطرُ يَسحُّ نزل بكثرة ، وخشّ فى الشىء يخشّ بمعجمتين ، أى دخل ، وثل الفرس والحمار يثل أى راث ، ورش المزنُ أى أمطر ، وجنّ عليه الليل أى أظلم ، وكمّ النَّخْلُ إذا طلعت أكمامُهُ ، وغلّ فيه يغل أى دخل .

كَذَاكَ حُكمُ بابِ خَطَّ مَنْ تَلَا
واكْسِرْ أو اضْمُمَنَّ جَلَّ أىْ جَلَا

وما تقدم فى هبّت من الاختلاف فى لزومها أو تعديتها مع وجوب ضمّها ، فهو أيضاً لما يشبهها فى النظر ، وهو باب خطّ يخطّ ، لأنه لازم فى هذا الاستعمال

قبل النظر إلى حقيقة تعدّيه ، لأن أصله من باب خطّ الكتاب يخطه ، وهو معدًّى .

ومثل خطّ فى الاستعمال نحو : ذَبّ عنه يذبُّ ، وفى الأصل من ذَبّ الذبابَ عنه يذبّه ، ونصّ له على كذا عين ، وأصله من نصّ الشىء رفعه ، وغضّ من طرفه يغض ، والأصل غضّ طرفه ، وحطّ بالمكان والأصل حطّ رَحْله ، وحَفّ به أحدق ، والأصل من مثل : ﴿ وحَفَفْناهُما بنَخْل ﴾ .

وصَفُّوا وقَفُّوا صفوفاً ، والأصل من صف قَدَمَيْه ، وعَقّ عن ولده والأصل عقّ العَقِيقَةَ ، وحلّ بالمنزل نَزَلَ ، والأصل حلّ المنزلَ ومَنّ عليه يمنُّ ذكر نعمته عليه ، والأصل مثل : ﴿ وتِلْكَ نِعْمَةٌ تمنُّها علىّ ﴾ وعلى نحو ذلك فليقس .

ومنه : جلّ مع بعضهم ذكره ابن مالك فى النوادر بالضمّ ، وفى القاموس ذكره بالكسر ، فهو على أصله إن كان لازماً ، وذكرته بالوجهين تبعاً لهما ، وانتقد الشارح على ابن مالك فى ذكره إياه مع اللزوم ، قال : وهو فى الأصل من جل البعر أى التقطه ، فكأن القوم التقطوا متاعهم ، وهنا بحوث يطول بذكرها الكتاب تركناها اختصاراً والحمد لله .

ذكر ما سمع مضارعه بوجهين

لأبَّ شبَّ المهرُ شَتَّ أثَّ جدّ

وجهان حَثَّ شَحَّ حدَّثْ شدَّ صدّ

وهذا ما سمع مضارعه بالوجهين وهما : الضم والكسر : أبَّ يئبُّ ويَؤبُّ أبًّا وأبيباً وإباباً وأبابةً تهيَّأ للسفر ، وشب المهر أى حصان أى مَرَح يشُبُّ ويشِبُّ شباباً بالكسر ، وشَتَّ يشُتُّ الأمرَ ويَشِتُّ تفرّق .

وأثَّ الشعر والنبات يئثُّ ويؤثُّ كثر ، والتفَّ وجدَّ فى العمل يجِدّ ويجُدّ قصده بعزم ، وهمَّت ، وفحَّتِ الأفعى بحاء مهملة ، ويجوز بمعجمة تفِحّ وتفُح ونفخت بفمها وصوتتْ وشحّ به يَشِحُّ ويشُحُّ بخل وحدّت المرأة على زوجها تحِدُّ وتحُدُّ تركت الزينة لفقده ، وشذ يَشِذُّ ويشُذُّ انفرد عن الجماعة ، وصدّ عن الشيء يصدُّ ويصُدُّ أعرض .

ثرَّتْ ودرَّتْ ترَّ عرَّتْ حرّ

وطرّ رزَّت أزَّ نسَّ طشّ قرّ

ثرَّت العين تثِرُّ وتثُرُّ غزُر ماؤُها ، والطعنة كثر ماؤُها ، والشاة أو الناقة اتسع إحليلها ، وتثَرُّ بالفتح لغة فى كلها ، ودرَّت باللبن تدِرُّ وتدُرُّ كثر درُّها ، وترّ العظم بقاء مشناة فوقية ، ورا مهملة يترُّ ويتُرُّ بانَ وانقطع ، وفيه لغة بالفتح وعرَّت الإبل تعِر وتعُرّ سَلِحتْ .

وحرّ النهار بمهملتين حميَتْ شمسه ، وخرّ الحجر يخِرّ ويخُرُّ سقط إلى أسفل ، ومنه : ﴿ يخِرُّونَ للأذْقانِ ﴾ والكسر أفصح وعليه القراءة ، وطرّ الشاربُ

يَطِرُّ ويطُرُّ طلع نباته ، وطرّ أيضاً بان مع القطع .

ورزّت الجرادة ترِزُّ وتُرُزُّ إذا خرزت ذنبها لتبيض ، وأزّ القِدْرُ يَئِزُّ ويؤُزُّ سمع لغليانه صوت .

ونسّ الشيءُ ينِسُّ وينسُّ أى يَبَسَ وهو بالنون والسين المهملة ، هكذا ضبطه ، وذكر شارح اللاميّة لها وجهاً آخر ، وهو نَشّ بشين معجمة ، ولم أجده فى القاموس ، ولا ذكره ابن مالك ، وطشّ المزن يَطِشُّ ويطُشُّ مطر مطراً ضعيفاً دون الرَّش وقرّ اليوم يقِرّ ويقُرُّ برَدَ .

وشَطَّ أصَّتْ كعَّ جَمَّ عنَّ ألّ
لمعاً صِرَاخاً مُرْعةً واللهَزَل

شَطَّ يَشِطُّ ويَشُطُّ بَعُدَ ، وأصّتِ اللقاقة بمهملة تَئِصُّ وتؤُصُّ اشتد لحمها ، وتلاحكَتْ ألواحها ، وغزرت ، وكعَّ عن الشيء يكِعُّ ويكُعُّ جَبُنَ وضعف ، وحمّ الماء يحِمُّ ويحُمُّ كثر واجتمع ، وعَنَّ له الشيء يعِنُّ ويعُنُّ عرض .

وألَّ السيف يئِل ويؤُلُّ لمع ، ولونه يرق وصفا ، وهو داخل فى معنى اللمع ، وفرائصه لمعت فى عَدْوٍ ، وألَّ فى مَشْيه يَئِلُّ ويؤُلُّ أسرع واهتز واضطرب ، وألَّ الحزين يئِل بالكسر فى القاموس والضم عن ابن مالك ألًّا وألا وأليلاً أنَّ وحنَّ ، ورفع صوته بالدعاء وصرخ عند المصيبة ، وخَلَّ يَخِلُّ ويخُلُّ هزل .

وقيل كلُّ ما مِنَ اللازِمِ ضُمّ
فإنَّ تَلْمِيحَ التَّعَدِّى فيهِ أمّ

هذا القول مُطّرِدٌ فى كل لازم مضاعف ، وهو مما يروى عن الجوهرى ،

فإنه عنده كل مضاعف لازم وجد فيه الضم فإنه قد لمح فيه معنى التعدى ؛ وكأنه لصحيح من قوله وهو يعمّ ما كان بالضم فقط ، أو بالوجهين ، فإنك إذا تأملته ترى فيه معنى التعدية ظاهراً جليًا أو متأوّلا خفيًا .

وقد ذكرنا صفة ذلك فى المختلف فيه ، وهو باب هبّت ومثاله فى باب ذى الوجهين صدّ منه فإن فيه صدّهُ ، فهو متأوّلٌ عليها ، ورَذّ الجراد ذنَبه ، وكَعّ وكَعَّهُ ، وشَتّ أمره وشتّتَهُ .

ومثله فى المضموم نجّ الماء سال ، ونجه يثجُّهُ وسَخّتْ أى غرزت ذنبَها ، فهو بمعنى التعدية ، وإن لم ينطق به ولطّتْ الناقة بذنبها ألصقته بين فخذيها ، فالضم فيه للمح ألصقت وعلى نحو ذلك يكون إن شاء الله .

باب فَعَلَ يفْعُلُ بضم عين المضارع

وَاوِىَّ عينٍ ضُمَّ مِثْلَ بُحْ وما
وَاوَىَّ لامٍ كان كادْعُونهما

يُضَم مضارع فَعَلَ للمفتوح إذا كان فى العين منه واوٌ مثل : قال يقول لأنه من القول ، وليس يمتنع وجوبُ الضم فيه إذا كان اللام فيه حرف حلق مثل : باح يبوح ، وفاح يفوح ، وساءه يسوءه ، وكذلك يجب الضم إذا كان اللام واواً مثل نما ينمو لأنه من النمو ، وربا الشيء يربو ومعناها واحد ، فإذا كان اللام حرف حلق فالضم لا يمنع لأجله مثل دعا يدعو .

وَالْفَتْحُ وَالْوَجْهَانِ فى الحلقىّ لا
تَقِسْ عَلَى ما مِنْهُمَا قَدْ نُقِلاَ

الفتح فى الواوى لاماً مسموعٌ قليل مثل : طحا الأرض يطحاها بسطها ، وقحا التراب يقحاه جرفه ، وطغى يطغى جاوز القـــدر ، وفيه لغة كرضى فهو يحتمل التداخل .

قال شارح اللامية : فهذه ثلاثة انفردت بالفتح لا غير ، وسمع بالوجهين الضمُّ والفتح : دحا الأرض يدحوها ويدحاها بسطها ، وسحا التراب جرفه ، وصفا مال وضحا للشمس برز وطها اللحم أنضجه طبخاً ، ومحا الكتابَ ونحاه .

قال الشارح : فهذه سبعة سُمعَتْ بالوجهين والله أعلم .

وَمُضَعَّفُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى ضُمَّا
وَكَسْرُ حَبَّ فِى شُـــذُوذٍ أَمَّا

ومما يستوجب الضم الفعل المضعّف المعدّى ، وذلك مثل : مدَّهُ يَمُدُّهُ ، وقَدَّهُ يَقُدُّهُ ، وما شابه ذلك ، وفيه شذوذ بالكسر فقط ، وهو حبَّهُ يحِبُّهُ ولا نظير له .

وَشَذَّ بِالْوَجْهَيْنِ بَتَّ نَثَّ رَمّْ
وَشَجَّ هَرَّ شَدَّ أَضَّ عَلَّ نَمّْ

هذا ما ندر بالوجهين: الضم والكسر وهو بتّه يبتّه قطعه ونثّ الحديثَ ينثّه ويَنُثُّه أفشاه ، ورمّه بالمهمله يرِمّهُ ويرُمُّه أصلحه ، وشَجَّ رأسه يشِجُّه ويشُجُّه وشدَّه يشده أوثقَه ، وهرَّ الشيء يهرّه ويهره كرهه ، وأضَّه إلى كذا يئِضُّه ويؤُضُّه ألجأه ، وعلّه يعلّه ويعلّه سقاه علَلاً بعد نهل محركة ، والنهل الشرب الأول ، والعلل الشرب الثانى ، ونمَّ الحديث ينمُّه وينمه أفشاه .

وَالضَّمُّ أيضاً مَعَ بَذٍّ مَفْخَرِ
إنْ يَكُنِ الْجَالِبُ كَسْرًا قَدْ عُرِى

وقد يبنى يفعل من كل فعل أريد به إظهار المفاخرة مثل سابقنى فسبقته فأنا أسبقُه ، وغالَبَنى فغلبته فأنا أغْلُبُه أى أفخره فى السبق والغلبة ، مع أن أصلهما يَسْبِقُ ويغْلِبُ كيَضْرِبُ ، وقياس هذا بشرط أن لا يكون فى الفعل ما يستوجب به الكسر نحو : وعد وباع ورمى ، فإن الضم فى ذلك غير جائز .

والخُلْفُ فى ذِى الحَلْقِ لَيْسَ أَوَّلا
لَـكِنَّ وَجْهَ الضَّمِّ فِيهِ فَضَّلَا

قال الكسائى : الحاقى اللام أو العين كمنع وشعر مما يمنع الضم فى إشاعة المفاخرة .

وقال غيره من النحاة : إن الضم واجبٌ مع وجود الحلق، وذكر أنه مسموع عن العرب فتقول شاعر نى فأنا أشعره ، وصارعته فأنا أصرعه والله أعلم .

باب فَعَلَ يفْعَل بالفتح

وَافْتَحْ لَدَى الحَلْقِىّ لا فى الأَوَّلِ
فى غَيْرِ مُضْعَفٍ ومَسْمُوعٍ جلِى

يجب فتح مضارع فعل إذا كان فيه حرف حلق فى غير أوله ، أى فى غير الفاء منه ، فإن وقوعه فى الفاء لا تأثير له : كعرف يعرف .

وحروف الحلق ستة : الهمزة ، والهاء ، والغين ، والخاء ، والعين ، والحاء نحو سأل يسأل ، وقرأ يقرأ ، ومهر يمهر ، وعمِه يعمَه تحيَّر وضل ، وفيها لغة كفرح وشغفه الحبُّ يَشْغَفُه ، ولدغته تلدغه ، وذخره لنفسه يَذْخَرُه خبأه ، ونفخ فيه ينفخ ، وطعن يطعن ، ومنع يمنع ، ونحر ينحر ، ونفح الطيب ينفح .

ويستثنى فى الحلقىّ أن لا يكون مضاعفاً كفحّت الأفعى تفحّ ، وسخّت تسخّ ونحوهما ، وأن لا يكون فيه الكسر أو الضم مسموعاً جليًّا نحو : دخل يدخلُ وطلعت الشمس تطلع .

وَأمَّا مثل وعد ووعى ودعا ووقع وما شابه ذلك فقد مضى الكلام عليه ، فلا فائدة فى إعادته ، وبالله التوفيق .

بابُ فَعَلَ يَفْعِلُ ويَفْعُلُ

وَاكْسِرْ أوِ اضْمُمْ إنْ يكُ الدَّاعِي امْتَقِدْ
وَقِيـلَ إنَّ الضَّمَّ لَيْسَ مُطَّرِدْ

وهذا باب يكون فيه فَعَلَ يَفْعِلُ ويَفْعُلُ بالكسر والضم ، وهو حيث لا يكون فيه ما يستوجب الكسر ، مثل أبى يأبى ، ووعد يعد ، وباع يبيع ، ودعا يدعو ، وعاد يعود ، وكذلك المضاعف اللازم كحَنَّ يَحِنُّ والمضاعف المعدى كمَدَّهُ يَمُدُّهُ ، والمفتوح لأجل حرف الحلق كنعق ينعق ، ومنع يمنع .

ومثال ما ورد الوجهان : عتله يعتِله ويعتُله أى دفعه بشدة وقرئ به فى : ﴿خذوه فاعتِلُوه إلى سواء الجحيم﴾ وطمثها يطمِثها ويطمُثها ، وفى القرآن بالوجهين: ﴿لم يَطْمِثْهُنَّ إنسٌ قبلهم ولا جانٌّ﴾ ونحو ذلك .

وقال بعضهم : إن الكسر هو المقيس المطرد ، لأنه أخف من الضم ، والضم غير مقيس ، وقيل كلاهما مطردان .

وَامْنَعْهُمَا إنْ كَسْرٌ أو ضَمٌّ سُمِعْ
وَقِيلَ فى المشْهُورِ لا غير امْتَنَعْ

يمتنع جواز الوجهين فيما سمع فيه كسر أو ضمٌّ . وقيل لا يمنع ما اشتهر شهرةً تمنع عن النزاع فيه : كخرج يخرج ، وسكن يسكن ، وقتل يقتل ، ونصر ينصر ، ومثل: ضرب يضربُ ،وغلب يغلِبُ ،وكذب يكذب ، وسرق يسرق ونحو ذلك.

وأما المسموع فكثير : كبقل النبتُ يبقل بالضم ، ومطل غريمه يمطله ، ونسق الكلام ينسقه نظمه ، ومكسه يمكسه ، أى نقصه ونحو ذلك كثير ،

وكذلك نحو حَفَرَت أسنانه تحفِرُ بالكسر تآكلت وآضره عطفه ، وحرد عليه يحرد ونحو ذلك وهو كثير، وليس وجود السماع بمانعٍ للجواز على الأصح، إلا فى المشاهير كما رأوا .

أبو زيد عن العرب واختاره صاحب القاموس وبه قال ابن مالك وكثير غيرهم .

باب فى شىء من خواص فعل المفتوح العين

عن فَعَلَت خصّ نائبًا فُعُل
فيما استحقّ مِن مضاعف كجل

ويخص فَعَلَ المفتوح بأن ينوب عن فَعُلَ المضموم فى النعوت المستوجبها فَعُلَ المضموم من المضاعف : كجلّ أى عظم ، وعزّ وشحّ وقلّ ، ولذلك كان اسم فاعلها فعيلا كجليل وعزيز وشحيح وقليل .

أو كانَ فِيما فاؤه تاليًا تَلِى
واخْصُصْ به غَلَبَة المقـــابل

وينوب عن فَعُلَ المضموم أيضًا فيما كان الياء بعد فائه أى فى عينه وذلك مثل : طاب يطيب ، وَلَانَ يلين ، وبان يبين ، فهو طيّب ولين وبيّن ، ويخصّ أيضًا غَلَبَة المقابل نحو : كاتبنى فكتبته ، وكارمنى فكرمته .

باب فَعِلَ بالكسر يَفْعَلُ بفتحها

عَيْنَ المُضَارِعِ افْتَحَنْ من فَعِلْ
وَمِنْهُ نَادِرٌ بوجهين نُقِلْ

فَعِلَ المكسور مضارعه يَفْعَلُ بفتح العين: كَفَرِحَ يَفْرَحُ، وسمع يسمع، وشَلَّت يده تشل شللا ، ورضى يرضى ، وخاف يخاف ، وهاب يهاب ، وليس خاف وهاب من باب فَعَلَ المفتوح ، لدلالة المضارع عليه ، لأنه ليس فى فعل مايفتح مضارعه إلا مع حرف الحلق ، والمعتل العَيْنِ لا تأثير للحلق فيه ، وقد مضى هذا فى بابه ، وقد ندر فى هذا الباب أفعال سُمِعَتْ بالوجهين :

حَرَ حَسِب أوْغَر بئس أوْلَغ يَئِسا
بَقَ وهَل أنْعم تَحَم أوله يَبِسا

النادر منه بالوجهين الفتح والكسر اثنا عشر فعلا هى : وحِرَ بالمهملتين يحر ويوحر امْتَلأَ حقداً ، وحَسِبَ يحْسِبُ ويحسَبُ ظَنَّ ، ووغر صدره بمعجمة فمهملة يغر ويوغر توقد غيظاً ، وبئس بالهمزة بعد باء موحدة يبئس ويبأس ساءت حاله وهو ضد نعم ، وولغ الكلبُ بمعجمة يلغ ويولغ وفيه لغة كوعد ، فيحتمل التداخل ويئس بالهمزة بعد الياء ييئس ويبأس انقطع رجاؤه ، والفتح أفصح . ﴿ ولا تَيأسوا مِنْ رَوح الله إنه لا ييأس مِنْ روح الله إلّا القوم الكافِرونَ ﴾ ووبق بالموحدة ، يبق ويوبق هلك .

ووهل يهل ويوهل فزع وَهِلَه أيضاً نسيه ، ونَعِم يَنعِم ويَنْعَم نَعْمَةَ

بالفتح ، ووحِمَتْ الحبلى تحم وتوحم وحاماً اشتهت أكلاً ، وولِهَ يله ويوله وَلهاً بالتحريد ذهب عقله فهو واله وولهان ، ويبس الشجر ويبس يبساً بالضم ومن الشذوذ ما هو بالكسر فقط وهو :

واكسِر ورث جدّ رع وثِق عَقّ رك وفق
ورمّ وكَم ورَى ولَه ومَق

وهذا ما انفرد بالكسر وهو ثلاثة عشر فعلا : ورثه يرثه ، ووجد به يجد وجداً أحبه ، وحزن عليه ، وورع يرع ورعاً محركة عفّ ، ووثق به يثق ثقة ائتمنه واعتمد عليه ، وعق عليه بالمهملة يعق عجل ، وورك يرك اضطجع ، كأنه وضع وركه على الأرض ، ووفق الفرس يفق حسن ، عن ابن مالك وفى القاموس والصحاح .

وفقتَ أمرك تفقه صادفته موافقا ، وورم الجرح يرم انتفخ وأنفة تكبّر ، ووكم يكم اغتم واكترب ، ووقه له بالقاف يقه أطاع ، ووري المخ يري إذا اكتنز شحماً وسمناً ، ووري الزند يرى ، وفيه لغة كوعد فاحتمل التداخل ، وولى الأمر يليه وِلَايةً وَوَلَايَةً بالفتح والكسر وبهما قرئ : ﴿ هُنالِكَ الوَلايةُ للهِ ﴾ وومقه يمقه مِقة ووِمقاً أحبه .

أكثر ذا من اللزوم جائى
واخصص به لكبر الأعضاء

أكثر أوزان باب فَعِلَ تجيء لازمة : كفرح ونَهِمَ وجذل وعجل ، وقد تجيء معداة بكثرة أيضاً : كسمع وعلم ، ولكن اللزوم أكثر .

ويختص باب فَعِلَ بمجيئه لِعظم الأعضاء وهو مما ليس له مادة أصلية غير الأسماء المصنوع منها ، وذلك نحو : رقب وبطن ولسن ونخذ ، وعجز ، كبرت رقبته وبطنه ولسانه ونخذه وعجُزه ونحوه ذلك .

وغالباً خص العيـــوب والحلى

وشاع ما طاوع باب فعـــلا

ومما يكون غالباً لباب فَعِلَ اللازم أفعال العيوب : كعمى يعمى ، وعطب يعطب وجهر ، فهو أجهر لايبصر فى الشمس ، وعرج وعوج ، وخَزِرتْ عينه صغرت ومثل ذلك كثير .

وأما الحلى فهو الألوان نحو : صهب لونه وهى كالشعرة خاصة بالشعر ، وبغث فهو أبغث ، وشاة بغشاء رقطاء ، وسِودَ وخَضِرَ وحَمِر وصَفِرَ وزَرِقَ وشَهِلَ ودَهِمَ ونحو ذلك .

وأما مطاوعة فعَل المفتوح نحو : كسرته فـكُسِر وعقرته فعُقِر وهدمته فهُدم وثلمته فثلم قيل : وهو كثير جدًّا ، ومعرفته متوقفة على معرفة مواد فَعَلَ المفتوح ، ومعنى المطاوعة حصول فعل قاصر عن أثر فعل آخر متعد ، والله أعلم .

باب فَعُلَ يَفْعُلُ بضمهما

مِنْ فَعَلَ اضْمُم عينَاً المضَارِعَا
وهُو لنعتٍ لازم كُنْ واضِعا

فَعُل المضموم عينه يجيء مضارعه يفعُل بضم العين أيضاً : كَكَرُمَ يكرُمُ كرماً وكرامةً ، وحسُن يحسُن حسناً ، ولا يجيء غير نعت مشترط فيه اللزوم ، وهو يغلب فى أفعال الطباع والسَّجايا كَكَرُم وشرُف ومجُد وعظُم وخبُث وما أشبه ذلك، فإن فَعُلَ هو الموضوع له، ولكن قد يشاركه فيه فَعِلَ المكسور كفرِحَ وجذِلَ وبخِلَ .

ولم يَجِ ذا الباب مُضعَّفا ولا
بعين أوْ لام سِوَى ما نَقَلا

إن عين فَعُلَ المضموم لا تكون ياءً ، وكذلك لا يكون لامُ فَعُلَ ياءً ، ولا يكون فَعُلَ مُضاعفاً كما وجد ذلك فى فَعَلَ المفتوح والمكسور ، وما شذّ من ذلك فهو منقول قليل ، فإنّ فَعُلَ المضموم قد وجد عينه ياء فى فعلٍ واحد وهو : هيؤ الرجل مهموز اللام ، أى حسنت هيئته ، وقد سمع يائىّ اللام فى فعل واحد أيضاً وهو : نُهو الرجل صار ذا نُهى أى عقل ، والنهى مقصوراً العقل ، وهو يائى اللام ، لأنه من نهيته نهياً ، قيل : وهو جمع نُهْيَة وهى العقل .

وقد سمع المضاعف أيضاً فى لبُبْتَ إذا صرتَ لبيباً عاقلا، وفكُكت فكة، وهى حمق فى استرخاء ، وفى أحد الفعلين لغة كفرح، وذممت تذم ككرم أيضاً، وفيه لغة كشتم يشتم فهذه ثلاث مضاعفة نادرة .

باب أفعال تُصاغُ من أسماء الأعيان

مِنَ اسم عَيْن ذِى ثلاثٍ فَعَلا
للأخْذِ .. منهُ باطِّرادٍ حَصَـــلا

قد يصاغ فَعَلَ المفتوح مطرداً من أسماء الأعيان الثلاثية ، لأخذ منها نحو : رَبَعَ المالَ وعَشَرَهُ ونَصَفَهُ ونحو ذلك ، أى أخذ ربعه ونصفه وعشره .

ولاتّخاذ ولثن تنيـــــــله
وعمـــــــل به وفيه وله

ومنها ما يصاغ منه لاتخاذه كنهر النهر ، وبار البئر ولإنالته أى تنيل غيرك منه كلحمتُهُ وشحمتُهُ ولبنتُهُ ، أى أطعمته لحماً وشحماً ولبناً ، وإذا قلت : لحمتُ أنا وشحمتُ ، أى أخذتُ لحماً وشحماً فهو من باب الاتخاذ .

ويصاغ أيضاً منها العمل بها : كرمحَهُ وسَهمَهُ وعصاه ، أى ضربه برمح وسَهم وعصاً .

ويصاغ منها أيضاً لعمل فيها نحو : رأسَهُ وعانَهُ ، أى أصاب رأسَهُ وعَيْنَهُ .

ويصاغ أيضاً لعمل لها نحو : كلبَهُ الكلبُ ، وسَبَعَهُ السَّبُعُ ، وعلى ذلك فقس توفق إن شاء الله تعالى .

مِنْ ذِى جىء أرْبع بفَعْلَلا
للاتِّخاذ ومُضاهاةٍ جـــلا

وقد يصاغ من أسماء الأعيان الرباعية أيضاً بوزن فعلل فيكون ذلك بمعانٍ مضبوطةٍ غالباً ، وهى الاتخاذ : كقمطرتُ الكتبَ ، أى اتخذتُ لها قِمَطْراً

بكسرة ثم فتحة بعدها سكون ، وهو وعاء لها ، وقرمصتُ قرموصاً ، أى حفرته ، وهو حفرة صغيرة يستكن فيها من البرد .

ويكون المضاهاة ، أى مشابهة الشيء وهو كثير فيه : كعقربتُ الصُّدْغَ أى لويتهُ كالعقرب ، وعشكلت الشَّعر أى أرسلته كالعشكال وهو شمراخ النخل ، وحنظل الرجل وعلقم أى أشبههما ، وهما شجران مُرّان والسَّتر والإظْهار والإصابة به وفيه تقع الإصابة .

ويكون للستر أيضاً : كسربله ، وقَرْمَدَ البناء طلاه بالقرمد وهو الجص ، ويكون للإظهار : كعسلجت الشجرة وبرعمت ، أى أظهرت عساليجها ، جمع عسلج وعسلوج بضمهما ، وهو ما اخضر ولان من عيدانها وبراعمها ، جمع برعم وبرْعُوم وبرعومة بالضم فى كلها ، وهو كم الثمر والنَّور أو الزهر ما لم ينفتح .

ويكون أيضاً للإصابة به كمرفصْتهُ وعرجَنْتهُ ضربته بالمرفاص وهو السوط والمرجون ، وهو أصل العشكال ، وفرْجَنَ الدّابة حكمها بالمحسة ونحو ذلك .

وقد يجيء أيضاً لإصابة فيه كعقربه وغلصمه وعلقمه ، أى قطع عرقوبه وغلصمته ، وهى رأس الحلقوم ، وحلقومه وهو مجرى الطعام .

وهو لِجَعْـــل فيه أو لجَعْـــلِه
كذاك واخْتِصَـــار قَوْل أوله

وهد قد يجيء أيضاً لجعله فيه : كفلفلتُ الطعام وكزبرته وزعفرته ، جعلتُ فيه الفُلْفُلَ والكُزْبَرَةَ والزعفران ، وعصفرت الثوب وزبْرقته وعندمتهُ ، أى جعلت فيه ذلك من الأصباغ ، وعَبْهَرَ الدّراعَ وعَنْبَرَ الطّيبَ جعل فيهما ذلك .

ويجىء أيضاً لجعل الشىء كذلك : كجحفل الخيل وقنبلها ، جعلها كذلك أى جحافل وقنابل ، وهى الطائفة منها نحو الأربعين ، واختصار قول : أولياى ويعطى فعلل اختصار الحكاية مختصاً بها : كسبحل قال : سبحان الله ، وحوقل قال : لا حول ولا قوة إلا بالله .

وفى كلا الوَزْنَين إن لَمَ يختَشَى
لَبْس بشَرْط نِسْبة صُغ إن تشا

فى كلا الوزنين يعنى وزن فَعْلل ووزن فعل المذكور قبله ، فإنه اشترط فيه اطِّرَادِ الصوغ على وزنهما شرطين :

أوَّلُهُمَا : أن لا يكون ثم لَبْس دَافِع فهو أحدُ الموانع ، فإذا كان ذلك مفهوماً من لفظ مناسبٍ فلا مانع للجواز .

واشتراط النسبة هنا لفظ عامٌّ لامح معان خواص ، منها : أن لا يصاغ من اللفظ إلا لمناسبٍ معناه فى أصل وضعِهِ ، فإنك لو استعملتَ من لفظة العنبر معنى الستر فتقول : عنبرتُ الرّجل أى سترتُهُ بالعنبر ، كما قلتَ : سربلته أى سترته بالسربال ما كان ذلك جائزاً ، وكذلك لو قلتَ عنبرتُ البناءَ ، أى شُدْتُهُ بالعنبر ، كما قلتَ : قرمدته ما جاز ذلك ولو كان حَقًّا فى أصل استعماله للنسبة ، وعدم النسبة . فلفظة النسبة أعم من ذكر اللّبس لشموله مناسبة الوزن للفظ ، فلا يصاغ من الرباعيّة لوزن فعل الثلاثى ولا بالعكس ، لعدم مناسبة اللّفظ .

وأما ذكر اللبس فشرط لا فى جواز أصل البناء عليه ، ولكن فى مجرّد الفهم عند السامع ، فلو قال سَبَعَهُ ولم يكن ثَمّ قرينة تميزه أنه من سَبعهُ السَّبُعُ

أو من سَبَّعَ المالَ أى أخذ سُبُعَهُ لم يجز ذلك لأجل اللبس ، وإلا فهو فى أصله مناسب للصوغ لفظاً ومعنًى ، فإذا وجدت القرائن المميزة واندفع اللبس حكم بالجواز مطَّرِدًا على الأصل فيه ، واللهُ أعلم .

كذاكَ فى الوَزْن المزِيد اقْبل إنْ
صَادَفَ نِسبةً ومِن لَبْس أمِن

وكذلك يشترط فى صلاحية الوزن المزيد إذا أريد به الصوغ من اسم عين أن يكون الاسم الموضوع منه مناسباً للصوغ ، ولا تناسب بين الفعل الرباعىّ وأفعال الزيادة إلا فى مثل : اقشعرّ ، واحْرَنجم ،ومثل ذلك لا يكون مناسباً لأن يصاغ عليه ، فبقى أنه لا يصاغ إلّا من فعل ثلاثى مناسب ، ويعتبر هنا مناسبة كل وزنٍ بما يليق به : كأعرق وأيمن بوزن أفْعَلَ ، أى قصد العراقَ واليمن .

ويكون بوزن فَعَّل كبصَّرَ وكوَّفَ ،أى قصد البصرةَ والكوفةَ . واستدسر البُغاث ، أى صار نسراً بالقوة ، ومثله : استحجر الطين .

ومثل هذه المناسبات مع دفع اللَّبس يعتبر بها وقد يجىء من الرّباعى فى وزن يطاع الرباعى : كعقربت الصدغ فتعقرب ، والله أعلم .

وثالِثُ المضَاعَف المكْثِر
مِنَ الثلاثى بمثل الفاحِرِى

المضاعف من الفعل الثلاثى مثل : كَبَّ إذا قصد تكثيره بوزن فَعَّل ،فيقال فيه : كبَّبَ لكن يبدل ثالثه بمثل فائه جوازاً للإلحاق بالرّباعى ، فتقول : كبكب ، قال الله تعالى : ﴿ فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ ﴾ .

هٰذا عَلَى رأيِ لبعْضِهم وقَدْ
شَاعَ وبعضٌ قالَ إنه اطَّرد

أى هذا التأصيل فيه اختلاف ، فهو رأىٌ لبعض النحاة لا لكلهم ، فإن عند بعضهم وزنه فَعْلَلَ لا فَعْفَعَ ولا فَعْفَلَ ،وهذا المعنى شائعٌ ،يعنى إبدال الثالث بمثل الفاءِ .

وقال بعضٌ : إن مقيسٌ مطَّرِدٌ ،وبه قال شارح اللاميّة ، وذكر أنَّ الجوهرىّ تقدمه إلى ذلك وهو كثير مثل : هبَّهُ من النوم ، وَهَبْهَبَهُ أثاره ، وعَجَّ بصوته وعَجْعج ، ودجَّ اللّيلُ ودجدج ، وزحَّه عن موضعه وزحزحه ، وما أشبه ذلك والله أعلم .

باب أفعال الزيادة

هاك مَزيداً مُلحقا بفَعْلَلا

تفعل فعتل فعلست وسفعلا

هذا باب تذكر فيه الأفعال المزيدة التى تشابه فعلل ، وهو مجرّد كدحرج ، وتلحق به أوزان من المزيد ، ومعنى الإلحاق أنها مثله فى مصدر وغيره من تصريفاتها ، وهى تَفْعَلَ بزيادة تاء مثناه فوقيّة كَتَرْمَسَ الشيءَ بمعنى رَمَسَه ، أى ستره .

وَفَمْتَلَ بزيادة التاء قبل لامه نحو : كلتبَ الرجل إذا داهن فى الأمر .

ومنها فعلس بزيادة المهملة كَخَلْبَسَ قلبَهُ بخاء معجمة ، وباء موحدة ، خدعه وفتنه ، والأصل خلبه ، ومنه برقٌ خُلَّبٌ .

ومنها : سَفْعل بزيادة المهملة فى الأول نحو : سنبس فى سيره أسرع ، أصله نبس بالنون والباء الموحدة ، والسين المهملة ، أى تحرّك .

عفعل فمعلت وفعـــلم فعملا

فنعل فعنل فعلنت وفق علا

ومنها وهو ما زيد أوله مثل عينه : كزهرق بمعنى هزق أى ضحك كثيراً أو دَهْدَم الجدار أى هدمه .

ومنها : فمعل بزيادة ميم قبل عينه كزمالق الفحل عند الغرام ، ألقى ماءه قبل الإيلاج من زلق .

ومنها: فعلم بزيادة ميم فى آخره ، وهو قليل جدًّا نحو: غلصمه ، قطع غلصمته قال ابن مالك والجوهرى فى الصحاح ، وحكم القامرس بأصالته .

ومنها : فعمل بزيادة الميم قبل اللام نحو: حلطم رأسه حلقه، أصله من حلطم الجلد كشطه .

ومنها : فنعل بزيادة النون بعد الفاء ، نحو : سنبل الزرع إذا أخرج سنابله، أصله من سَبل .

ومنها : فعنل بزيادة النون قبل لامه نحو : قلنسه ألبسه القلنسوة ، ويقال : قلساه وقلّسه بالتضعيف .

ومنها : فعلن بزيادة النون آخراً : كقطرن الجمل طلاه بالقطران ، بمعنى قطره .

ومنها : فوعل بزيادة الواو قبل اللام : كجورب بالجيم والمهملة والموحدة ألبسه الجورب ، وحوقل الرجل بالمهملة والقاف كَبِر وأسنّ وضعف عن الجماع .

فَعْوَل هَفْعل فَهْعلت وفَيْعلا

فَعْيل فَعْلى والمضاهِى شَمَلَّلا

ومنها : فعول بزيادة الواو قبل اللام نحو : هَرْول يُهَرْول فى مشيه أسرع ، وجهور فى كلامه جهر به .

ومنها : هفعل بزيادة الهاء قبل الفاء نحـــو : هلقم الطعام ، أى لقمه وابْتَلَعَهُ .

ومنها : فهعل بزيادة الهاء بعد الفاء نحو : رهمسَ الشيء بمعنى رَمَسَهُ أى ستره .

ومنها: فيعل نحو: بيطر الرجل عمل البيطرة ، وهو معالجة الدواب من البطر وهو الشق .

ومنها : فعيل بزيادة الياء بعد العين نحو : عذيط الرجل أحدث عند الجماع ، فهو عذيوط كعصفور وفرعون ، ومثله رهيأ العمل وطشياه بالشين المعجمة والياء المثناة تحت ، أى لم يحكم العمل فيهما .

ومنها : فعلى بزيادة الياء المثناة تحت كسلقاه أى ألقاه .

ومنها : مضاعف اللام كجلبَبَه بالجيم والباءين الموحدتين ألبسه الجلباب ، وشملل أى أسرع كأشمل وشمَل ، وناقة شملة مسرعة .

ومنع فعـــل فاعلت وافعلا
أصح والخـــلاف فى كخلخلا

وقال بعضهم: إن فعّل وفاعل وأفعل: كقطع وقاتل وأكرم مما ألحق بفعلل، ولكن الرأى الصحيح ، والقول الرجيح منع إلحاقها به ، لأنها قد تخالفه فى بعض تصريفاتها ، فإن مصدر فعّل تفعيل ، وفاعل : فعال ومفاعلة ، ومصدر فعلل : فعلال وفعللة ، فمن ثم اختلفا ، ولأن فاعل قد يكون مدغما كقوله جل وعز : ﴿ لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا ﴾ ولو كان ملحقاً وجب فكه كما سيأتى فى باب الإدغام .

وأما أفعل فلأن ، مصدره إفعال ، ويكون محذوفاً مزيدة فى المضارع وما أشبهه : كيكرم ومكرم .

وأما باب خلخله ، أى ألبسه خلخالا ، فهو مما يختلف فيه أيضاً فقيل : وزنه فعفل ، فالثالث منه زائد وقيل : وزنه فعلل ولا خلاف فى إلحاقه مع القول بأنه مزيد ، وليس هنا موضع إطالة .

تَفَعْلَلَ وَالْمُلحق به

تَفَعْلَلَ الْمَـــزِيدُ وَاوًا سَبَقَا
عَيْنًا أَوِ اثْرِهَـــا بِهِ قَدْ أَلْحَقَـــا

تفعلل كتدحرج ، قد يلحق به من المزيد فيه مع كونه كوزنه ما زيد فيه واو قبل عينه ، وهو تفوعل كتجورب مطاوع جورب به ألبسه الجورب ، وكذلك ما زيد فيه الواو إثر العين ، أى يتلوها وهو تَفَعْوَل كترهوك فى مشيه إذا تموّج فيه متبختراً .

أَوْ هَاء إِثْرَ الْفَـــاء أَوْ يَاء تَلِي
فَا أَو أَخِيراً أَو بِلَا مَـــيْنٍ اجْتُلِي

ومن الملحق بتفعلل أيضاً ما يزادها ، إثر الفاء ، أى بعده ، فيكون ذلك تفهعل ، نحو : ترهشف الشراب بمعنى رشفه ، أى امتصه .

ومنها : تفيعل بزيادة الياء تلى الفاء ، أى بعد الفاء نحو : تشيطن الرجل أى أشبه الشيطان فى فعله .

ومنها : ما يزاد فيه الياء آخراً ، فيكون تفعلى كتسلقى مطاوع سلقاه على قفاه ، ألقاه .

ومنها : ما تكرر لامه فى الكلمة لا فى الوزن كتجلبب مطاوع جلببه .

وَالْخُلْفُ فِي ثَـــلَاثَةٍ كُنْ نَاقِلَا
تَفَعَّلَتْ تَمَفْعَلَتْ تَفَـــــاعَلَا

ومما يختلف فى إلحاقه بتفعلل ثلاثة أفعال وهى : تفعـل بتشديد العين وهى

فى التصريف مثل تفعلل، إلّا أن مصدرها قد يكون تِفعّالا كتمِلاقَ تِملّاقًا وإن كان المطرد فيه تفعلَ كتكلم تكلمًا .

وتمفعل بزيارة الميم بعد الفـــاء : كتمدرع لبس المدرعة ، وتمسكن أظهر المسكنة ، وتصريفها كتصريف فعلل فى كل وجه ، ولـكن قيـل : إن ميمها لم يوضع لإلحاقٍ ، والـكلام عليهما يطول ، وتفاعل والصحيح منع إلحاقها لوجود الإدغام كزيد وعمرو تشاقا بإدغام القاف ونحو ذلك ، والإلحاق يوجب ترك الإدغام .

افعنلل والملحـــق به

كافعنلل افونعلَ ثم افعنلسا

وافعنلاً افعنلى ونحو اقعنسسا

ومن أفعال الزيادة : افعنلل بزيادة الهمزة فى أوله والنون ثالثا : كحرنجمتُ الإبلَ بالمهملتين والجيم جَمَعْتُهَا فاحرنجمت، أى اجتمعت ، ومما يلحق به : افونعل بزيادة الواو وتأخير العين ، كاحونصل الطائر بالمهملتين ثَنَى عنقه وأخرج حوصلته ، وهى مستقر الطعام منه ، كالكرش من غيره ، وقيل : مجرى الطعام كالحلقوم من الإنسان .

ويلحق بافعنلل أيضا افعلس بزيادة السين فى آخره كاعلنكس الشعر إذا تراكم لكثرته .

ومنها : افعنلاً بزيادة همزة فى آخره كاحبنطأ إذا عظم بطنه من داء يسمى الحبط محركا بالباء الموحدة بين المهملتين ، والحباط بالضم .

ومنها : افعنلى بزيادة الألف فى آخره : كاسلنقى بمعنى استلقى ، واحبنطى عظم بطنه ، واسرندى واعلندى بالمهملات فيهما أى غلظ .

ومنها : افعنلل بتكرير اللام : كاقعنسسَ البعير عصى من الانقياد واعلنكك الشعر تراكم لكثرته .

غير الملحق

وغـيْر ذى الإلحاق فَهْو افْعَلّا
والمـــدّ رابعاً مزيداً حـــلا

وبعض أوزان المزيد لاتكون للإحاق بشىء من الأوزان نحو: افْعَلّ بزيادة همزة الوصـل فى أوّله ، وتضعيف لامه ، وهو يختص بالألوان كابيضّ واسودّ واحرّ واخضرّ واصفرّ .

وقد يزاد افعَلّ ألفاً قبل لامه ، فيكون افعـالّ ، وهى مثل افعلّ حيث تكون افعلّ : كاحمارّ واصفارّ ، لكن تختص افعلّ بأنها تكون للون ثابت، وافعالّ للون غير ثابت كما قيل : هو يحمار مرة ، ويصفار أخرى ، هكذا قيل فى القرآن فى وصف الجنة : ﴿ مدْهامّتان ﴾ فكان وصف أريد ثباته فلا يستقيم غير ذلك ، والله أعلم .

وقد تحرك ألف افعـال فتكون همزة مفتوحة نحو : اجفاظ بالجيم والفاء والظاء المعجمة إذا أشفى على الموت ، واجفاظت الجيفة انتفخت ، وقديقال اجفاظّ بالمد كاحمارّ .

وافْتَعلت وانْفَعلت وكاسْتقرّ
واعْتوججت مع اسلهمّ واسبطر

ومنها : افتعل بزيادة همزة وصل وتاء ثالثة كاكتسب واستمع .

ومنها : انفعل بزيادة همزة الوصل ونون ثانية : كانطلق ، وكثرت الإفاء فانكسر .

ومنها: استفعل بزيادة همزة وصل وسين ثانية وتاء ثالثة : كاستخرج واستقر واستكان منه على الأصحّ .

ومنها : افعوال بزيادة همزة الوصل وواو رابعة وتضعيف اللام كاعشوجج البعير بالمهملة والمثلثة والجيم المتكررة ضخم وغلظ وأسرع .

ومنها : افلعلّ بزيادة همزة الوصل واللام الثالثة ، وتضعيف اللام كاسلهمّ الرجل بالمهملة : تغيّر وجهه من أثر شمس أو سفر ، أصله سهم .

ومنها : افعالّ بزيادة همزة الوصل وتضعيف اللام الأخير : كاسبطرّ الشعرُ طال ، واقشعرّ جلده اشمأزت نفسه ، واشمعلّ فى سيره أسرع .

وادلمّس اكوالّ ثم افعوعلا
كذاك وأفعول ثم افعيّلا

ومنها : افعلّل بزيادة همزة الوصل واللام المضعفة رابعاً نحو : اهرمّع فى سيره أسرع ، واهرمّع الدم سال ، وادلمّس الليل اختلطت ظلمته ، أصله دلس ومنه التدليس فى الكلام هكذا ذكر شارحُ اللامية ، وانتقد على ابن مالك فى ذكره كليهما ، لأنهما بوزن واحد .

قلت : ادلس يحتمل وجهين : فإنه يحتمل ما قاله الشارح ، ويحتمل كونه افلعلّ بزيادة اللام وتضعيف العين ، فعلى تقدير كونه على هذا الوزن فقد ذكره ابن مالك فى موضعه ، وقد سلم من التكرار واشتقاقه من دمس الليل أظلم فهو ظاهر ، وقد اتَيْتُ بلفظه ادلمس فاكتفيت عن الوجهين .

ومنها : افْوَعَلّ بزيادة همزة الوصل والواو ثالثة ، وتضعيف اللام نحو : اكوالّ قصر واجتمع ، واكوادّ واكوهدّ أيضاً بمعنى ارتعش .

ومنها : افعوعل بزيادة همزة الوصل ، وتكرير العين مفروقة بواو زائدة : كاعذوذب واحلولى صار عذباً حلواً ، واخشوشن صار خشناً ، واعشوشب كثر عشبه .

ومنها : افْعَوّلَ بزيادة همزة الوصل ، والواو رابعةٌ مضاعفة : كاعْلَوّطَ فرسه بالمهملات تعلق بعنقه ، واعلوّطني غريمي لزمني .

ومنها : افعيّل بزيادة همزة الوصل والياء رابعة مضاعفة نحو : اهبيّخَ الرجل انتفخ وتكبّر وتبختر فى مشيه ، والصبي سمن فهو هبيّخٌ .

باب ذكر فائدة الزيادة فى أفعل

عَدِّ بأفْعَـلَ غالباً عرض أزل
ولوُجُوده عليها قد جعـــل

اعلم أن العرب لم تزد غالباً حرفاً إلا لدلالته على معنى لا يدل عليه الأصل : كدلالة الهمزة المزيدة فى وزن أفْعَل على التعـدية فى نحو : أكرمته وأفرحته وأعلمته وأسمعته وأذهبته ، وأفْعَـل تكون لمعانٍ منها : التعدية كما مضى .

ومنها : التعريض نحو : أقتلته وأطعمته أى عرّضته للقتل والطعن .

ومنها : الإزالة نحو : أقذيت عَيْنه ، أى أزلتُ قذاها .

ومنها : كونه لوجوده عليها أى لوجوده على الحال التى هو عليها كقوله تعالى: ﴿ فلمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ ﴾ أى وجدنه كبيراً ، وقول عمرو بن معدى كرب : كارمناكم فـا أبخلناكم وقاتلناكم فـا أجبناكم ، أى ما وجدناكم بخلاء ولا جبناء .

ومُشبـه أسْرى ومِنْ مـكانٍ
قَصْد وللدُّخـــول فى زَمَان

وقد يكون أفْعَلَ مرادفاً لفعل : كشـكل الأمرُ وأشـكل التبس ، وسرى وأسْرَى سار بليل ، وقد يكون أيضاً مصوغاً من مكانٍ مقصود : كأعرق أى قصد العراق ، وأيمن قصد اليمن .

ومنها : أنه يكون مصوغاً من زمان للدخول فيه : كأصبـح وأمسى ، دخل فى الصباح والمساء .

وللمَصِـــير هكَذا وعنْ فَعَل
أعْنِي وقدْ طاوَعَه أيْضًا فَعَلّ

ويكون أفعل لصيرورة الشيء كما هو نحو : ألحم الرجل وأمول أى صار ذا لحمٍ ومالٍ ، قيل : ومنه أحصد الزرعُ حان حصادُهُ ، لأنه صار كذلك .

ومنها : أن أفعل قد يكون مغنياً عن فعل فيما لم يستعمل فيه فعل : كأفلح أى فاز ، وأقسم بالله حلف . وألفينا أى وجدنا .

ومنها : أن يكون مطاوعاً لفعل لكنَّهُ قليل نادرٌ نحو : كبّه لوجهه فأكبّ ، وقشعتُ القوم فأقشعوا ، أى فرقتهم فتفرقوا ، فهما فعلان .

ذِكْرُ فَعَّلَ

كثِّر بفَعَّل غالبًا واسلب وَعُد
وادْعُ وصيِّر واخْتَصِر قولاً ورد

فعّل مضاعف العين يكون غالبًا للتكثير : ﴿ كزّ قنامُ كلُّ ممزّق ﴾ ، ﴿ وغلّقت الأبْوَابَ ﴾ ، ﴿ وقطّعناهم فى الأرض أمما ﴾ .

ومنها : أنه يكون للسلب نحو : قرّدتُ البعير وقذّيتُ عينهُ أخرجتُ عنه القرَادَ والقذاة .

ومنها : أنه يكون للتعدية : كهمزة أفعل نحو : كرّمته وفرّحته وعلّمته .

ومنها : أن يكون للدعاء عليه أو له بأصل الفعل: كقبّره الله ، وقتّله وسقّاه الغيث وعقّرته قلت له ذلك ، ويكون للتصيير نحو : أمّرته ووالّيته ، صيرته أميراً ووالياً ، لاختصار القول يكون أيضاً نحو هلّلتُ وكبّرتُ قلت : لا إله إلا الله ، والله أكبر .

صيِّر كأصله وللمَصِير
كأصلِه جاء وكالتَّفكير

ومنها : أنه يكون لتصيير الشيء على أصله كقولهم : سبحان الذى ضوّأ الأضوَاء ، وكوّف الكوفة ، وبصّر البصرةَ ، أى جعلها أضواء وكوفة وبَصْرة ، ويكون أيضاً لمصير الشيء بنفسه على ما كان فى أصله : كروّض المكانُ صار روضاً ، وعجّزَتِ المرأة وثيّبت وعونت ، صارت عجوزاً وثيّبًا وعوانًا ، وهو قد يكون أيضا مرادفا لتَفَعَّل كتفكّر وفكّرَ ، والتفكير مصدر من فكّر .

ومِنْ مَكانِ القَصْد أوْ وقت العَمَل

جاء كَهَجَّر ومُرادِفًا فَعَل

ويصاغ أيضا فعل من اسم مكان مقصود : كَبَصَّرْتُ ركوّفت، أى قصدتهما، ويصاغ أيضا من اسم زمن وقع فيه الفعل: كهجّر وروّح صار فى الهاجرة والرواح، وصبّح أتى صباحا ومسّى وغلّس فَعَلَ فى الوقتين شيئا .

ويكون أيضا مرادفا لِفعّل : كزيّلتُ الشىء بمعنى أزلتهُ ، ويجىء لمعانٍ غير مضبوطة .

ذكر فَاعَلَ

ولاشتراك فاعَلَ اجْعَل واجْتلى
رِدْف فَعلت أفْعَلت وَفَعـــل

فاعل بزيادة ألف بعد الفاء يكون لاشتراك فى الفاعليّة والمفعوليّة ، وهو الغضب فيه نحو : ضاربنى فضاربته ، ويكون لمعانٍ غير ذلك منهـا : أنه يرادف فَعَل المفتوح المخفف : كسافر وسَفر ، ويرادف أفْعَل كتابع الصّوم بمعنى أتبعه بعضه بعضًا ، ويرادف فعّل فهو للتكثير كضاعف بمعنى ضعّف .

مُطَاوِع فَعْلَلَ

مُطاوِعًا فَعْلَلَ ضَعْ فَعْلَلا

وقد يجى أيضًا لذاك افْعَنْلَلا

تفعلل هو الموضوع لمطاوعة فعلل: كدحرجته فتدحرج، وخلخلته فتخلخل، وجلْبيته فتجلبب ، وجوربته فتجورب ، وقد يكون مطاوعا له أيضا افْعَنْلل كحرجتُ الإبلَ فاحرنجمتْ ، أى جمعتُها فانجمعت .

تَفَعَّلَ

مُطاوعا فَعَّلَ ضَعْ تَفَعْلَلا
وقَدْ أتى مُرادفًا لاسْتَفْعَلا

تفعّل قد يكون لمطاوعة فعّل ، وهو الغالب فيه : كعلّمته فتعلّم ، وأدبته فتأدب ، وهذّبته فتهذّب ، وقد يكون لمعانٍ أخر منها : أن يكون مرادفاً لاستفعل كتكبر واستكبر ، وتعظم واستعظم .

مُكلّف اتّخذ تجنّب اعْتَقد
فيه وللمَصير ذا أصل يرد

ومنها : أنه يكون للتكلف ، أى يتكلف إظهار شيء : كتجمّل وتصبّر أظهر الجميل والصبر متكلفاً لذلك .

ومنها : أنه يكون لاتخاذ الشيء كتوسّد أى يتخذ وسادةً .

ومنها : أنه يكون للاجتناب : كتحرّجَه ، وتأثّمه ، اجتنبه لأجل الحرج والإثم .

ومنها : أنه يكون للاعتقاد فيه : كتعظمته وتكبّرته ، اعتقدتُ أنه عظيمٌ كبيرٌ .

ومنها : أن يكون لمصير الشيء ذا أصله : كتأهّل الرجل صار ذا أهل .

كذَا لهُ مَعْنى بنَفْسِه جَلى
ولتكرُّر مَع التمهّل

ومنها أنه يكون : بمعنى موجود فى نفسه : كتكبّر إذا كان فى نفسه ، أى من أصله كبيراً ومنه اسم الله المتكبّر .

ومنها : أنه يكون أيضا لتكرار مع مهلة كتجرّع الطعام .

تَفَاعَلَ

ولاشْـــتراكٍ وَاقِـــع تَفَاعلا
أيْضاً وقد طاوَعَ بات فعـــلا

تفاعل بزيادة التاء فى أوله ، والألف ثالثاً للاشتراك فى الفاعلية لفظاً ، وفى المفعولية معنًى نحو : تضاربوا وتقاتلوا وتكارموا وما أشبه ذلك ، والكلام فى طلب التفريق بين فاعل وتفاعل مما أكثر فيه النُّحاة ، وليس هنا موضع بسطه ، لأننا قصدنا الاختصار ، وقد يكون تفاعل أيضاً مُطاوعاً لفاعل كباعدتُه فتباعد ، وتابَعته فتابع .

وجاء للإظْهار غَـــيْر ما عَلَى
مُظْهره وائْتِ به كَفَعَّـــلا

ويكون تفاعل أيضا لإظهار خلاف ما عليه الفاعل : كتجاهل وتغافل وتهاله ، أظهر الجهل والغفلة والبلاهة ، ولم يكن فى الأصل جاهلا ولا غافلا ولا أبله .

وقد يكون أيضا لمعنى فعل نحو : توانيتُ ، بمعنى ونيت ، ولا بد فى هذا ونحوه من مبالغة

انْفَعَلَ

وانْفَعَلَ اجْعَلْهُ مُطاوِعاً فَعَلْ
لَدَى تأثر وجاء كانْقَفَلْ

قال سيبويه : إن الباب فى المطاوعة هو انفعل ، وفيه افتعل قليل ، قيل : ولذلك كان انْفَعل مختصًّا بالعلاج والتأثير ، لأن المطاوعة إنما هى تأثرٌ أى قبول للأثر : ككسرته فانكسر ، وقطَّعته فانقطع ، وجذَبه فانْجَذب ، وقدَّه وهدّه فانقدّ وانهدّ ، وقد يكون أيضاً مطاوعاً لأفعل كأزعجته فانزعج ، وأقفلت الباب فانقفل .

وقَدْ يكُونُ مُغْنِياً عَنْ فَعَلا
أيضاً وقد وافق ذاك انفعلا

وقد يكون انْفَعل أيضاً مغنياً عن فعل فيما لم يوضع فَعَلَ : كانْطلق وانفعل ، وقد يكون أيضاً موافقا لذلك فعل الذى تقدم ذكره فهو المشار إليه فى النظم ، وذلك مثل طفت النار وانطفت .

افْتَعَلَ

وفعل افتعلت قد يُطاوَع ... وحَيْثُ لَم تَرْوِ بفاه شاسع

افتعل يجيء مطاوعاً لفعل وهو الغالب فيه ، ولا يختص بالعلاج والتأثير كما اختص به انفعل ، قال بعضهم : لَمَّا لم يكن افتعل هو الموضوع للمطاوعة ، جاز مجيئه فى غير العلاج والتأثير، فقيل : غممته فاغتم ونحو ذلك، ويختص بالنيابة غالباً عن انفعل فيما كان فاؤه بعض حروف هذه الكلمة التى هى (لم نرو) وهى خمسة حروف : اللام كلأمتُ الجرح فالتأم ، والميم كمحوتُ الكتابَ فامتحى ، والنون كنفيته فانتفى ، والراء كرميتُ به فارتمى ، والواو كوصلته فاتصل ، ولا تقول انفعل فى جميعها فيكون ذلك: انرمى وانلام ، وقد جاء انفعل فى الميم فاء كانمحى وامتحى لكن التاء أكثر ، والله الموفق .

تَصَرف اتّخذ وشارك بافْتَعَل

واتْ بمعْنَى فعلت وكاشْتَمل

وافتعل قد يكون للتصرف، أى الاجتهاد فى تحصيل أصل الفعل : كاكتسب أى اجتهد فى تحصيل الإصابة لمزاولة أسبابها، ويكون للاتخاذ : كاشتويتُ اللحم أى اتخذته مع جعلك له أصل الفعل ، وأطبخته ، واختبزت الخبز ، وامتطيت وارتشيت ونحو ذلك .

ويكون أيضا للمشاركة بمعنى تفاعل نحو : اعتوروا الشىء تناوبوه ، واجتوروا أى تجاوروا ، واقتتلوا بمعنى تقاتلوا ، ويكون أيضا لمعنى فعل : كافتقر ، ويكون أيضاً لمعنى فى نفسه كاشتمل .

ذِكر اسْتَفْعَلَ

سَلْ اعْتَقد فيه أخَذَ باسْتَفْعلا
حَول وقَدْ طاوَعَ أيضًا فَعَلا

استفعل يكون للسؤال غالبًا ، وهو إما ظاهرٌ فيه ، وإما مقدر .

فالأول : استعان ربه واستغفره ، سأله الإعانة والمغفرة .

والثانى: كاستخرج الشىء ، واستوقد ناراً ﴿ فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ ﴾ .

ويكون لمعان غير ذلك منها : أن يكون للاعتقاد فيه: كاستعظمته واستكبرته اعتقدت أنه عظيم كبير .

ومنها : أنه يكون لاتخاذ الشىء نحو : استلأم ، أى أخذ لأمة حربه .

ومنها : أنه يكون للتحول نحو : استحجر الطين ، واستنسر البغاثُ ، أى تحوّل حجراً ونَسْراً .

ومنها : أيضًا أنه يطاوع أفعَلَ نحو : أحكمته فاستحكم ، وأقمته فاستقام .

وجَاء كاسْتَحَى وَرِدْف افْتَعلا
وفَعَلت وانْفَعلت تَفَعَّلا

ويكون استفعل مغنيًا عن فعل فيما لم يوجد فيه فعل، نحو: استحيى يستحيي، ويكون أيضًا مرادفًا لافتعل : كاعتصم واستعصم ، ويكون أيضًا مرادفًا لفعَل الثلاثى: كغنى عنه واستغنى ، وهزأ به واستهزأ ، وأيس واستيأس، ويكون أيضا مرادفًا لأفعَلَ : كأجاب واستجاب ، وأيقن واستيقن ، ولموافقة تفعّلَ كتكبّر واستكبر .

تَوْضِيحٌ :

ثم إن أفعال الزيادة كلها قد عُدَّ مجيئها لمعان محصـــورة ، ولـكن فى كلٍّ منها إذا استقريتَه تجد ما لا يدخل فى ضابط ، وإنمـا عدّ النحاةُ ما له من ذلك ضابط ، وحيث لا يكون موضوعًا لمعنى فلا بدّ فيه من زيادة تأكيد .

باب حكم حروف المضارعة والفعل الداخلة عليه

مما فوق الثلاثى

بالبعض من نأتى المضارع افتتح
وفى الرباعى اضمم وغيره فتح

الفعل الماضى إذا أردتَ تحويله إلى المضارع فافتتحه بحرف من حروف المضارعة الأربعة المجموعة فى كلمة نأتى وهى : النون ، والهمزة ، والتاء والياء ، فكل مضارع فهو مفتتح أى مبتدأ بأحد هذه الحروف الأربعة كأضْرِبُ أنا ، وتَضْرِبُ أنت ، ونَضْرِبُ نحنُ ويَضْرِبُ هُوَ .

وحرف المضارعة يكون مضمومًا فى الرباعى ، سواء كان الرباعى مجرداً كدحرج يُدَحْرِجُ ، أو مزيداً ملحقًا به كيُدهدم ويخلخل ، أو غير ملحق على الصحيح كيُقاتل ويُكرم ويقطّع .

وغير الرباعى مفتوح منه حرف المضارعة مطلقًا ، سواء كان ثلاثيًا : كيضرب ، أو خماسيًا كيتضاربون ، أو سداسيًا كيستخرج وهو منتهى الفعل .

وَالكَسْرَ جَوِّزْ فى سِوَى الْيَا مِنْ فَعِلْ
لَا كَتِلَى وَمُطْلَقًا فى كَوَجِلْ

وكسر حرف المضارعة جائز فى باب فَعِلَ المكسور ، وهى لغة تميميّة فتقول : أنت تِعلم وتِفرح وتِسمع ، وأنا إعلم وإسمع ، ونحن نِعلم ونِسمع ، ولا يجوز الكسر إذا كان حرف المضارعة يا فهو : يَعلم ويَفرَحُ بالفتح . والشرط

فى جواز الكسر أن لا يكون فَعِلَ المكسور مما سُمع مضارعه بالكسر نحو : وليته وتليه ، ووهِلت وتَهِل فى لغة الكسر ، فإن ما أشبه ذلك لايجوز غير فتحه .

ويجوز كسر حرف المضارعة مطلقًا فى الياء وغيرها إذا كان فَعِلَ المكسور المفتوح المضارع وواىّ الفاء : كوَجِل يَوْجَل ويِيجل وواجل فيه لغة ثالثة .

وَكَسْرَ غَيْرِ الياَء فى الَّذِى افْتَتَحْ
بِهَمْزِ وَصْلٍ أوْ مَزِيدِ التَّا أبِحْ

ومثل فعل المكسور الصحيح الفاء فى جواز كسر حرف المضارعة غير الياء كل ما افتتح أى ابتدأ بهمزة وصلٍ : كاستخرج وانطلق واكتسب واسودّ واحمرّ وما شابه ذلك ، فتقول فيها : نستخرج وننطلق ونكتسب ، وتسودّ وتحمرّ ، وقرئ به : ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِين ﴾ بالكسر ﴿ وَيَوْمَ تِسْودّ وجوهٌ وَتِبيض وُجُوهٌ ﴾ ، ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ ﴾ وكذلك الكسر فيما زيد أوله تاء : كتِقدحرج وتقاطى وتطيّب وما أشبه ذلك ، فكل ذلك مما يجوز فيه الكسر إلا فى الياء .

وَالْكَسْرُ فى يَأْبَى شُذُوذٌ وَانْفَتَحْ
مَا قَبْلَ آخِرِ الَّذِى بِالتَّا افْتَتَحْ

أباه يأبيه بالكسر على القياس قليل ، ويأباه بالفتح كثير نادرٌ وربما أنه أميت ماضيه المكسور ، وكسر حرف المضارعة نادرٌ فى الوجهين فى الياء وغيرها

من حروف المضارعة ، فهو يأبِي ويأبَى وبيبِي وأنت وهى تأبِي وتبِي ، ونحن نأبى ونبيبِي ، وأنا آبى معا وأبِي ، ثم لما استكمل حكم حروف المضارعة انتقل إلى ذكر حكم الفعل الداخلة عليه ، فهو قسمان : ثلاثى وقد مضى ذكره ، وغير الثلاثى وهذا حكمه ، فإن كان مما زيد أوله تاء فهو مفتتح بها ، أى مبتدأ : كتغافل وتعلّم وتعلقم الأمر فما قبل آخر هذا النوع فهو مفتتح على ما كان فى أصله من الفتح ، نحو : يتغافل ويتعلم ويتعلقم .

وَغيْرَه المَادِى الثُّلاثِى اكْسِر

قَبْلَ الأخِيرِ مُطْلَقًا أوْ قَدَّرِ

وغيره أى غير الذى زيد أوله تاء من الفعل الذى هو فوق الثلاثى ، فما قبل الأخير منه مكسور مطلقاً من أى وزن كان ، إن كان رباعيًا أو غيره ، مجرّداً : كدحرج ، أو مزيداً : كتقاتل وقطّع ، وأكرم وجلبب ، أو خماسيًا : كانطلق واختبر ، أو سداسيًا : كاستخرج واستقام واستدعى فتقول : يُدَحْرِجُ ويُقَاتِلُ ويُقَطِّع ويكرم ويجلبب وينطلق ، ويختبر ويستخرج ويستقيم ويستدعى ، ويعذوذب ويقمنس فى اعذوذب واقمنسَسَ ، وعلى ذلك فليقس ، وما نطق به غير مكسور كيختار وينقاد وتسودُّ وجوهٌ وتبيضُّ وجوهٌ ، فالكسر مقدرٌ فيه ، والسكون عارض للإعلال والإدغام وسيأتى بابهما إن شاء الله .

باب فى الأمر

وَالْأَمْرُ كَالْمُضَارِعِ الَّذِى جُزِمْ
مَحْذُوفُ أَوَّلٍ كَيَا لَمْ يَسْتَقِمْ

إذا أردت صيغة الأمر من الفعل فقدّر الفعل مجزوماً نحو : لم يضرب ، ولم يقتل ، ولم يسع ، ولم يقل ، ولم يفرح ، ولم يخف ، ولم يدحرج ، ولم ينطلق ، ولم يستخرج . واحذف من الفعل المضارع أوّله وهو حرف المضارعة : كالياء فى لم يستقم فبقى استقم ساكن الأوّل ، وكذلك اضْرِبْ واقْتُلْ وافْرَحْ وانْطَلِقْ واسْتَخْرِجْ بسكون الأوّل ، فهذا قسم ونوع آخر بقى متحركاً نحو : بِعْ وقُلْ وخَفْ فى المعتل عَيْنًا ، ومدّ فى المضاعف ، ودَحْرِجْ وَقَاتِلْ وقَطِّعْ فى الرّباعى المجرّد والمزيد ، فأما هذا النوع الأخير وهو المتحرك الأوّل فهو باق على ما أدرك عليه لا سبيل إلى تغييره . وأما النوع الأول وهو الساكن أوله فهذا حكمه .

وَالْهَمْزَ صِلْ مُنْكَسِراً بِمَا سَكَنْ
أَوَّلُهُ كَالْأَمْرِ مِنْ نَحْوِ اطْمَأَنْ

لما كان الابتداء بالساكن متعذراً أو متعسراً على رأى آخر ، اجتلب له همزة وصلٍ فى الابتداء موصولة ، وفى الوصل محذوف نحو : اضرب وافرحْ وانطلق واطمئن واستخرج ، وهمزة الوصل مكسورة أبداً ، ومضمومة فى موضع واحد وهو المراد بقوله :

وَإِنْ تَلَا سَاكِنَهُ أَصْلِيٌّ ضُمّْ
فَاضْمُمْ وَكَاغْزِى اكْسِرْ وَأَيْضًا قَدْ يُشَمّْ

وإن تلا بعد الساكن حرف مضموم ضمةً أصلية ، كضمة يقتل وينظر ، ولا

يكون ذلك إلا فى الثلاثى المضموم المضارع ، فإن همزة الوصل المزيدة فى أوّله مضمومة نحو: اقْتُلْ وانْظُرْ واشْرُف ، ويشترط كون الضمة أصلية ، فإن ما ضم ضمة عارضة كضمة أنِ امْشُوا واصبروا ، وأنِ ائْتُوا صفًّا ، فذلك وما أشبهه مما لا يعتبر به فى وجوب الضم ، لأن أصله من مشى يمشى ، وأتى يأتى بالكسر فيهما وضمة نحو : ارْمُنْ يا قوم كضمة ارْمُوا فإذا انكسرت الضمة الأصلية لِعِلّة كما فى نحو : ادعى يا هند واغزى بياء التأنيث فيهما ، مع حذف واوهما وكسر الضمّة منهما ، فإن همزة وصلهما مكسورة ، وإشمام ضمّها جائز أيضًا .

وَالْأَمْرُ مِنْ أَفْعَلَ أَفْعِلْ وَنزُرْ
تَتْمِيمُ خُذْ كُلْ وَفَشَا وَأْمُرْ وَمُرْ

هذا استثناء مما قبله ، فإن مضارع أفعل يفعل سَاكن أوّله بعد حذف حرف المضارعة منه ، والأمر منه بوزن أَفْعِل ، فتوح الهمزة مكسورة العين ، كأكرم أمْرٌ من أكرم ﴿ وأحْسِن كما أحْسَن الله إليك ﴾ لكن إذا نظرتَ حقيقة مضارعه فإنه كمضارع يدحرج ، فهو يؤكرم بهقاء الهمزة ، وقد وجد بقاؤه على أصله فى الشعر نادراً قال :

* فإنّه أهْلٌ لِأن يُؤكْرَما *

وشذ حذف الهمزة الأصلية الواقعة فاء الكلمة ، وذلك فى الأمر من ثلاث كلمات هى : أخَذَ وَأكَلَ وَأمَرَ ، فإن الأمر منها على الأكثر : خُذْ وَكُلْ وَمُرْ بحذف الهمزة وقد يجىء تتميمها ، أى بقاء الهمزة نادراً قليلا فتقول : أخذ وأكل ، وأما أؤْمُر فالحذف فيها كثير ، والإثبات كذلك بشرط أن يتقدمه حرف العطف ، نحو : ﴿ وَأْمُرْ أهْلَكَ بالصّلاة ﴾ .

بابُ فِعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وَالْفِعْلُ إِن أُلْفِيَ مُسْنَداً إِلَى
مَفْعُولِهِ فَضُمَّ مِنْـهُ الْأَوَّلَا

الفعل المبنى لنيابة مفعوله عن فاعله ، وهو الذى لم يُسمَّ فاعله، فإن أول الفعل منه مضموم، سواء كان ماضياً : كَضُرِبَ فى الثلاثى وسُمِعَ ، ودحرج فى الرباعى المجرد . وقُوتِلَ وأُكْرِمَ وقطِّع وجُلْبِبَ ﴿ وزُلْزِلُوا زِلْزالا شديداً ﴾ فى الرباعى المزيد ، وانطُلِقَ واحتُمِلَ فى الخماسى ، واسْتُخْرِج فى السداسى ، ونحو ذلك ، أو كان مضارعاً كيُضْرَب ويُسْمَعُ ويُبَاع ويُقَال ويُخاف ويُدحْرَج به ، ويُقاتَلُ به إلى آخرها .

وَاكْسِرْهُ مِنْ مَاضٍ ثُلَاثِيّ أُعِلّ
عَيْناً أو اشْمِمْهُ وضُمَّهُ يَظِلّ

واكسره أى واكسر الأول من الفعل الماضى الثلاثى المعل العين ، وهو باب : باع وقال وخاف وهاب ونحو ذلك ، فإنك تقول فيه: بِيعَ وقِيلَ وخِيفَ وهِيبَ بكسر الأول منه ، وهو الفاء ، ويجوز أيضاً إشمام كسرة الفاء ضمة .

واختلف النحاة فى العبارة عن الإشمام على ثلاثة مذاهب :

أحدها : قيل وهو الأشهر ضَمُّ الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتى الضم والكسر .

والثانى : ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء .

والثالث : ضم الشفتين قبل النطق بها ، لأن أول الكلمة مقابل لآخرها ،

فكما أن الإشمام فى الآخر بعد الفراغ من اسكان الحرف فكذلك يكون الإشمام فى أولها قبل النطق بكسر الحرف ، وزاد بعض المتأخرين فيه مذهباً رابعا ، واختياره المراديّ فقال : كيفية النطق به أن تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازاً لاشيوعا وجزء الضمّة مقدم ، وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر ، فمن ثَمَّ تمحّضَتِ الياء انتهى .

ويجوز أيضا فى الفاء من هذا الفعل الثلاثى السابق ذكره أن تكون مضمومة فتقول فيها : بوع وقول وخوف وهوب قياسا ، لكنهُ ضعيف قليل .

كَذَاكَ لِفَا مِنْ مُضَاعَفٍ كَحَبّْ
وَتَرْكُ شَكْلٍ خَوْفَ لَبْسٍ مُنْتَخَبْ

كذاك أى كمثل ماسبق فى فاء باع وقال من كسر أو إشمام أو ضمّ ، فهو أيضا لفاء الفعل الماضى الثلاثى المضاعف كحبَّهُ يُحِبُّهُ فتقول : حبَّ زيدٌ ثلاثة الوجوه ، ثم إذا وقع فى شىء من الأشكال لَبْسٌ بشكل آخر ، فإن الشكل الواقِعَ منه اللبْسُ تركه إلى غيره منتخبٌ أى مختار ، وبه جزم ابن مالك فى الألفية خلافا لسيبويه .

ومعنى الشكل حركة الإعراب ، ففى فاء بيع شكلان : الكسر والإشمام ، وفى بوع الضم . فهو ثلاثة أشكال ، وكذلك فى اختير وانقيد وحب ونحو ذلك .

ووقوع اللبس فى مثل بعتَ يا عَبْدُ بكسر فاء بعت . فإنه إذا أريد بكلمة بعت بناؤها للنيابة عن المفعول ، كضُرِبْتَ بضم فاء ضُربت ، فإن بعت يقع فيه اللبس لاحتمال كون العبد هو البائع ، والمراد أنه هو المبيع ، فتأمل ذلك فهو ظاهر ، وقس على بعت ماشابهها ، ولا يقع اللبس فى المضاعف لوجوب فكه مع

الضمير المرفوع فى نحو : حببت وحببنا ، ولا فى افتعل وانفعل لوجوب الفتح فى اخترت وانقدت إذا كان هو الفاعل ذلك .

وضُمَّ مَسْبُوقاً بِتَا الْمُطَاوَعَهْ
وَتِلْوُ ثَانِي هَمْزِ وَصْلٍ تَابِعَهْ

قد سبق أن أول فعل ما لم يُسَمَّ فاعله مضموم إلا ما سبق الاستثناء فيه مع ضم الأول، مما افتتح بتاء مزيدة لمطاوعة: كتدحرج ونحوها، مما يكون فى الحكم مثلها، فإن المسبوق بهذه التاء وهو الثانى له الضم أيضاً فتقول: تُدُحْرِجَ وتُقُوتِلَ وتُكُلِّفَ .

وتلو الثانى أى الثالث من المبدوء بهمزة الوصل تابعة فى إعرابه ، فهو بالضم أيضاً كما ضم همزة الوصل فتقول: اقتتل واسْتُخْرِجَ وانطلق بزيد وما أشبه ذلك، فهو كذلك .

وَتِلْوُ ثَانِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَمَا
ضَاهَاهُمَا ثَلِّثْ كَمَا تَقَدَّمَا

تلو الثانى أى الثالث من بابى اختار وانقاد. وهما من باب افتعل وانفعل : لكن عينهما قد أُعِلَّتْ، فإذاً ثالثهما وهو تاء افتعل وفاء انفعل يجوز لك فيه ثلاثة وجوه كما تقدم فى باع وقال وبابهما ، فالكسر وهو الأفصح نحو : اختير واصطيد ، والإشمام كذلك : وقد مضى الكلام فى كيفيته والضم نحو : اختور واصطود ، وانقاد وبابه ، كاختار فتقول انقيد بالكسر والإشمام ، وانقود بالضم ، والله أعلم .

وَقَبْلَ آخِرِ المَضِيِّ اكْسِر سِوى
مَا مَرَّ والمُضَارِعُ الْفَتْحَ احْتَوى

يكسر ماقبل آخر الماضى مطلقا سواء كان ثلاثيا كَضَرِبَ وقُتِلَ وبيع وقُتِل أو غير ثلاثى : كدحرج وأكرم وقوتل، وقطع وانطلق، واقتتل واختير، وانقيد واستخرج واستقيد ونحوها سوى مَا مَرَّ مما أجيز فيه الضم نحو : بوع وقول واختور واقود ، والإشمام ولكنه مكسور أيضاً لمحضه ياء ، فبقى أن الضمّ هو المستثنى ، والمضارع احتوى أى استوجب فتح ما قبل آخره مطلقا لا استثناء فيه ، فهو : يُضْرَبُ وَيُقْتَلُ ، ويباع ويقال ، ويحب ويكرم ، ويدحرج ويجلبب ، ويختار ويصطفى ، وينطلق به وينقاد له ، ويستخرج ويستدعى وعلى نحو ذلك قس .

بابُ اسمُ الفاعِلِ

مِنَ الثُّلاثِي صُغْ اسْمَ الْفَاعِلِ
كَفَاعِلٍ مُطَّرِداً كَجَاهِلِ

اسم الفاعل يُصاغ من الفعل الثلاثى بوزن فاعل : كضرب فهو ضارِبٌ ، وذهب فهو ذاهبٌ ، وباع فهو بائعٌ ، وقال فهو قائل ، ومن فعل المكسور المعدّى: كَجَهِلَ فهو جاهلٌ ، وعلم فهو عالِمٌ ، وعلى نحو ذلك فليقس .

وَفِي فَعُلْتُ نَادِرٌ وَفِي فَعِلْ
غَيْرِ الْمُعَدَّى وَكَطَيِّبٍ نُقِلْ

ونادر وجود وزن الفاعل فى اسم فاعل فَعُلَ المضموم ، فإنه قليل واردٌ بالفعل نحو : عَقُرَتِ المرأةُ بالمهملة والقاف فهى عاقر جاوزت سنّ الحمل ، وفَجُرَ الرجل فهو فاجرٌ ، وفَرُسَ فهو فارِسٌ حاذق بركوب الخيل ، وفَحُشَ فهو فاحِشٌ وبَسُل فهو باسِل ونحو ذلك .

وكذلك وزن الفاعل فى اسم فاعل فَعِل المكسور غير المعدى أى اللازم منه ، فإنهُ نادرٌ قليل نحو : رضى فهو راضٍ ، ورغِبَ فهو راغِبٌ ، ورهِبَ فهو راهِبٌ ، ولعِب فهو لاعِبٌ ، ونَصِبَ فهو ناصِبٌ ، وربح فى تجارته وظفر به وغلط ، فهو : رابحٌ وظافرٌ وغالطٌ ، وقد نقل فَيْعَل فيما كان من الصفات فى الأصل لباب فَعُلَ المضموم ، لكن وقع بائى العين فغاب عنه فَعَلَ المفتوح كما مضى فيقال : طَيِّبٌ ولَيِّنٌ وبَيِّنٌ وكَيِّسٌ ونحوها : وقد يكون ذلك من الواوىّ عيناً نحو : سَيِّد وميِّت وهَيِّن ، والله أعلم .

وَشَاعَ بِالْفَعِيلِ بَابُ جَــلَّا
وَغَــيْرُهُ مِنَ الشُّذُوذِ قَلَّا

باب فعل المضاعف من النعوت اللازمة ، شاع فيها كون اسم الفاعل بوزن فعيل لنيابة فَعَلَ المفتوح فيها عن فَعُلَ المضموم : كجلّ يجلّ فهو جليل أى عظيم ، وقل فهو قليلٌ ، وعزّ يعزّ فهو عزيز ضد حقير ، وشح بمثلثة ثم مهملة فهو شحيح وهو كثير فيه ، وقد يكون فى اسم الفاعل منه غير ذلك من الشذوذ قليلا كشاب يشيب فهو أشيب ، ومَلَكَ يَمْلِكُ فهو مَلِكٌ ونحو : مسكين مشتقٌ من المسكنة .

وَفَاعِلُ الْحُدُوثِ مُطْلَقاً جَلَا
مَعْنَاهُ وَزْنُ فَاعِلٍ مِنْ فَعَلَا

إذا أريد صياغة اسم الفاعل من فعلٍ قُصِدَ حُدُوثه ، فإنه يكون بوزن الفاعل مطلقاً ، أى سواء كان من فَعَلَ المفتوح أو المكسور أو المضموم . كزيد فارحٌ غداً ، وجازع وهو اليوم جابنٌ فى فَعُلَ المضموم ، وأمّا سَبْقُ اطراده فيه فى اسم الفاعل : كذهب فهو ذاهبٌ ، وقصد فهو قاصد .

ذِكرُ فَاعِلٍ كفرح

وَفَعِلٌ لِغَيْرِ عَادِى فَعِلَا
فى بَاطِنِ العُيُوب وَالدَّا جُعِلا

اسم فاعل فَعِلَ المكسور اللازم بوزن فَعِلَ بكسر العين كالوجع واللوى وجع فى المعدة ، والنكد واللخن فهو وجِعٌ ، ولَوٍ ، ونَكِدٌ وحَسِرٌ ، وَلَخِنٌ ونحو ذلك . ولاشتراط كونه فى الباطن ، قيل : عمى قلبه فهو عمٍ ، بخلاف عمى بَصرُهُ فهو أعمى ، ولذلك قيل : شجىَ فهو شجٍ ، بخلاف جهر أى لم يبصر الشمس فهو أجهر .

وَفِي هِيَاجٍ لَمْ يَكُنْ مِنِ امْتِلَا
وَلَيْسَ حَرٌّ بَاطِنٍ مِنْهُ انْجَلَى

ويكون بوزن فعل أيضاً فيما كان من الهيجانات والخفة ، نحو : بَطِرَ وأشِرَ وجَذِلَ وفَرِحَ وَقَلِقَ وسَلِسَ ، فهو بَطِرٌ وأشِرٌ وجَذِلٌ وفَرِحٌ وقَلِقٌ وسَلِسٌ ، ويشترط أن لايكون ذلك من امتلاء أو حَر باطن .

وَأَتْتِ بِفَعْلَانَ لِهَذَيْنِ وَفِي
أُنْثَاهُ فَعْلَانَةُ مَعْ فَعْلَى نُفِي

فعلان لهذين : أى الهياج الذى من الامتلاء ، ومن حر الباطن .

فالأوّل : كالسَّكَرِ والرِّىّ والغَرَثِ والشِّبَعِ ، فهو غرثان وسكران وريان وشبعان .

والثانى : ما كالعطَش والغَضَبِ والصدى ، فهو عطشان وغضبان ولهفان ، وأنثى فعلان فَعْلَى أو فَعْلانَةُ كسكرى وسكرانة ، وعطشى وصدياة وريانة وشبعانة وشبعى ونحو ذلك .

وأما نحو : جاع يجوع فهو محمول على ضده ، أى شبع يشبع فقيل جرعان كشبعان .

وَأَفْعَلَ اجْعَلْ لِظَوَاهِرِ الحُلَى
والعَيْبِ وَالْأُنْثَى بِفَعْلاءَ اجْعَلا

أفعل يختص بظواهر الحلى، وهى تشتمل الخلقة والألوان نحو: أسود وأبيض وأحمر وأخضر وأزرق وأغبر وما شابه ذلك من الألوان ، وأمَّا الخلقة والعيوب الظاهرة فنحو : جهر فهو أجهر ، وكحل فهو أكحل ، وحدب فهو أحدب ، وعمى بصره فهو أعمى ، وكمه فهو أكمه ، وبرص فهو أبرص ونحو ذلك ، وكلما كان فاعله بوزن أفعل فالأنثى منه بوزن فعلاء ممدودة كسوداء وبيضاء وكحلاء إلى برصاء وما أشبه ذلك فحكمه كذلك .

وَبَعْضُهَا يَنُوبُ عَنْ بَعْضٍ وَقَدْ
تَشَارَكَتْ وَغَيْرُهَا نَقْلًا وَرَدْ

هذه الأوزان الثلاثة التى سبق ذكرها، قد ينوب بعضها عن بعض، فيكون فيما يستحقه الوزن الآخر : كغضب فهو غضبان ، والقياس كفرح لأنه من الهيجانات ، وليس من امتلاء ولا حر باطن فى الأصل ، بل هو من نحو : قلق وبطر ، قيل : وإنما وجد فيه هذا الوزن، لأنه فى الأغلب لايخلو من كون حرارة باطن فيه ، وقد تشارك هذه الأوزان أيضا فى فعل واحد باعتبارين ، كعجل

باعتبار الطيش والخفّة ، وعجلان باعتبار حرارة الباطن ، وجاء : أعيم وهيمان كذلك. ويشترك فَعِل المكسور مع أفعل فى باب أفعل نحو: هو كَدِرٌ وأكدَرُ، وشَعِثٌ وأشعَثُ ، وحدبٌ وأحدبُ ، وقعسٌ وأقعسُ، وكل هذا منقول وغيرها ، أى غير هذه الأوزان قد ورد بالنقل أيضاً فى هذا الباب : كَبَخِل فهو بخيل، حملا على ضده من فَعُل المضموم فى كَرُمَ فهو كريم ، وقد جاء بفاعل كعفي فهو فانٍ ، حملًا على مذهب ذهب ، وقد مضى هذا . وشئز المكان ، فهو شأزٌ بالمعجمتين ساكن العين إذا خشن بكثرة الحجارة فيه حَمْلا على ضده ، سَهُل فهو سَهْل .

ذكر فاعِلٍ كَكَرُمَ

فَعِيلًا اجْعَلِ لِفَعُلْتُ حَيْثُ لا
نَقْلَ وفى فَعِيلٍ خِلَافٌ قُبِلَا

اسم فاعل فَعُل المضموم يكون مطرداً بوزن فعيل حيث لا سماع : ككرم فهو كريم، وظرف وشَرُفَ وجَمُل وجَزُلَ الشيء ونَبُل وعَظُمَ فهو: شريف ظريف جميل جزيل نبيل عظيم ، ومختلف فى: هل يقاس إذا عدم السَّماعُ على فَعُل ؛ لأنه فيه كثير كسَهُل وصَعُبَ ونَزُرَ فهو: سَهْل صعب نَزْرٌ والفعيل هو الغالب فيه .

وَغَيْرُ ذَيْنِ فِيهِ مِمَّا نَدُرَا
نَحْوُ شُجَاعٍ والَّذِى مِنْ حَصُرَا

غير ذين أى غير الوزنين المذكورين سابقا اللذين هما فَعُل وفَعِيل ، فإن سواهما نادرٌ فليحفظ نقلا نحو : شجاع مثلث الأول وشِجَعَةٌ كعِنَبَة ، وحصور لا شهوة له بالنساء ، أو سيئ الخلق بخيل ، ووطف فهو أوْطَفُ طويل شعر العينين ، وبطل فهو بَطَلٌ تبطل عنده الدماء لشجاعته ، وعَفُرَ فهو عِفْرٌ بالكسر عفريت ذو دَهَاء ومكرٍ وشجاعة ، وغَمُرَ بالغين المعجمة فهو غُمْرٌ بالضمّ جاهلٌ لم يجرّب الأمور ، وجَنُبَ جنابةً فهو جُنُبٌ بضمتين ، وبَهُجَ وجْهُهُ فهو بَهِجٌ بكسر العين ، وقَطُنَ فهو قَطِنٌ ، والمكان خَشُنَ ، وجاء بوزن فاعل أيضاً ، وقد مضى نحو ذلك من النوادر .

ذكر فاعل العادى الثلاثى ومفعوله

وَزْنُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلٍ رَقَا
بِالْمِيمِ مَضْمُومًا مَزِيدًا شَبَقَا

ويصاغ اسم الفاعل من الفعل المرتقى ، أى العادى لأن أقل الأفعال عدداً بالحروف ما حروفه ثلاثة ، وما زاد على ذلك فهو مرتق من الأقل إلى أن ينتهى إلى الأكثر، وهو السداسى ، فلا مزيد عليه ، وسيأتى ذلك فى بابه إن شاء الله ، فإن الذى فوق الثلاثى يُصاغ اسم الفاعل منه بوزن فعله المضارع ، لكنه يعطى عوض حرف المضارعة ميما مضمومة زائدة فى أوله نحو : هو مُكَرِّمٌ ومُدَحْرِجٌ ومقاتِلٌ ومكلِّمٌ بتضعيف العين ، ومختبِرٌ ومنعكِسٌ ومُسْتَخْرِجٌ ومعشوشِبٌ وما شابه ذلك .

وَقَبْلَ الآخِرِ اكسر أو فَقَدِّرِ
وَبِانْفِتَاحِهِ اسْمُ مَفْعُولٍ حَرِى

ويزاد فى شرط اسم الفاعل العادى الثلاثى زيادة على ما مضى فيه من الكلام، أن يكون الحرف الذى قبل الأخير منه مكسوراً كسراً ظاهراً ، سواء كان رباعيًا كمدحرج ، أو خماسيًا كمنطلق ، أو سداسيًا كمستخرج ، وقد يكون هذا الكسر غير ظاهر فيه فيلزم تقديره ، وذلك فى المعل عينًا من انفعل وافتعل نحو : هو منقاد ومختار ، أو فى ما أدغم عينه منهما فى اللام نحو : ممتدّ ومنقدّ .

وكذلك فى فاعل افعلّ وافعالّ بالمدّ نحو : محمرّ ومدهامتان ، فكل هذا الكسر مقدر فيه، لأن الفتح فيما قبل الأخير يصير به الفاعل مفعولا لا فرق بينهما

غير ذلك فهو للمفعول : مُدَحْرَجٌ ومُتَاوَلٌ ومُسْتَمَعٌ ومُسْتَمْتَعٌ بفتح قبل الآخر فى كلها ، وعليها قياس مثلها ، ومختارٌ ونحوه فيه الفتح ظاهرٌ .

وَنَابَ وَزْنُ فَاعِلٍ عَنْ مُفْعَلِ
نَقْـــلاً وَمُفْعَلٌ نُدُورُهُ جَلِي

ندر مجىء اسم الفاعل من الفعل الرباعى بوزن فاعل نحو : بافع ، لأنه من أيفع فقياسُهُ موفع كموسر ، لا بافع كضارب ، فأهمل القياسُ واستغنى عنه بالسَّماعِ المنقول ، وجاء وزن اسم الفاعل بوزن مُفْعَلٌ بفتح العين نحو : مُلْفَجٌ من الفج ، أى أفلس ، وأحصن الرجل عَف عن المحارم فهو مُحْصَنٌ ، ذكره الشارح وأسهب فى كلامه فهو مُسْهَبٌ بالفتح فى ثلاثها .

قلت : أمَّا مُحْصَنٌ فهو يحتمل كونه للمفعول ، لأن الإحصان عفَّةٌ عن المحارم بالتزويج ، فهو مُحْصِنٌ ومُحْصَنٌ ، لأنها تحصنه وهو يحصنها ، وفى القرآن: ﴿ مُحْصِنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ ﴾ بالوجهين ، ومُسْهَبٌ ومُلْفَجٌ نادران ، ويجوز بناؤها على أصل قياسهما ، وكذلك لا يمتنع مُعْشَبٌ فى أعْشَبَ المكانُ فهو عاشِبٌ ، ومورس فى أوْرَسَ المكان فهو وارسٌ ، وإتيانه بوزن الفاعل يحتمل مقالات يطول ذكرها .

ذكر مفعول الثلاثى

وَلِلثُّلَاثِي اسْمُ مَفْعُولٍ قِيسْ
بِوَزْنِ مَفْعُولٍ كَآتٍ مِنْ نَسِي

يطرد صوغُ اسمِ المفعول من الفعل الثلاثى بوزن مفعول كمضروبٍ ومقتول، من ضرب وقتل، ومسموعٍ ومنسىٍّ من سمع ونسى، وعلى ذلك فليقس.

وَكَقَتِيلٍ مَعَ بَعْضٍ يَطَّرِدْ
نِيَابَةً إِنْ كَجَمِيلٍ فَتُقِدْ

إن فعيلا ينوب عن المفعول فى الدّلالة على معناه، نحو: رجلٌ قتيلٌ وفتًى كحيل، وامرأة كحيلٌ، وقتيل بمعنى مقتول ومكحول، وهو كثيرٌ شائعٌ، ومع كثرته فإنه مقتصر فيه على السَّماعِ عند الجمهور، ومطَّردٌ مع بعضهم فى كل فعيلٍ لا فعيل لفاعله، نحو: ضرب بمعنى مضروب، ولا يجوز عليم بمعنى معلوم، لأن فعيلا فيه بمعنى عالم.

وَفَعَلًا فَعُولَةً كُنْ نَاقِلَا
وَفُعْلَةً فِعْلًا فُعُولًا فَاعِلَا

ونقل فى النيابة عنه من غير وزن فعيل فعل محركا: كقنص ونقض بضاد معجمة ونجسا، بمعنى مقنوص ومنقوض ومنجو، أى مسلوخ من نجوتُ الجلدَ بالجيم، وبوزن فَعُولَة أيضا بفتح الفاء: كحلوبة وركوبة، بمعنى محلوبة ومركوبة، وفُعْلَة بالضم كلُقْمَة ومُضْغَة وأُكْلَة ولُقْطَة وصُرْعَة، بمعنى الممضوغ والملقوم والمأكول والملقوط والمصروع.

وفِعْل بالكسر كطِحْن بمعنى المطحون ﴿وفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عظيم﴾ أى مذبوح ﴿ وكنت نِسْياً ﴾ أى منسيًّا وفعول ، ومنه قوله عز وجل : ﴿ وذلَّلْناها لهم فمنها ركوبهم ﴾ أى مركوبهم ، وحلوب كذلك وفاعل ومنه: ﴿خُلِقَ مِنْ ماءٍ دافِقٍ﴾ أى مدفوق ، و: ﴿ عيشَةٍ راضِيَةٍ ﴾ مرضية . وراحلة أى مرحولة .

وَالْمَصْدَرَ اقْبَلْ وَكَذَا مَقُولُ
فِي الْفَاعِلِ الْمَصْدَرُ وَالْمَفْعُولُ

وهكذا المصدر قد ينوب عن المفعول نحو : ﴿ هٰذا خَلْقُ اللهِ ﴾ والصيد ورجل رضى بكسر الراء والقصر ، والدرهم ضَرْبَ الأمير ، والبرد نسج اليمن ، وكتاب زيد بمعنى : مخلوق ، ومصيد ومرضى ومضروب ومنسوج ومكتوب ﴿ وجاءوا على قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ أى مكذوب عن بعضهم وأشباهه كثيرة ، وهكذا المصدر أيضاً قد ينوب عن الفاعل نحو: ﴿وبَرًّا بِوَالِدَيْهِ﴾ أى بارًّا ، ورجل عدل وخصم ، أى عادل وخاصم ، وقد ينوب عن الفاعل أيضاً المفعول وهو قليل نادر كقوله جل شأنه : ﴿ وحِجَاباً مستوراً ﴾ أى ساتراً .

باب الأوزان المعدولة

وَفُعَلٌ مَعْدُولُ فَاعِلِ شَهَرْ
مِنْ ذِي ثَلَاثٍ إِنْ تُرِدْ سَبَّ الذَّكَرْ

قد يجيء بعض الأوزان معدولاً به عن الفاعل ، وذلك نحو : فُعَل بضمّ الفاء وفتح العين ، وهو شائعٌ فى ذم الذكور نحو : غدر يَغْدِرُ فهو غادرٌ ، وفجر فهو فاجر ، ولكعَ كفَرِحَ لكعاً ولكاعة لؤم فهو ألكع ، وهو غُدَرٌ وفُجَرٌ ولُكَعٌ .

وَسَبُّ الأُنْثَى بِفَعَالِ اطَّرَدَا
وَغَالِبُ الْوَزْنَيْنِ جَا بَعْدَ النِّدَا

وشاع فى سب الإناث العَدل إلى فعال بفتح الفاء مبنيًّا على الكسر ، وهو مطرد فى الأفعال الثلاثيّة ، نحو : فَجَارِ وغَدَارِ وفساق ولَكَاعِ فى لَكِعَ كَفَرِحَ وخَبَاثِ فى خَبُثَ كَكَرُمَ ، ثم إن كلا الوزنين يختص مجيئه بعد النداء غالباً نحو : يالُكَعُ وفُسَقُ ويالَكَاعِ وفَسَاقِ ، ووقوعهُ مع غير النداء قليل كقوله :

* إلى بَيْتِ قَعِيدَتُه لَكَاعِ *

وَغَيْرُهَا بِالنَّقْلِ آتٍ كَأُخَرْ
وَالْعَدْلُ فِي الْأَعْلَامِ أَيْضًا اشْتَهَرْ

ثم إنه قد يأتى بعض الأوزان المعدولة غير السابق ذكرُها : كأُخَر معدول عن الأَوَاخِرِ ، وهو بوزن فُعَل كلكع ، لكنه جاء فى غير الذم الذى ذكر له

فُعَلٌ سابقاً ، ويأتى فيها نحو : ثُلاث ورُباع ، ومَثْنَى ومَثْلَثَ ، فى العدل من ثلاثة وأربعة ونحو ذلك ، وضُحَكَةٌ وبابه كذلك .

وقد تكون بعض الأعلام معدولة كزُحَل معدول به عن زاحل ، أى بعيد ، وعمر وزفر وثعل ، من عامر وزافر وثاعل ، وحَذَامِ كقطامِ ورقاش ، من حذامه ورقاشه ، وبعضهم يعرب حذام وبابه إعراب ما لا ينصرف .

باب تكثير الفاعل

وَمَاعِلٌ تَكْثِيرُهُ فَعَّالُ
فَعُولٌ أَوْ مِفْعِيلٌ أَوْ مِفْعَالُ

تكثير الفاعل ومعناه : أن يكون الفاعل لذلك فاعلا إياه بكثرة ، ولذلك أوزان وهى : فعال بتشديد العين وهو شائع فى هذا الباب ، فلا يمتنع قياسه فيه نحو : ﴿ سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ ﴾ ، ونحو : ﴿ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾ فعول أيضاً لذلك، وهو أيضاً كثير فيه نحو : صبور وشكور ، وعفو غفور ، وحسود كغفور ، ومفعيل بالكسر نحو فرس محضير ، وامرأة معطير كثيرة العطر ، والحضر وهو العدو ، ومفعيل قليل ، وشاع فيه مفعال أيضاً كمحضار ومعطار ومهذار .

وَمُفْعَلٌ فَعِيلٌ أَوْ فَعَّالَهْ
فَعِيلَةٌ فَاعِلَةٌ مِفْعَالَهْ

وكذلك مفعل بالكسر وفتح العين: كمِقْوَل، كذلك فعيل يجىء فى تكثير الفاعل كما سبق من الأوزان نحو : سَمِيعٌ عَلِيمٌ حَكِيمٌ رَحِيمٌ وقد يزاد الفعال تاء تأنيث طلباً للمبالغة فى ذلك : كرجل علّامة ونسّابة لكثير العلم والمعرفة بالأنساب، فإن فيه زيادة مبالغة على قولهم علّام ونسّاب ، وفعيلة كذلك نحو : ﴿ بل الإنسان على نفسه بصيرة ﴾ على رأى بعضهم ، فإن فيه زيادة مبالغة على بصير وإلّا ففى الآية أقوال .

وكذلك فاعلة نحو : رجل راوية للشعر ، ومِفْعَالَة كرجل مجذام بالجيم والذال المعجمة ، ومجذامة قاطع للأمور فيصلٌ .

وَجَاءَ كَالْقَيُّومِ وَالسِّكِّيرِ
وَالْحِذِرِ الرَّحْمٰنِ فِي التَّكْثِيرِ

ومن الأوزان المكثرة فَعُّولة : كالقيُّوم ، وفِعِّيل بكسر الفاء والعين المشددة نحو : صِدِّيقٌ وسكِّيتٌ وسكِّيرٌ .

وفِعِلٌّ بكسر العين نحو : حَذِر في نحو قوله :

حَـذِر أُمُوراً لا تَضِيرُ وآمِنٌ
مَا لَيْسَ مُنْجِيَةً مِنَ الْأَقْدَارِ

قيل فإنهم حولوا فاعلا إلى فَعِل للمبالغة و ﴿ مَلِك يَوْم الدِّين ﴾ هذا بابه ، وفعلان في نحو : الرحمن كذلك بخلاف باب شبعان إلا مع بعضهم ، فقد زعم أن فيه المبالغة . وجاء فيه غير ذلك من الأوزان كرجل تِقْوَل وتِقْوَلة بكسر قافيهما كثير القول ، والكاف في البيت مشعر بعد الحصر .

وَصِيغَ أيضاً باطِّرَادٍ فُعَلَهْ
مُكَثِّراً لِفَاعِلٍ كَأَكَلَهْ

فعلة بضم الفاء وفتح العين يصاغ لتكثير الفاعل أيضاً صوغاً مطردا كأكل وأكلة ، وضاحك وضاحكة ، ولاعب ولعبة وضحكة ، وفي المعتل كنائم ونومة ، وهائم وهومة ونحو ذلك .

وَجِيءَ فِي فَعُلَتْ بِالْفَعَّالِ
مُكَثِّراً لَهُ وَبِالْفِعَّالِ

ما كان فاعله بوزن فعيل ، وهو باب فَعُلَ المضموم نحو : كريم وكبير وطويل ، فإن تكثيره بوزن فُعَّال مضموم الفاء مشدد العين ، أو فعال بتخفيفها ، فتحصل له وجهان فيقال : هو كرّام وكُرَام ، وطُوّال وطُوَال ، ﴿ وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّاراً ﴾ وجاء كُبَار ، والله أعلم .

باب صَوْغ أفْعَلَ التَّفْضيليَّة أو التَّعَجُّبيَّة

صغ أفْعَلَ التَّفْضِيل مِنْ مُصَرَّف
مِفْعِلِ ثُلاثِيّ تَمّ عنْهُ مَا اكْتُفِي

يصاغ أفعل إذا أريد المفاضلة بين شيئين فإن المنسوب له الفضل فى ذلك هو الأفعل نحو : زيد أفضل من عمرو ، ويشترط فى جواز صوغ ذلك شروط :

الأول : أن يكون الصوغ من فعل فلا يصاغ من الأسماء .

الثانى : أن يكون الفعل ثلاثيًا فلا يصاغ مما عداه نحو : دحرج .

الثالث : أن يكون الفعل متصرفاً فلا يصاغ من الأفعال الجامدة : كنِعم وبئس .

الرابع : أن يكون الفعل تامًّا فلا يصاغ من الأفعال الناقصة مثل : كان وصار وأصبح.

الخامس : أن لا يكون مكتفًى عنه نحو : قال من القائلة ، فإنهم لم يقولوا : هو أقيل وأنوم استغناء بقولهم أكثر قائلةً ونوماً .

قَابِلَ فَضْلٍ لا لِمَفْعُولٍ وَلا
مُلْتَزِمَ النَّفْى وَلا كَحَوِلا

ويشترط فيه أيضاً مع ما مضى من الشروط شرط سادس وهو أن يكون الفعل قابلا المفاضلة ، بخلاف نحو : مات إذ لا تفاضل بين الموت.

والشرط السابع : أن يكون مثبتاً فإنه إذا كان لم يستعمل مع غير النفى كلم يعج من عاج يعيج بمعنى لم ينتفع به ، ذكره ابن مالك فى التسهيل ، وقد توزع فى لزوم نفيه .

قلت: وفى القاموس ما يؤيد ما قال ابن مالك فى لزوم النفى مع هذه الكلمة قال: ما أعيج به ما أعهأ وما عجت به لم أرض به وبالماء لم أروَ، وبالدواء لم أنتفع انتهى كلامه، فلم يأتِ به مع غير النفى فى جميع تصريف هذه الكلمة دلالة على لزوم نفيه معه، لأنه قيّده بذلك.

الثامن: أن لا يكون من فعل صيغتْ منه الصفة المشبهة بوزن أفعل: كأحمر وأعور وأشهل وأكحل وأجول.

التاسع: أن لا يكون مبنيًّا للمفعول، فلا يقال: زيد أضرب من عمرو، إذا كان الضرب واقعاً بزيدٍ.

وَبِاطِّرَادٍ صُغْ لأنثى أفْعَلِ
فُعْلَى كَفُضْلَى مَعَ ذِكْرِ أفْضَلِ

اعلم أنك إذا أردت أن تصوغ لمؤنث أفعل التفضيلية تقول فُعْلَى بضم الفاء مطرداً من كل ما يصاغ منه أفعل مثل الأفضل والفُضْلَى، والأعْلَى والعُلْيَا، والأدنى والدنيا، والأعظم والعظمى، والأكبر والكبرى، والأصغر والصغرى، والأجلّ والجلّى إلى غير ذلك من الأمثال، فقس توفق إن شاء الله.

وَإنْ يَكُنْ مُجَرَّداً فَلْيَتَّصِلْ
بِمِنْ وَقَدِّرْ إنْ خَفَى وَيَنْفَصِلْ

ثم إن أفعل التفضيل إن كان مجرّداً أى غير مضاف ولا معرّف بأل، فقد يجب اقترانه بمن نحو: زيد أفضل من عمرو، وإن لم يوجد فيه من ظاهراً فهو مقدّر نحو: ﴿والآخرة خير وأبقى﴾ ومن يكون متصلا بأفعل كما مضى، وقد ينفصل عنه كما فى قوله:

ولفوك أطيب لو بذلت لنا
من ماء موهبة على خمـــر

وقد ينفصل كثيرًا بمُمَيِّز نحو : زيد أتمّ عقلا من عمرو ، وبالحروف الجارة كانت أحبّ إليّ من عمرو ، ومختلف فى مِنْ فذهب المبرِّدُ ومَنْ وافقه أنها لابتداء الغاية ، وعن سيبويه كذلك ، وأشار أنها تفيد معنى التبعيض .

والثالث : أنها بمعنى عن ، فكأنه قد جاوزه فى الفضل . وفى الترجيح بحوثٌ .

وَإِنْ يُجَرَّدْ أَوْ يُضَفْ لِلنَّكِرَهْ
فَكُنْ مُوَحِّداً لَهُ مُذَكِّرَهْ

ويجب فى أفعل التفضيل إن كان مجرّدًا أو مضافًا إلى نكرة أن يكون موحّدًا مُذكّرًا ، سواء كان مع واحد كما مضى ، أو اثنين : كررتُ برجلين أفضل من عمرو ، ومع جمع : كرجال أفضل من بكر أو مع تأنيث : كامرأة أفضل من هند ، أو امرأتين أفضل منهما ، أو نساء أفضل منهنّ ، هذا فى المجرّد .

وأما المضاف كالزَّيْدَيْنِ أفضل رجلين ، والمسلمون أفضل مخلوق ، ورجال وهندٌ أفضل امرأة ، والجاريتان أفضل امرأتين ، وهنّ أفضل امرأة ونحو ذلك .

وَإِن يُضَفْ إِلَى مُعَرَّفٍ بِلَا
نِيَّةِ مِن أَطْبِقْ كَذَا إِنْ أَلْ تَلَا

إن كان أفعل التفضيل مضافًا إلى معرفة ، وليس منويًّا فيه مِنْ ، فهنا يجب المطابقة ، مطابقة الموصوف بأفعل ، كان تثنية أو جمعًا أو تذكيرًا أو تأنيثًا :

كزيد أفضل القوم ، والزيدان أفضلا القوم ، وهم أفضلو القوم أو أفاضل القوم ، وهى فُضْلَى القوم ، والهنديان فضلتا النساء ، وهنّ فضليات أو فُضَلُ النساء .

هذا إذا لم ينو فيه معنى مِنْ ، أى لم يقصد به للمفاضلة ، وكذلك تجب المطابقة إذا عرّف أفعل بأل كالرجلين الأفضلين والرجال الأفاضل والأفضلين ، والهندان الفضليان ، وهى الفضلى وهنّ الفضل أو الفضليات .

وَجَوَّزُوا الْوَجْهَيْنِ إِنْ يُضَفْ إِلَى
مَعْرِفَةٍ وَقَصْدُ مِنْ قَدْ حَصَلَا

فإن كان أفعل مضافاً إلى معرفة ، ومقصود فيه معنى مِنْ أى مراد به للمفاضلة ففيه الوجهان : المطابقة واستعماله ، كالمجرد فتقول : الزيدان أفضل أو أفضلا القوم ، وهم أفضلو القوم أو أفضل القوم ، وهى أفضل وفضلى القوم ، والجاريتان أفضل أو فضليا القوم ، وهنّ أفضل أو أفضليات أو فضل النساء .

وَاخْتَلَفُوا فِى هَلْ يَجِىءُ أَفْعَلُ
لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ . فَقَوْمٌ أَسْجَلُوا

اختلف النحاة فى أفعل لغير معنى التفضيل ، فذهب المبرّد وأبو عبيدة ومن وافقهما إلى أنه قد يكون كذلك ، ومنعه آخرون . ومما ورد منه قوله تعالى : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ أى عليم بكم و ﴿ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ أى هيّن . وقول الشاعر :

. . . بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أى عزيزة طويلة ، ومختلف فى هل يطرد ذلك على قولين : فقومٌ أسجلوا ذلك أى أباحوه ، وهم المبرّدُ وقومه ، ومنعه جل النحاة .

هَذَا لَدَى تَجْرِيدِهِ وَذُكِّرَا
مُوَحَّدًا إِلَّا قَلِيلًا نَدَرَا

هذه الإشارة به إلى الاختلاف السابق ، أو إلى مجيء أفعل فإنه يختلف فيه إذا كان مجردًا ، وإن لم يكن مجرّدًا فقد يجيء لغير التفضيل : كالنساء الفُضَل ، وهند الفضلى ، ولذلك لا يقترن بمن .

وأما قوله : ولستُ بالأكثر منهم حصى . فتأوّل بمجرّد منكر ، يفسره المعرّف أو نحو ذلك من التأويلات ، ويلزم تذكيره وتوحيده كما مضى فى المجرّد ، إلا أنه لا يقترن بمن لخلوّه من معنى التفضيل ، وقد سمع جمعه كقوله :

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ
كِرَامًا وَأَنْتُمْ — مَا أَقَامَ — أَلَائِمُ

قيل : وإذا صح جمعه فلا يمتنع تأنيثه ، فيكون نظم ابن هانئ صحيحًا فى قوله :

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِمِهَا
حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

قلت : وقدر له فى من كونه لبيان الجنس .

بابٌ فى أفْعَلَ التَّعَجُّب

وَصِيغَ فِي تَعَجُّبٍ مَا أَفْعَلاَ
وَقَبْلَ بَاء الجَرِّ أَفْعِلْ جُعِلاَ

يصاغ للتعجب بوزن ما أفعل : كما أكرمه واسطًا ، وبوزن أفْعِلْ به على صيغة الأمر من أفعل : كأكرم به وأحسن .

وَصَوْغَ ذَيْنِ اجْعَلْهُ مِمَّا يُجْعَلُ
مِنْهُ لِتَفْضِيلٍ مَصُوغًا أَفْعَلُ

ويشترط فى اطراد صوغهما من الفعل ، كما يشترط لأفعل التفضيلية فى الصوغ منه ، فما جاز أن يصاغ منه للتفضيل جاز أن يصاغ منه للتعجب ، وذلك محظور فى تسعة شروط .

أولا : أن يكون من فعل .

ثانيًا : كون الفعل ثلاثيا .

ثالثا : متصرفًا .

رابعا : قابلا للمفاضلة .

خامسا : تامًّا .

سادسا : مثبتا .

سابعا : أن لا يكون منه أفعل كأسود .

ثامنا : أن لا يكون مبنيًّا للمفعول .

تاسعا : أن لا يكتفى عنه بغيره ، وقد مضى تفسير هذه الشروط .

وَبِأَشَدَّ أَوْ نَظِيرِهِ إِلَى
مُمْتَنِعِ الْبَابَيْنِ قَدْ تُوُصِّلاَ

ما لم يجز أن يصاغ منه أفعل التفضيل أو فعلى التعجب ، وذلك لفقد بعض الشروط ، فقد يتوصّل إليه بأشدّ أو نظيره : كأكثر ونحوه فيقال : هو أشدّ بياضا وأكثر دحرجة ، وأعظم موتة ، وما أشد بياضه فى التعجب ودحرجته وموته وأشْدِدْ بدحرجته وموتته وبياضه وقائلته ، ونحو ذلك .

وَرُبَّمَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ مَا
أَسْلَفْتُهُ مَا بِالنُّدُورِ انْسَمَا

وقد يجىء غير ما ذكر نادراً وما سُمع ندوره فى أحد البابين فمحكوم بندوره فى الباب الآخر ، كقولهم : ما أحمقه من فعل منه الوصف على أفعل ، وما أحْضره من احتضر ، فبنى من فعل زائد على ثلاثة مبنى للمفعول ، وما أعساه من غير متصرف ، وما أشبه ذلك ، فهو منقول من النوادر محفوظ لا يقاس عليه ، والله أعلم .

باب المصادر

هَاكَ مَصَـــادِرُ الثُّـلاَثِيِّ الْبَرِى
وَالْخُلْفُ فِي اطِّرادِ وَزْنِ الأَشْهَرِ

المصدر فى الاصطلاح : ما يكون صدور الأفعال منه بالاشتقاق ، كصدور ضرب يضرب عن الضرب ، وهو قسمان : سَمَاعِيّ وقياسيّ ، لأنها إما أن تكون لأفعال ثلاثية أو ما فوق ذلك .

وأمّا الثلاثية فلكثرة الأوزان المسموعة فيها ، اختلف العلماء فى جواز القياس على أشهر أوزانها ، والجواز أشهر .

وأمّا ما فوق الثلاثى فإن المصدر منه مقيس بلا خلاف أعلمه بينهم فى ذلك ، وإلى منقول الثلاثيات أشار بقوله :

فَعْلَةٍ فَعْلاَنَ فَعْلٍ فَعْلَى
فَعَالٍ أَوْ بِالتَّاءِ ثَلِّثْ نَقْلاَ

من الأوزان المنقولة :

فَعْلة بفتح الفاء كَرَحْمَةٍ ، وبكسرها كنَشْدَ الضالة نِشْدَة ونعمة ، وبضمها نحو : كُدْرة وحمرة .

وفعلان مثلث الفاء أيضاً فالفتح : لواه بدَينه لَيَّانًا مطله ؛ وشَنِئَه كفرح شَنَآنًا أبغضه ، قيل : وليس غيرهما .

وفِعلان بكسر الفاء كنسيه نسيانًا ، وحرمه حِرمانًا ، وفُعلان بضم الفاء نحو : غفر له غفرانًا ، وشكر شكرانًا .

وفعل مثلث الفاء فالفتح : كضربه ضربا وفِعل بكسر الفاء نحو علمه عِلماً وفسق فسقاً .

وفُعْل بضم الفاء نحو شكر له شُكْراً ، وغفر غُفراً .

وفعلى مثلث الفاء فالمفتوح نحو : تقى الله تقوى ، والمكسور : كذكره ذكرى ، والمضموم كرجع رُجْعَى .

وفعال مثلث الفاء مفتوحها كذهب ذَهاباً ، وصلح صلاحاً ، ومكسورها كنفر نِفاراً وأبى إباءً ، ومضمومها كسعل سُعالاً ، ونعق نُعاقاً ، وقد تلحق الفعال تاء التأنيث أيضاً ، فيكون فعالة مثلث الفاء أيضاً بالفتح ككرم كَرامةً وشجع شجاعة . والكسر كتجر تِجارة ، وصنع صناعة والضم نحو: دعب دُعابة أى مزح .

وَفَعَلٌ وَفُعَلٌ وَفُعُلٌ
وَفَعِلٌ فَعِلَةٌ وَفِعَلٌ

ومنها: فَعِل محركة كفَرِحَ فَرَحاً وَأشِرَ أشَراً، وفُعَل بضم الفاء وفتح العين، وهو يختص بالمعلّ اللام نحو : هدى وسرى ، وفُعُل بضمتين نحو شُغُل وحلم الغلام حُلُماً بلغ الحلم ، وفَعِل بفتح ثم كسر نحو : كذب كذِباً ، ويزاد تاء التأنيث فيكون فِعَلة كسرق سِرِقَةً وفِعَل بكسر ثم فتح كسمن سِمَناً وشبع شِبَعاً .

فَعَلَةٌ فُعُولَةٌ فُعُولٌ
فَعِيلَةٌ فَعِيلٌ أوْ فَعُولٌ

ومنها : فَعَلَةٌ بالتحريك نحو غَلَبَةٌ ، وهو مؤنث فَعل وفُعُولَةٌ بالضم

كسهل سُهولة ، وخشن خشونةً ، وفُعول كدخل وخرج دُخولا وخروجاً .

ومنها : فعيلة كفضحه فضيحة ، ونصحه نصيحة ، ونم نميمة .

ومنها: فعيل كذمل فى السير ذميلا أسرع، ونعب الغراب ونعق نعيباً ونعيقاً، وفَعول بالفتح كقبله قَبولا ، قيـــل : ولا ثانى له وقد وجد الولوع بالمعجمة ﴿ والنَّار ذات الوقود ﴾ .

وَمُشْبِهٌ تَهْلُـكَةً سُحَفْنِيَهْ

وَجَـبَرُوتٌ جَـزَى وُلَيْدِيَهْ

ومنها : تفعلة بضم العين هلك تَهْلُـكَةً ، قيل : وليسَ فى اللغة تفعلة غيرها ، وتفعلة وتفعلة بالفتح والكسر نحو تهلِـكة وتهلُـكة ، لأنها مثلثة اللام .

ومنها: فُعَلْنية بضم الفاء وزيادة النون والياء آخراً: كسحف رأسه بالمهملتين سُحَفْنِيَةً ؛ حلقه .

ومنها: فَعَلُوتٌ بالتحريك وزيادة واو وتاء آخراً : كرغب رغبوتاً ، ورهب رهبوتاً ، ورحم ومالك وجبر رحموتاً وملكوتاً وجبروتاً .

ومنها : فَعَلَى بالتحريك ، وزيادة الياء آخراً : كَجِمِزَت جَزَى أسرعت عدواً ، ومرطت مَرَطَى .

ومنها : فُعيلية بالضم وزيادة ياء قبل اللام ، وياء بعده نحو : ولدت المرأة وليدية أى ولادة .

ضَـارُورَةٌ غُلُبَّـةٌ غُلُبَّى

تُدْرَا تُهْـلُوكُ ومدٌّ رُهْبَـا

ومنها : فاعولة كضره ضارورة ، وفُعُلَّة بضمتين فمشدد : كغلبه غُلُبَّةً ،

وقد تفتح العين ، وفُعْلَى بضمّتين أو كسرتين فمشدّد وألف تأنيث مقصور نحو : غلبه غُلُبَّى .

ومنها : تفعل بزيادة تاء فى أوله مضمومة ، ثم ساكن ، ثم مفتوح نحو : دراه تدرا .

ومنها : تفعول بالضم كهلوك تهلوكاً .

ومنها : فعلاء ممدود مفتوح الفاء ، وقد تضم نحو : رهبه رهباء .

وَجَوَلَانٌ سُؤْدَدٌ رَفَاهِيَةٌ
كَذَا الخُصُوصِيَّةُ كُنْ مُرَاعِيَهْ

ومنها : فَعَلَانٌ بالتحريك : كجال جَوَلَاناً ، ودار دَوَرَاناً .

ومنها : فعالل بضم لأول وفتح بعد السكون : كساد سُؤدداً وفعالية : كرفه رفاهِيَةً ، وفُعُولِيّة بالضم مشدد الياء المزيدة : كخصه خصوصيّة ، وفتح ضمها جائز وإليه أشار بقوله :

وَفَتْحَ فَاء ذَا أَجِزْ وَمَفْعَلَهْ
وَمَفْعَلٌ عَنْهُمَا التَّثْلِيثُ لَه

فتح فاء ذا أى المصدر السابق ، وهو الخصوصية ، فإن فتح الفاء جائز فيه أيضاً ، والمصادر الميمية مفعلة مثلث العين ، ومفعل كذلك له التثليث أيضاً ، فهى مفعلة بفتح العين : كميمنة ومشأمة ، وبكسرها : كمغفرة وبضمها : كمكرمة ، ومفعل بالفتح : كذهب مذهباً ، وخرج مخرجاً ، وبالكسر : كرجع مرجعاً ، وبالضم : كرم مكرما .

وَغَيْرُ ذِى الأَوْزَانِ أَيْضًا قَدْ يَرِدْ
نَقْلًا وَهَاكَ فِي الْمَقِيسِ المطَّرِد

غير هذه الأوزان التى مضى ذكرها ، قد يرد أيضا فى الأفعال الثلاثية بالنقل من العربيـــة مايطول به ، أن لو تعرضنا لذكره الكتاب ، فلم نرد الإطناب ، فليعتمد فيه على المنقول منه : كخصه خصية بوزن فِعِّيلة بكسرتين مع تشديد العين ، وفِعِّيلاء بالمدّ كخصّيصاء ، وفَعَلُوتَى محركا مقصورا : كرغبوتى ورهبوتى ، وفُعَلة بضم ثم فتح : كرغبة إلى غير ذلك من الأوزان التى لا تحصر .

ثم شرع فى ذكر المقيس من هذه الأوزان عند من يجوّز القياس فى المصادر الثلاثيّة فهى كما ترى .

باب فى مصدر الثلاثى المُعَدّى

فَعْلٌ لِمَا عُـــدِّىَ مُطْلَقا جُعِل
وَبَعْضُهُمْ يأبَى القياس فِى فَعِل

الأوزان الثلاثيّة المعدّاة قياس مصدرها فَعْل بالفتح ، وذلك يكون فى فَعَلَ المفتوح، وفَعِلَ المكسور؛ لأن المضموم لايكون معدى وذلك نحو: ضربه ضربا، وقتـــله وطعنه ومدّه وباعه ، وقاله يقوله ، ونهاه ورماه ، والثوب رفاه ، فإن مصادرها : ضرب وقتل وطعن وبيع وقول ونهىٌ ورمىٌ ورفق .

وكذلك من فَعِل المكسور : كسمعه وجهله وفهمه ، سمعا وجهلا وفهما ، وحمداً من حمده ، وهذا الوزن فيه مقيس وهو مقتضى كلام ابن مالك فى الخُلَاصَة واللامية .

وعلى رأى آخر فالقياس ممنوع لكثرة مسموعه ، وهو على رأى ثالث أن القياس فيه ممتنع إلا إذا كان من أعمال الفم ، قاله ابن مالك فى التسهيل وإليه أشار الناظم بقوله :

وَقَاسَ بَعْضٌ حَيْثُ أعْمَالٌ لِفَمْ
وَقَاسَ بَعْضٌ إنْ يَكُ النَّقْلُ انْعَدَمْ

فأعمال الفم : كخضمه خَضْماً ، وقَضَمه قضماً ، ولقم لقماً ، ورشفه رشفاً .

وعلى رأى رابع فإن فَعْلًا فيه مقيس إذا كان عادم السَّمَاعِ ، فإن كان مسموعاً فلا ينقاس ذلك : كعلمه علماً بالكسر ، وحفظاً وفقهاً ، وغنمه غُنْماً بالضم ، وشرباً ولبساً ، وركبه ركوباً ونسيه نسياناً بالكسر ونحو ذلك .

وَبِالْفِعَالِ مُفْهِمُ السِّرِّ اشْتَهَرْ

وَفِي الْحِصَادِ انْفَتَحَ الْفَا وَانْكَسَرْ

وقد كثر فِعَال بالكسر فى مصدر ما أفهم سِرًّا أى نكاحًا : كالنكاح والبِضَاع والسِّفاد والضِّرَاب ونحو ذلك ، وقد يكون ذلك بفعل كالوطء والبضع ، وفى الأحصدة يكثر فَعَال بفتح الفاء وكسرها : كحصده وجدّه ، وصرمه وقطفه وقطعه حَصادًا وحِصاداً . وجَداداً وجِداداً ، وصَرامًا وصِرامًا ، وقَطافًا وقِطافًا ، وقَطاعًا وقِطاعًا ونحو ذلك ، وقد يكون أيضًا له فَعْل فالفتح كالصرم والجد والحصد ونحوها .

باب فعل اللازم المفتوح العين

لِفَعَلَ اللازِمَ قِسْ فُعُولَا
مَا لَمْ يَكُنْ كَغَيْرِهِ مَجْهُولَا

فعل المفتوح اللازم : كذهب وخرج ودخل ودنا ، قياس مصدره المطّرد : فعول بالضم كالذّهوب والخروج والدّخول والدنوّ وما أشبه ذلك . فهو مقيس ما لم يجعل له غير ذلك من الأوزان. وهى أربعة : فُعَال بالضم، وفِعَال بالكسر، وفعيل وفعلان بالتحريك ، ثم شرع فى تقسيمها فقال :

فَالِامْتِنَاعُ بَابُهُ الْفِعَالُ
وَالسَّوْتُ وَالدَّا لَهُمَا فُعَالُ

ما دلّ على امتناع ، فإن المقيس فيه فِعَال بالكسر : كأبى إباءً ، ونفر وشرد نفاراً وشراداً، وفرّ فراراً، وما كان من صوت أو مرض فله فُعَال بالضم: كالنُّعاق والنُّعاب والنُّهاق والصُّراخ والنُّباح ، فى الصوت وفى الدّاء : كالسُّعال والجُذام والدُّوار والبُصاق والنُّجاع والنُّعاس والسُّبات ونحو ذلك فهو كثير .

وَالسَّيْرُ وَالصَّوْتُ الْفَعِيلَ اسْتَوْجَبَا
وَفَعَلَانٌ مَا اقْتَضَى تَقَلُّبَا

وما دل من الأفعال على سير فمصدره بفعيل : كذمل ذميلًا ، ورحل رحيلا ، ودبّ دبيباً ، وذفّ أى أسرع كهنّ ذفيفاً وهفيفاً ونحو ذلك ، وكذلك الفعيل أيضًا للأصوات ، كالفعال : كالشخير والنخير والنعيق والنهيق والصهيل والنقيق ، وهَلَّ جرًّا ، وفَعَلان ، بالتحريك لما اقتضى تقلّبًا كالجَوَلان والدَّوَران والطيران والسيلان وما شابه ذلك .

باب مشترك فى فعل اللازم والمعدّى

وَسَاسَ بَعْضٌ فَعْلا أو فُعُولَا
لِفَعَلَ الَّذْ عَدِمَ النقُولَا

فعل المفتوح قال الفراء : إذا جاءك فعل مما لم يسمع مصدره فاجعله فعلاء بالفتح ، لتجد مقيسًا معهم ، وفعولاً بالضم لأهل الحجاز ، سواء كان ذلك من فعل لازم أو متعدٍّ ، هذا كلامه ، والمشهور ما قدّمناه ، فأمّا الفُعُول فى اللازم فهو كثير بل مقيس كما مضى ، وأما فى المعدّى فنحو : دحره دحوراً ، وكفره كفوراً ، وشكره شكوراً ، وجحده جحوداً ، وما أشبه ذلك .

وفَعْل فى الأفعال المعدّاة مطّرد كما سبق ، وفى اللازم أكثر من الفعول فى المعدّى : كسار سيراً ، وسعى سعيًا ، ومشى مشيًا ، وصفح عنه صفحًا ، وضبحت الخيل ضبحًا وحبا الصبىُّ حَبْوًا ، وعفا عنه عفواً ، ودار ومار ومال وذاد عنه وعاد ، أى رجع ومات ، وماج البحرُ ، وفاح الطيبُ ، وكان يكون ، وهان يهون ، دوراً وموراً ، وميلا وذوداً ، وعوداً ، وموتًا ، وموحًا وكونًا ، وهونًا ، وشان شينًا وما أشبه ذلك .

وبالجملة فإن فَعْلا فى فَعَلَ اللازم كثير ، ويصلح لأن ينقاس عليه مع عدم السّماع كما ذكره الفرّاء ، فأما الفعول فى المعدّى فهو قليل فيما وردت به كتب اللغة فقصره على السماع أولى .

باب فعل اللازم كفرح

وَفَعَلَ لِفَعِلَ الَّذِي لَزِمْ
وَفُعْلَةٌ لِلَّوْنِ غَالِبًا وُسِمْ

باب فَعِلَ المكسور اللازم قياس مصدره : فَعَلٌ بالتحريك : كفرح فرحًا ، وجَذِل جذلًا ، وجوِى جوًى ، وهوِى هوًى ، وفى المضاعف كشَلَّت يده شلَلًا ، وبحّ صوتُه بححًا ، وإن كان الفعل لونًا فمصدره فُعْلَةٌ بالضم : كالحُمرة والكُدْرة والخُضرة والصُّفْرة والدُّهمة والشُّقرة ، وقد يكون فعالًا كالسواد والبياض ، وهو المراد بقوله : غالبًا .

وقد يكون بِفُعْل بالضم ، مشاركا للمحرك كالعُدْم بالضم ، والحُزْن والبُخْل والسُّقم ، والعدم بالتحريك ، والحزَن والبَخَل والسَّقَم .

باب فَعُل المضموم

وَقِسْ فَعَالَةً لَدَى بَابِ فَعُلْ
وَالْخُلْفُ فِي فُعُولَةٍ فُعْلٍ جَمُلْ

باب فَعُلَ المضموم : قياس مصدره أن يكون بوزن فَعَالَة بالفتح : كالشجاعة والظَّرافة ، والنَّباهة والصباحة ، والفراسة والفصاحة ، والنهالة والجزالة إلى غير ذلك من موادّه ، ومختلف فى الفُعولة بالضم : هل يكون مقيساً : كالسهولة والخشونة ، والصُّعوبة والبرودة ، والحُموضة والجُمودة ، وفُعْل بالضم منقول فيه لكنه كثير .

وقال شارح اللاميّة : إن القياس عليه أولى من الفعولة ، لأن أكثر منها وجوداً : كالقبح والحُسْن ، والقُرب والبُعْد ، والرُّحْب والخُبْث ، والطُّولِ والعُرْضِ والقِصَرِ ، والعُسْرِ واليُسْرِ ونحو ذلك ، وقد يزاد التاء كالسُّرْعة والهجنة واللكنة ، وأمّا غير ذلك من الأوزان فمقصور على السماع .

باب مشترك

فَعَالَةً قِسْ لِخِصَالٍ وَانْكَسَرْ
مَا حِرْفَةٍ وَلِلْوَلَايَاتِ اشْتَهَرْ

أفعال الخصال مصدرها المقيس فيها فَعَالة بالفَتْح ، وهى من كل فعلٍ لازم ، فالمضموم شائع كما سبق أن المقيس فيه الفعالة ، كالنباهة والنجابة ، ومن غيره : كالسعادة والشقاوة والغباوة ، من شقى كفرح وغبى وسعد ، والغواية والرجاحة ، من غوى بالفتح كهوى ورجح يرجح مثلثة المضارع ، وكالفطانة من فطن به وإليه وله ، كفرح وكرم ويكسر فاء الفعالة لدى أفعال الحِرَف أى الصنائع كالكتابة والنجارة ، والخياطة والحياكة والنساجة ، وظاهر القاموس أن أكثر هذه اسمٌ للصنعة لا مصادر ، بخلاف غيره من علماء هذا الفنّ .

وأمّا ما لم يوجد له فِعْلٌ فى المواد كالبوّابة ، فكأنه مُتأوَّلٌ بفعل مقدّر مشتقّ كاشتقاق نهر النهَر ، أى اتخذه ، وللولايات أيضا فِعَال بالكسر كالصنائع نحو : الولاية والإمارة والوِكالة ، من وَلِىَ كَفَرِحَ ، وأُر علينا مثلثة ووكله يكله ، وفى القاموس : أن الوَكالة ويكسر اسم ونحو ذلك .

وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ وَفِعْلَهْ
لِهَيْئَةٍ كَرَحْلَةٍ وَرِحْلَهْ

المرّة من الأفعال الثلاثية ، وهى أن يقصد وقوع ذلك الفعل مرة واحدة ، فإنها مطّردة بوزن فَعْلة بالفتح ، وهى فى كل فعل ثلاثى كالقتلة والضربة ،

والجلسة والقعدة ، والقومة والنومة ، إلى غير ذلك ، وإن قصد بذلك الهيئة أى ذلك النوع، فإنه يكون بوزن فِعلة بالكسر نحو : جلست جِلْسَةَ زيد، ومشيتُ مِشْيَتَهُ ، وقعدت قِعْدَتَهُ ، ومنه : ﴿ رِحْلَةَ الشِّتَاء والصيف ﴾ ونحو ذلك فهو قياس مطَّرد .

وَفى الَّذِى مَصْدَرُهُ بِالتَّا مَنَعْ
بَعْضٌ وَذَا يَسُوغُ إِنْ لَبْسٌ وقع

الذى تلزم فى مصدره التاء : كالكرامة والنجابة والجزالة والنباله ، والسهولة والخشونة ، فى باب فَعُلَ المضموم كالكُدْرَة والحُمرة والرحمة فى فَعِلَ المكسور اللازم ، ومثل نِشدة بكسرها فى فَعَلَ المفتوح ، فكل هذا مما اختلف فيه فقال سيبويه ومن وافقه : إن الفَعْلَة مقيس فى كل فعلٍ ثلاثى بغير تقييد ، فتقول : نبل نبلة ، وجزل جزلةً ، وحَمِر حمرةً . ورحم رحمةً ، ونشد نِشدةً ، وبعضهم يمنع باب رَحْمَةٍ ونِشدَةٍ ، لأنهما على وزن المرَّة والهيئة ، وهذا حسَن عندى ، حيث وقع اللبس كالرحمة فى المرَّة، والنِّشْدَةِ فى الهيئَةِ، ولا يمتنع الرَّحْمةُ فى الهيئَةِ والنَّشْدةُ فى المرَّة ، فهو رأى ثالث .

تنبيه : وقد سمع إلحاق التاء بالمصدر للمرَّة فى القيمة لِقاءةً ، وأتى يأتى إتيانةً وإِتْيَة وإِتْيَة على القياس جائز .

باب مصـــــادر المزيد

فَعْلَلَ تَاءً زِدْ وَفِي الْفِعْلَالِ
خُلْفٌ وَجَوِّزْ فَتْحَ كَالزَّلْزَالِ

قياس مصدر فعلل والملحق به أن يزاد فى آخره تاء التأنيث ، فيكون ذلك فَعْلَلَةً : كدحرج دحرجةً ، وحوقل حوقلةً ، وبيطر بيطرةً ونحو ذلك ، فهو مطرد فى جميعها ، وفى غيره مختلفٌ فالفِعْلال بالكسر مقيس مع مضهم: كدحرج دحراجا ، وحوقل حيقالًا ، و ﴿ زُلْزِلُوا زِلْزَالًا شديدا ﴾ .

وفى مصدر الفعل المبنى من حرفين مكرَّرَين : كزلزل وصلصل يجوز الفِعْلان بالفتح : كالزَّلزال والصلصال ، وغير ذلك ربَّما جاء فيقل كقهقر القهقرى إذا رجع إلى وراء ، وبضم فُعْلُلى كالقُرفُصَى من قرفص إذا جلس على إليتيه ، وألصق بطنه بفخذيه .

لِفَعَّلَ التَّفْعِيلَ قِسْ وَنَفْعَلَهْ
لِمِثْلِ زَكَّى وَيَقِلُّ الْعَكْسُ لَهْ

فعّل مشدد العين : كقطّع وكبّره وعظّمه وكأّمه ، قياس مصدره التفعيل : كالتقطيع والتكبير والتعظيم والتكليم والتسهيل والتشديد وهَلُمَّ جرًّا .

وأمَّا إذا كان معتل اللام كزكاه وجَلَّاهُ وتَقَّاهُ ورَقَّاهُ فقياس مصدره تَفْعِلَةً كالتزكية والتجلية ، والتقوية والترقية ، وتذكية الصيد إلى غير ذلك مِمَّا يشابهه ، فهما أصلان مطّردان ، ويقل العكسُ فى الوجهين ، كالتبصرة والتذكرة فى الصحيح ، وهي تنزيّ دلوها تنزيًا فى المعتل ، وليس هـاء الضمير فى له من

قولنا : ويقل العكس له راجعة إلى مثل زكّى ، بل إلى فعّل ليعمّ الوجهين الصحيح والمعتل .

وَبِهِمَا الْمَهْمُوزُ لَامًا قَدْ يَرِدْ
وَاخْتِيرَ فِي الْفِعَّالِ أَنْ لَا يَطَّرِد

المهموز لاماً يشتبه بالصحيح ويشابه المعتل فى وجهٍ آخر ، فلذلك اطرد فيه الوجهان إلى التفعيل والتفعلة : كجزّأه تجزئة وتجزيئاً ، وخطّأه تخطيئاً وتخطيئةً وهيّأه تهيئةً وتهييئاً .

وأمّا وزن الفعّال بكسر الفاء مشدّدة العين ، فهو قد يَرِدُ فى باب فعّل نحو : ﴿ كذّبوا بآياتنا كِذّاباً ﴾ ومختلف فى: هل يكون ذلك مطرداً فى فعّل وقصرُهُ على السّماع أولى لغلبة التفعيل فيه .

لِأَفْعَلَ الْإِفْعَالَ قِسْ وَالتَّا عَرَضْ
فِي كَاسْتِقَامَةٍ إِقَامَةٍ عِوَضْ

أفعل وهو المزيد فى أوله همزة القطع ، مَصْدَرُهُ بوزن إفْعال بكسر الهمزة ، كأكرم إكراماً وأعطى إعطاء. وأحسَنَ إحْسَاناً ، هذا إذا كانت العين صحيحةً ، فإن كانت مُعَلّةً وجب حذفها وتعويضها بالتاء منها فى الآخر ، كأقام إقامةً وأحال الشيء إحالةً وما شابه ذلك ، ومثل أفعل فى هذا الحذف والتّعويض استفعل إذا كان مُعلّ العين كاستقام استقامةً ، واستعاذ استعاذةً ونحو ذلك .

وَاجْعَلْ مَقِيسَ فَاعَلَ الْمُفَاعَلَهْ
وَالْخُلْفُ فِي الْفِيعَالِ وَالْفِعَالِ لَهْ

فاعل بزيادة الألف بين فائه وعينه ، مصدره المقيس فيه المفاعلة بضم الميم

المزيد ، وفتح العين : كقاتل وشارك وبايع وقاول ورامى ، مقاتلةً ومشاركةً ومبايعة ومقاولةً ومراماةً ، وهى المقيس فيه ، واُختلف فى الفيعال والفعال : هل يكونان مقيسين والثانى هو الأكثر ، والأول فيه الياء دلالة على ألف فاعل .

وقال بعض النحاة : وهو الأقيس ، ونسبه إلى اليمن ، فإنهم يقولون : قاتل قِيتَالاً ، أو ضارب ضيراباً ، ورامى ريماءً ، وخاصم خيصاماً ، والأشهر مع النحاة قِتَالاً وضِرَاباً وخِصَاماً ونحو ذلك ، وهو أفصح من الفِيعال على كل حال ، لأن القرآن قد ورد به كثيراً نحو : ﴿ وهو ألدُّ الخِصَام ﴾ و ﴿ قُلْ قِتَالٌ فيه كبيرٌ ﴾ وغير ذلك كثير .

وَرَابِعُ الْمَزِيدِ تَا فِى الْأَوَّلِ
يُضَمُّ وَاكْسِرْ سَابِقَ الْمُعَلَّلِ

المزيد فى أوّله تاء كتدحرج وتجمّل وتخلخل ، وتضاربوا ، فإن الرابع الذى كان مفتوحاً فى الماضى يجب ضمه ، فهو المصدر كالتدحرج والتجمل والتخلخل والتّضارب ، فإن كان آخره حرف علة ، فإن الرّابع وهو السابق المعتل يجب كسره كتسلقى وتجلّى وتدانَى تسلقياً وتجلياً وتدانياً ونحو ذلك .

وَبِالتَّفَعُّالِ أَتَى تَفَعُّلاَ
وَمَنْعُ الإِطِّرَادِ أَصْفَى مَنْهَلاَ

تفعل المضاعف العين مع زيادة التاء فى أوّله ، قد وقع فى مصدره التّفعّالُ بفتح ثم كسر ثم مشدّد كتملّق تَمَلُّقاً ، وتجمّلَ تَجَمُّلاً واختلف فى هل يكون ذلك مقيساً ، والأرجح نقله لغلبة التفعُّل فيه على ما سواه ولقلة التفعّال وعلى رأى آخر فإن التفعّال لتكثير تفعّل وكذلك الفعّال مع مفعل .

وَالسَّابِقَ الآخِرِ مِمَّا يُبْتَدَى
بِهَمْزِ وَصْلٍ افْتَحَنَّ وَامْدُدَا

الحرف الذى قبل الحرف الأخير مما يبتدئ بهمزة الوصل، يجب فتحه ومدّه كانطلق انطلاقاً ، واحتمل احتمالاً ، واستخرج استخراجاً، واعذوذب اعذيذاباً واستغنى استغناءً ، وما شابه ذلك .

وأمّا المعلُّ العين من باب استفعل كاستعاذ واستقام فما قبل الأخير منه محذوف كالاستعاذة والاستقامة ، وقد مضى فلا حاجة إلى تكراره .

وَكَسْرُ تَلْوِ الثَّانِي مِنْهُ يَلْزَمُ
وَلَيْسَ هَذَا بَابًا كَادَّارَأْتُمُ

تلو الثانى أى الثالث يجب كسره فى المصدر : كالانطلاق والاكتساب وكالاستعارة فى المعتل ونحو ذلك ، وليس من هذا الباب ما اجتلب همزة الوصل من إدغام أوّله نحو: ادّارأتم بمعنى تدارأتم ﴿ وإذا قيلَ لكُمُ انفِروا فى سبيل الله اثّاقَلتُم إلى الأرضِ ﴾ أى تثاقلتم ، وفى تفعّل نحو : اذّكر بمعنى تذكر ، ومنه : ﴿ ليذّكّر أولوا الألباب ﴾ فهذا وما أشبهه يرجع إلى أصل قياسه فى المزيد تاء فى أوّله ، فيقال فى اثّاقل الذى وزنه تفاعل : اثاقُلاً بوزن التفاعل مدغم الأول إذا شئت ، وفى اذّكر تذكّراً أو اذّكُّرًا بالإدغام ، ولا يجوز اثّيقال واذّكار .

وَغَيْرُ مَا مَضَى فَبِالنَّقْلِ حَرِي
وَنَابَ عَنْ مَصْدَرِ اسْمُ الْمَصْدَرِ

غير ما سبق من الأوزان فى مصادر الأفعال العادية الثلاثى ، فهو منقول :

كأعطى عطاءً ، وأطاع طاعةً وأكرم كرامةً ، ومارى مرية ، وتوضأ وضوءاً بالضم ، واقشعر قشعريرةً بفتحتين فساكن ، وترامى رِمِّيَّى بكسر ثم مشدد مكسور ، يليه مشدد مقصور ، وكل هذا مما يختلف فيه النحاةُ ، فقيل: هى أسماء مصادر وضعت مواضعها .

وقيل : هى مصادر حقيقة ، وكذلك الميسور والمعسور مما يختلف فى : هل هما مصادر ومنه : ﴿ فستبصرُ ويبصرون . بأيكم المفتون ﴾ قيل : بأيكم تقع الفتنة وقيل : الباء فى بأيكم زائدة ، والمفتون اسم مفعول ، والمفاعلة نحو : ﴿ ليسَ لوقعتها كاذبة ﴾ أى ، وقيل: أى نفس كاذبة لأنها تكون مصدّقة ، وكذلك: ﴿ هَلْ ترَى لهم من باقِيَة ﴾ ومختلف فى : الوضوء بالفتح ، والطهور والأصح أنهما أسماء مصدّر والفعل بالضم اسم .

وَمَصْدَرٌ عَنْ مَصْدَرٍ قَدْ وَرَدَا
وَفِي اسْمِ فَاعِلٍ نُدُوراً وُجِدَا

قد تتناوب المصادر : كتخاصموا خصاماً شديداً ، وسايرته سيراً حثيثاً ، واقتتلوا قتالا ، ونحو ذلك ، ونيابة اسم الفاعل عن المصدر نادرٌ نحو : قُم قائماً

تَفَعَّالَا اجْعَلِ الثُّلاَثِيَّ إِذَا
كَثَّرْتَهُ وَنَقْلَ فِعِّيلَى حُذَا

الأوزان المكثرة منها التفعال بفتح التاء لتكثير الفعل الثلاثى : كطاف تطوافاً وسال تسآلاً ، وفِعِّيلَى بكسر الفاء والعين المشددة مقصوراً كحصه خِصِّيصَى وحدثه حِدِّيثى وقد يمد خِصِّيصاً .

وَبَعْضُهُمْ فَعَلَ أَعْطَى الْأَوَّلاَ
وَمِنْ تَفَاعَلَ الْأَخِيرُ انْتَقَلاَ

قوله الأول : أى التفعال السابق ذكره للثلاثى ، فهو مع بعضهم لفعل المشدد العين تكثيراً له ، واختاره ابن مالك ، فهو عنده من طوّفَ وسأّل المشدّدين ، وانتقل الأخير من تفاعل يعنى فعّيلى قد وُجد كتفاعل كتراميا رمّى .

وَالتَّاء لاسم كُسِرَتْ فى الأوَّلِ
وَالْخُلْفُ فى ذَيْنِ وَمَا ضَاهَى اقْبِلِ

الأول هو تفعال ، وقد تكسر تاؤه اسما للمصدر لا مصدراً نحو : التِّطواف والتِّسيار ، وربما كسرت فى المصدر ، وضبطه الحريرىّ فى موضعين لا غير وهما : تلقاء وتبيان .

وأما قوله : والْخُلْفُ فى ذَيْنِ ، يعنى فى تفعال وفعّيلى فقيل : هما للتكثير ، وقال قوم : هما من أسماء المصادر ، وقال آخرون : هما مصادر .

وأما قوله : وما ضاهى فهو إشارة إلى نحو : القشعريرة ونحوها مما اختلف فيه .

فى الْمَصْدَرِ التَّاء لِمَرَّة زِدِ
وَمَعْ لُزُومِهَا الْغَرَائِنَ اقْصِدِ

المصدر الذى عدا الثلاثى إن كان مجرّداً من تاء التأنيث ، وأريد به المرة ، فإنه يوصل بها : كأكرمه إكرامة ، وقاتله قِتَالَةً ، وتقاتلوا تقاتلةً ، وما أشبه ذلك ، فأما الموصل بتاء التأنيث فإن مرة تميّز بالقرينة كاستعاذةً واحدةً ، وإقامةً واحدةً ، وما أشبه ذلك .

وَوَصْلُهَا غَيْرَ مَقِيسٍ حَظَرَا

وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ قَدْ نَدَرَا

وصل التاء التي يراد بها المرة ، يلتزم أن يكون المصدر مقيساً ، فأما إذا كان غير مقيس فذلك محظورٌ ، أى ممنوعٌ ، فالفعلال من فعلل ، والفعال والفيعال من فاعل ، مختلف فى جواز الإلحاق بها ، وكذلك تِفعّال وفِعّال من فعّل وتفعّل : كالندحراجة والقتالة والفيتالة والتملاقة والكِذَابة ونحو ذلك ، وقد سمع للهيئة فِعلة بالكسر كقولهم حسن العِمّة من اعتمّ بوزن افتعل وما أشبه ذلك من النوادر المنقولة سماعاً ، فلا تقاس .

باب المصادر الميميَّة

لِلظَّرْفِ وَالمَصْدَرِ صِيغَ مَفْعَلُ
مِنَ الثُّلاثِيَّاتِ إلَّا يَفْعَلُ

يصاغ من الأفعال الثلاثية مفعل بفتح الميم والعين مصدراً أو ظرف زمان ، أو ظرف مكان : كقتله مقتلا ، ومقتل بنى فلانٍ أى زمان قتلهم ، أو موضع ، قتلهم ، ودخل وخرج مدخلا ومخرجًا ، وهذا مطرد فى كل فعل ثلاثى إلا إذا كان من فَعَلَ بالفتح يفعِل بالكسر كضرب يضرب فهذا حكمه .

ذَا مَفْعِلٍ لِلظَّرْفِ مِنْهُ حُقِّقَا
وَالكَسْرُ فى ذِى الوَاوِ فَاءً مُطْلَقَا

ذا إشارة إلى باب يفعِلُ بكسر العين : كيضرب فإن الظرفين منه بوزن مَفْعِل بكسر العين كمَضْرِب فيهما ، ولما استثنى الظرف وحده دلّ على أن المصدر مَضْرَب بالفتح لعدم استثنائه ذلك ، ويكسر مطلقًا أى فى الظرفين ، وفى المصدر ما فاؤه واو : كوعد يعد مَوْعِدًا ، ولكن الكسر فى الواوى الفاء بعضه مما يختلف فيه ، وآخر يجب فتحه ، وقد ذكرهما فى قوله :

وَالخُلْفُ فى كَمَوْضِعٍ وَمَوْجَلِ
وَافْتَحْ مُعَلَّ اللامِ ما اجْتَلِى

إذا صيغ مفعل من فَعَلَ المفتوح العين ، الواوىّ الفاء ، الحلقى اللام ، الذى مضارعه يفعل بالفتح ، ففى ذلك وجهان ، والخلف فى أيهما أولى ، وكذلك إذا

كان ذلك من فعل المكسور العين الواوىّ الفاء نحو : وَجِلَ ، فالمفعَل منه فى المصدر والظروف مفعِل ومفعَل نحو : موجل وموجل ، ويجب الفتح فى المعتل اللام فى المصدر والظروف، سواء كان واوىّ الفاء كولى مولى ، أو غير واوى كرمى يرمى مرمى ، ورضى مرضى .

وَمَا حَوَى الْيَا عَيْنُهُ فَهْوَ كَا
قَدْ صَحَّ فى الْأَشْهَرِ عِنْدَ الْعُلَمَا

فى المعتل العين بالياء مذاهب :

أحدها : يجب كسره مطلقًا كشاب رأسه مشيبًا ، وغاب عنه مغيبًا ، وما سُمع بالفتح منه مع الكسر فهو منقول واختاره شارح اللاميّة .

الثانى : التخيير فى فتحه وكسره نحو: عاب الشىء يعيبه بالعين المهملة معابًا ومعيبًا ، وعاش معاشًا ومعيشًا ، وحاص عنه محاصًا ومحيصًا مال ، وكال الطعام مكالًا ومكيلاً ، ومال ممالاً وميلاً .

الثالث : وهو الأشهر إجراؤه مجرى الصحيح ، فهو مثل ضرب يضرب فى فتح المصدر ، وكسر غيره .

الرابع : يقتصر فيه على النقل من السماع ، وأما فى ذى الواو فاء كالصحيح فلم يحتج إلى إعادته .

وَشَذَّ مَصْدَرٌ بِوَجْهَيْنِ لَدَى
مَحْمَدَةٌ مَعْجَزَةٌ أَوْ جُرْدَا

ما ورد على غير ما مضى من القياس ظرفاً كان أو مصدراً ، فهو شاذ فمن ذلك ما جاء بالوجهين فى مصـــدر أو ظرف أو فيهما ، فالأول أى الذى شذّ

فى مصدره المحمدة من حَمِدَهُ ، كسَمِعَ مِحمدةً ومَحمدةً ، وعجز كضرب وفرح ، مَعْجَزَةً وَمَعْجِزَةً ، فالكسر شاذٌّ فى المصـــدر مطلقاً فى المِحمدَة والمعجزة وغيرهما .

وأما قوله : أو جُرِّدَا أى سواء كانتا ملحقتين بالتاء أو مجرّدتين منهما فيقال : حَمِدَهُ مُحَمَّداً ومِحمِدًا وعَجِزَ مَعْجَزًا ومَعْجِزًا بالوجهين فى الكل .

وَمَرْفِقٌ مَفْعِلَةً اذْمُمْ وَاظْلِمِ
ضُمَّ انْوِ أَىْ رَمَى وللظَّرْفِ ارمِمِ

ويقال فى مصدر رفق به : كنصر أى لطف مَرْفق ومِرْفق فالكسر مَقْرُوء به فى : ﴿ وهيِّئْ لنا مِنْ أَمْرِنَا مِرْفَقاً ﴾ والفتح ذكره فى القاموس قال فى وزنه وكمقعَد ، وقيل: فى مصدر ذمَّهُ يذُمّه بالضم مَذَمَّةً ومَذِمَّةً ، وفى مصدر ظلمه حقه : كضرب مظلِمةً ومظلَمةً ، وفى مصدر ضنّ به لكنّ بَخِلَ مَضَنَّةً ومَضِنَّةً .

تنبيهٌ : لم أتعرض لذكر موجل وموضع وموقعة ، لأنى قد ذكرتُ الخلاف سابقاً فى باب موجل وموضع وموقعة من باب موضع نعم ، وقد شذّ الوجهان السابقان أيضاً فى الظرف فاحفظ ذلك فهو :

مَضْرِبَةٌ وَمَفْعِل اضْرِبْ وَيَدِبّْ
وَاحشُرْ وَفى اسْقُطْ وَاجْمَعِ افْرُقْ ذا ارْتَكِب

قيل : مضربة السيف ومضربته من ضرب ، وأصلها المكان ، وكذلك المفعل إذا صيغ من ضَرَب يقال : مَضْرِبُ ومَرْضَبُ السيف كمضربته ، ومن

دبّ على الأرض كحنّ يقال : مدبّ النمل ومدبّة فالفتح فى الكل شاذ ، ومن حشر كنصر وضرب أى جمع مَحْشَرَ ومحشِر ، فالكسر على الأول ، والفتح على الثانى شاذٌّ ، ومن سَقَطَ كنصر مسقط ومسقط ، ذكره فى القاموس بالوجهين ، ومن جمع مجمَع ومجمِع ، فالكسر شاذ ، ومن فرق بين الشيئين كنصر مفرَق ومفرِق فالكسر شاذٌّ .

ومَفَاسِكٌ وَمَسْكِنٌ ما ومَحِلّْ
أىْ مَنزِلٌ وَإنْ حَوَى التَّاءَ مَزَلّْ

ومن نسك ينسك كعَبَد وزْناً ومعنى قيل للسكان : منسك ومنسك ، ومن سكن الدار يسكُن كينصُرُ قيل : مسكن ومسكن ، ومن أوى يأوى كرمى أى نزل قيل : مأوى ومأوى ، ومن حَلّ الدار يحلها أى نزلها قيل المحل والمحل ، وقيل : قيّده بالمنزل لا محل الدّين ونحوه ، أى حلول أجله بالفتح لا غير ، ومن زل يزل قيل : مزلّة أقدام ومزلّة وقيّدها بالتاء .

وَشَذَّ فى المَطْلَعِ مُطْلَقاً وَفى
مَحْسَبَةٍ مَضَـــلّةٍ ذَاكَ اقْتَفِى

وشذ الوجهان السابقان أيضًا فى المطلع مطلقاً ، أى فى المصدر وغيره ، مطلع الكوكب وغيره ، كنصر مطلَعاً ومطلِعًا .

قال فى القاموس : وهما لموضع أيضًا ، وكذلك المحسبة من حَسِبَهُ كسَمِعَ محسبة ومحسبة ظنّه قاله فى القاموس ، وذكر عن بدر الدين بن مالك أن الوجهين فى ظرفه وهو محتمل لوجود الفتح فى مضارع حسب ، وقيل : ضل كحنّ كفرح مضلّة ومضلّة وأرض مضلّة ومضلّة يضل فيها ، مِنْ ضلّ ضدّ اهتدى .

وَشَذَّ كَسْرُ مَصْدَرٍ فِى مَعْذِرَهْ
مَرْزِئَةٍ وَمَكْبِرٍ وَمَغْفِرَهْ

هذا ذكر الشاذ بالكسر وحده بلا مشاركة الفتح فيه كما سبق ، فمن ذلك فى المصدر من عذره يعذره ، كضربه يضربه مَعْذِرَةٌ ، ومن رزأه مهموزاً كمنعه ، أى نقصه مرزية ، ومن كَبِرَ كَفَرِحَ مَكْبِرًا أى أسنّ وغفر له كضرب مغفرة ستر .

وَمَرْجِعٍ مَعْرِفَةٍ وَمَحْمِيَهْ
وَهَكَذَا مَزِلَّةٍ وَمَعْصِيَهْ

قيل فى المصدر من رجع : كضرب وعرف كضرب أيضاً : مرجع ومعرفة بالكسر ، وكذلك من حمى عن كذا كرضى ، أى أنف ، وحمى الموضع يحميه كرمى يرمى ، أى منعه قيل: فى مصدرها حمية . وفى المصدر من زلّت قدمُهُ ولسانه كخنّ أى زلق قيل : مزلّة ، وعصاه يعصيه معصيةً ضدّ أطاعه .

وَمَفْعِلٍ اغْرُبْ وَانْبُتِ ازْجُرْ وَاسْجُدِ
وَاشْرُقْ مَظِنَّةٌ بِظَرْفٍ افْرِدِ

ويكسر شاذًّا منفرداً بالظرف ما فِعْلُهُ كنصر ، المغرب من غربت الشمس ﴿ تغْرُبُ فى عَيْنٍ حمئة ﴾ وقيل لموضع النبات : منبت من نبت البقل وغيره ينبت ، وقعد منى مَزْجَرَ الكلب ، من زجر الكلبَ يزجره ، والمسجد من سجد يسجد ، والمشرق من شرقت الشمس تشرق ومن ظنّ بمعنى حسب قيل: هذا مظِنّة كذا أى الموضع الذى يظنّ فيه وجوده .

وَمِنْ أَلَكْتُ وَأَمْلِكِ اكْرَهْ مَفْعُلَهْ
بِالْفَتْحِ وَاضْمُمْ وَلِظَرْفٍ مزبلة

ومما وقع بالفتح والضم مفعلة من أَلَكَ كنصر ، أى أرسل قيل : مألكة ومألُكة ، وملَكَ كضرب مملكة ومملكة وكرهه ، كسمع مكرهة ومكرهة وقيل : مزبلة ومزبلة فى الظرف بالفتح ، وتضم أيضاً لملقى الزبل أى السرجين .

فى مَالِكِ مَصْدَرًا الضَّمُّ اقْتُنِي
وَمَكْرُمٍ مَكْرُمَةٍ وَمَعْوُنِ

وقع فى المصدر مَفْعُل بالضم نادراً نحو : أَلَكَهُ كنصر أى أرسله مألكاً ومعنى اقتنى أى اتخذ ، وكذلك قيل : كرم مكرُماً ومَكْرُمَةً بضمهما ، والمَعْوُنُ ذكر شارح اللامية ويرفعه عن ابن مالك فى التسهيل ، وظاهر كلامه كأنه مصدرٌ وظاهر القاموس كأنه اسم للمصدر ، ولم يقيده بالضم ، والله أعلم .

وَمُطْلَقًا أَطْلِقَ مَهْلِكٌ وَمَعْ
تَاءٍ كَذَا مَفْعُلَةَ الْمَصْدَرِ ضَعْ

هلك كنصر ، وفيه لغة كفرح مهلَكاً ومهلِكاً ومهلُكاً ومهلَكة ومهلِكة ومهلُكة ، وكذلك فى الظرف ، والمهلكة المفازة مثلثة ، فذلك معنى قوله : مطلقاً أطلق فمعنى مطلقاً أى فى الظرف والمصدر ، وأطلق أى بالحركات الثلاث كلها ، وَلاَ لَبْسَ بالسكون ، لأن قبله ساكن ، ولأن الكلام فى تحريك العين فقط كما مضى ، وبالأوجه الثلاثة قرئ فى : ﴿ وجَعَلْنا لمهلكهم مَوْعِداً ﴾ وهى مصدر ﴿ وما شهدنا مَهْلِكَ أهله ﴾ وهى تحتمل الظرف والمصدر ، وقد يصاغ للمصدر مفعلة بالتثليث أيضاً ، وهذا ذكر المصوغ منه لها .

مِنْ أَرِبَ اقْدِرِ ايْسُرَنَّ وَآذْكُرِ
فِى الظَّرْفِ ذَا مِن ازرِع اشرُق اقْبُرِ

يصاغ مفعلة للمصدر بالتثليث من أَرِبَ الرجل كفَرِح مأرَبَةً ومأْرِبة ومَأْرُبَة صار أريبًا عاقلا ، وقدر كضرب مقدِرَة ومقْدَرة ومقدُرَة ويسر ميسِرة وميسَرة وميسُرة .

وكذلك فى الظرف للمكان يصاغ مفعلة بالتثليث فتقول لموضع الزّرْع من زرع كمنع مزرعة ومزرعة ومزرعة ، ومن شرقت الشمس كنصر مشرقة مشرقة ومشرقة ، ومن قبره يقبره ويقبره للموضع الذى تدفن فيه الموتى مقبرة ومقبرة ومقبُرة .

وَكاسْمِ مَفْعُولِ الَّذِى قَدِ ارْتَقَى
مِنْهُ لمصْدَرٍ وَظَرْفٍ حُقِّقَا

ويصاغ للمصدر والظرف مما قد ارتقى عن الأفعال الثلاثية بوزن اسم مفعول الفعل الموضوع منه ، وقد مضى ذكر ذلك فى بابه كالمُدخَل والمُخْرَج ، من أدخله وأخرجه ، والمُنطلَق والمُعتَمَد والمُستَخرج بضم الميم فى كلها ، وفتح ما قبل آخرها ، وفى التنزيل : ﴿ وقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صدق وأَخْرِجْنى مُخْرَجَ صِدْقٍ ﴾ كذلك ﴿ وأنْزِلْنى مُنْزَلًا مباركًا ﴾ بضمّ الميم من مُنْزَل وفتح الزاى وعلى نحو ذلك فليقس .

باب صوغ اسم الأرض مما كثر بها والصياغة مما هو السبب

اسمٌ ثلاثيٌّ بأرض كثُرا
مَفْعَلَةٌ منهُ اسمُ الأرضِ اشتهرا

يصاغ بوزن مفعلة بالفتح لاسم الأرض من اسم ثلاثى يكثر وجوده بها كأرض مسبعة ومأسدة ، يكثر فيها وجود السبع والأسد ، ومبقلة يكثر فيها البقل .

واحذِفْ مَزِيدَ مَا ثلاثةً علا
بهِ ومِنْ عادِى الثلاثى انْقُلا

وما زاد على الثلاثى بحروف زوائد ، وأصله ثلاثى فإن الزائد يحذف منه ، وتبنى منه المفعلة كما بنيت مما أصله ثلاثى فيقال: أرض مَفْعاة ومقثاة للتى يكثر فيها الأفاعى والقِثّاء ، وقد يكون ذلك من غير الثلاثى أصولاً كأرض معقربة ومثعلبة، للتى يكثر فيها العقارب والثعالب .

وأفعلتْ عنهمْ أتى ومَفعِلَهْ
مِنَ الثُّلاثِيّ كأرضٍ مُبْقِلَهْ

ومما يصاغ منه لكثرة مايوجد فى الأرض مفعلة بفتح الميم والعين، فقد يصاغ أيضاً منه أفعلة ، فهى مُفْعِلة بضم الميم وكسر العين اسماً للفاعل من أفعل كأسبعتِ الأرض وأبقلت وأعشبت ، فهى مُسْبعة ومبقلة ومعشبة .

وَلِلثُّـــلَاثِي أَتَوْا بِمَفْعَلَهْ
إِنْ سَبَبًا كَانَ كَالابْنِ مَبْخَلَهْ

وقد يصاغ مفعلة بفتح الميم والعين من الثلاثى وصفاً لما هو سببٌ للمصوغ له منه ، كما فى الحديث : « الولد مبخلة مجبنة » أى سبب للبخل والجبن .

وَمِنْـــهُ صُغْ لِآلَةٍ كَمِفْعَلِ
مِفْعَـــلَةٍ أَوْ شِبْهَ مِفْعَالٍ قُلِ

منه أى من الثلاثى صغ لاسم الآلة التى يعمل بهـا ذلك العمل بوزن مفعل بكسر الميم ، وفتح العين ، كمِقْدَح ومِفْتَح ومِخْلَب ومِقْلَى ، وقد تلحقه تاء التأنيث فيكون ذلك مِفْعَلَة كمِسْبَحة ومِسْحَاة ، ومِسْرَجة ونحو ذلك ، وقد تحذف تاء التأنيث مع مد قبل اللام فذلك مِفْعَال كمِصْبَاح ومِفْتَاح ومِغْلَاق ومسواك ونحو ذلك .

وَشَذَّ مُسْعُطٌ مُدَقٌّ مُنْخَلُ
مُكْحَلَةٌ وَمُدْهُنٌ وَمُنْصُلُ

هذه أسماء شاذة عن القياس المذكور ، فهى محفوظة بالنقل فالمُسْعُطُ مُفْعَلٌ بضم الميم والعين الإناء الذى فيه السَّعُوطُ بفتح السين للدَّوَاء الذى يصب فى الأنف ، والمُدَقّ مُفْعُل بضمهما أيضاً للآلة التى يدق بها ، وسمع مِدق بكسر الميم على القياس ، فالوجه الأول هو الشاذ منه ومُنخَل مُفْعَل بضمهما أيضاً ، وقد تفتح الخاء وهو ما ينخل به الدقيق ، ومُكْحَلة بضمهما للإناء الذى فيه الكحل ، وأما المكحل والمكحال فبكسرهما على القياس لا غير ومُدْهُن بضمهما للإناء الذى يُجعل فيه الدهن ، ومنصل بضمهما وقد تفتح الصاد من أسماء السيف .

وَالْخُلْفُ فِي مُحْرُضَةٍ عَنْهُمْ رُوِي
وَاكْسِرْ جَوَازاً إِنْ يَكُنْ فِعْلٌ نُوِي

المحرضة للإناء الذى يجعل فيه الحرض بضمتين وهو الأشنان ، ذكرها ابن مالك فى التسهيل من الشذوذ ، ولم يذكرها فى اللامية ، وذكرها صاحب القاموس على القياس ، وكذلك روى فيها عن الجوهرى ، فتحصّل وقوع الخلاف فيها ، ويكسر جوازاً جميعاً إذا قصد العمل بها أى اشتقاقها من ذلك العمل ، فتقول : سمطقتُهُ بالمسمط ومخلته بالمنخل على القياس ، والضم الشاذ إنما هو عند إطلاق الاسم عليها تشبيهاً لها بأسماء الأعيان التى هى غير مشتقة ، والله أعلم .

هذا تمام الركن الأول .

الركن الثانى فى الأسماء وتصريفاتها

باب فى النكرة والمعرفة

قَابِلَ تَعْرِيفِ بِأَل مُؤَثِّرَا
أَوْ شِبْهَهُ فَا سْمِهِ لِلْمُنْكَرَا

قد ذكر فى أول القصيدة الاسم والفعل والحرف ، فأتى بحدّ كل واحد من هذه الأقسام ، وما يختص به ، وفى هذا الركن يشرح من الأسماء مايحتاج إليه مما يتصرف فيه لفظاً ، كالجمع والتصغير والنسب ، أو معنى : كالتعريف والتنكير ، وذكر العَلَم والمركب ، والضمائر والموصولات ونحو ذلك مما تتقلب فيه على حسب أحوالها ، وفى ذلك فالاسم إمّا نكرة وإمّا معرفة، فهما قسمان لا غيرهما، وعلامة النكرة مايقبل دخول أل التعريفية عليه ، كرجل وجمل، والرجل والجمل أو شبهه، أى شبه القابل فى معناه ، كذُو بمعنى صاحب فى : مررت برجل ذى مال ، فإنه لايقبل دخول أل عليه ، ولكن شابه القابل فى معناه .

وكذلك اسم مافى قولك : مررت بما معجبٍ لك بخفض معجب أى شىء معجب لك ، ويكون معرفة إن قدرته بمعنى الذى ، أى بالذى معجبٌ لك برفع معجب ، والعائد محذوف ، وليس هنا موضع ذكره وسيأتى إن شاء الله .

وَغَيْرَهُ عَرِّفْ كَأَنْتَ وَالْفَتَى
زَيْدٌ وَذَا ابْنِي وَالَّذِى وما فَتَى

غيره أى غير النكرة هو المعرفة ، وهى سبعة أقسام استوعب أمثالها هذا البيت .

فالضمائر : كأنت ، وأنا ، وهو ، والمعرف بأل كالفتى أصله فتى ، والأعلام كزيد وعمرو .

وأسماء الإشارة نحو : هذا ، وذاك .

والاسم المضاف إلى معرفة نحو : غلامى وابنى ، وغلامك وابنه ، وغلام زيد ، بخلاف مررتُ بعبد ملك ، لأن ملكاً نكرة وما أشبه ذلك .

والأسماء الموصولة نحو : رأيتُ الذى قام ، والتى قامَتْ .

والنكرة المقصودة نحو : يافتى ويا عَبْدُ ، ولذلك ضُمَّ فى النداء نحو :

* ويلى عليك وويْلى منك يا رجلُ *

بضم رجل .

ومختلف فى أعرف المعارف فقيل : الضمائر ، وهو الأكثر ، والضمائر ثلاثة أقسام : أنا وهو الأعرف من أنتَ ، وأنتَ أعرف مِنْ هو ، وقيل : العَلَم هو الأعرف .

وقيل : أعرف من هُوَ لا مِنْ أنا وأنت ، وقدَّمَ بعضهم الموصولات ، وبعضهم أسماء الإشارات ، وبعضهُمْ ما بأل معرفات .

باب الضمائر

الْمُضْمَرُ الَّذِى الْمُسَمَّى أَفْهَمَا
غَيْبَةً أَوْ خِطَابًا أَوْ تَكَلُّمَا

حد المُضْمر بأنَّ ما وضع لتعيين مسماه مشعراً بغيبته : كهو وهى وهما وهم وهنّ ، أو خطابه كأنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتنّ ، أو تكلمه كأنا ونحن ، والكوفيون يسمون الضمير كناية ومكنىّ .

وَغَيْرُ مَا اسْتَقَلَّ فَهْوَ الْمُتَّصِلْ
كَابْنِى ذَرِيهِ إِنَّهُ مِنْكِ خَجِلْ

ما استقلّ ، أى الذى استقل بنفسه مستغنياً عن وصل غيره به .

وغير المستقل بنفسه فهو المتصل ، لأن الضمائر قسمان : مستقل بنفسه كأنتَ وَهُوَ وَأَنَا ، فهذا هو الضمير المنفصل ، وغير مستقل بنفسه كياء ابنى فهذا هو الضمير المتصل ، وعُلِمَ من تخصيصه للمتصل بغير ذى الاستقلال أن المنفصل هو الذى استقل لأن الشىء ينفهم من ضده ، وذلك ظاهر ، ومثل للمتصل بالياء التى للنفس من ابنى والياء التى هى ضمير الأنثى الواحدة فى ذرى ، وهاء الغيبة فى ذريه وفى إنه ، وكاف الخطاب فى منك .

ودلّ أيضاً بالأمثال على أن الضمائر قد توصل بأواخر الأسماء كالياء من ابنى ، وبالأفعال كالياء من ذريه ، وبالحروف كالهاء من إنه ، والكاف من منك .

وقد يوصل الضمير أيضا كما فى الياء والهاء فى كلمة ذريه ، وأشار بالأمثال

أيضا أن الضمير قد يكون مجروراً كالياء من ابنى ، والكاف من منك ، وقد يكون مرفوعاً كالياء من ذريه ، وقد يكون منصوبا كالهاء من ذريه وإنه .

توضيحٌ :

ذكر الياءين من ابنى وذريه ، والهاء من ذريه وإنه ، والكاف من كلمة منك أصولا لما يتفرع منها أو يشابهها مع الاستيفاء لها ، بحسب إجمالها ، فأمَّا الياء من ابنى وضربنى ، فهى ياء النفس ولا تفريع لها من لفظها ، فهى للواحد ذكراً كان أو أنثى ، وفرعها : نا فى نحو : ضربنا ولنا ، فهو للذكرين والأنثيين ، والذكور والإناث ، والياء التى هى للواحدة المؤنثة المشار إليها بكلمة ذرى ، ولا تكون لغيرها ، لكن موضعها يكون النون فى الجمع نحو : قلنَ ويقلنَ .

والمرفوعات قد تكون للمتكلم نحو فعلت وفعلن ، وللمخاطب نحو : فعلتَ بالفتح وفعلتِ وفعلما للذكرين وللأنثيين ، وفعلتم وفعلتن ، وافعلا وافعلن ، وللغائب فعلت هى فعلا للذكرين وأما للأنثيين فعلتا نحو : ﴿قالتا أتينا طائعين﴾ فعلوا فعلن .

والمنصوب والمجرور للمتكلم والمخاطب فى أكرمنى ومَرَّ بى ، وأكرمنا ومرّ بنا ، وللمخاطب أكرمك بالفتح وأكرمك يا هند أكرمكما وأكرمكم وأكرمكن ، ومر بك إلى مرّ بكن والغائب منصوباً أو مجروراً كأكرمه ومرّ به إلى أكرمهن ومرّ بهنّ .

إيَّاىَ مَعْ فُرُوعِهِ انْصِبْ فَاصِلاَ
وَارْفَعْ أنَا هُوَ أنْتَ مَعْ ما شَاكَلاَ

للنحاة فى أى مذاهب :

الأول : ذهب سيبويه إلى أن أيا هو الضمير المنصوب المنفصل ، واللاحقة به حروف دالة على المراد .

الثانى : ذهب الخليل إلى أن أيا ضمير أضيف إلى لواحقه ، وهى ضمائر ، وليس هنا موضع بسط الكلام عليها ، فللمتكلم إيّاىَ إيّانا ، وللمخاطب إيّاكَ إيّاكِ إيّاكما إيّاكم إيّاكن ، وللغائب إيّاه إلى إيّاهنّ ، فذلك معنى فروعه .

وأما الضمير المرفوع المفصول فهو أنا وهو وأنت وما شاكلها ، أى شابهها والمراد بذلك ما يتفرع منها ، فللمخاطب أنا وفرعه واحد وهو نحن ، وهو للغائب وفروعه ما دل على تأنيثٍ أو تثنيةٍ أو جمعٍ ، وهو هى هما هم هنّ وَأَنْتَ للمخاطبِ للواحد وفروعه بكسر تائه للمخاطبة الواحدة ، وأنتما وأنتم وأنتنّ ، وفى أنا للنحاة مذاهب ، وللعرب لغاتٌ . وفى الهاء والميم من هم لغات ، وكذلك فى الكاف والميم وغيرها ولم يتعرض لذلك طلباً للاختصار .

وَسِتْرَ مرْفُوعٍ أجِزْ إنْ يُخْلَفِ
بِظَاهِرٍ وَالْعَكْسُ حَتْماً يَخْتَفِي

لا يكون الضمير المستتر غير مرفوع وهو ضربان : جائز ستره ، وواجبٌ أن يُستتر ، فأول ما يخلفه اسم ظاهر وهو المرفوع بفعل الغائب ماضياً : كزيد قام ، وهند قامت ، أو مضارعاً : كزيد يقوم ، وهند تقوم ، أو الصفة : كزيد كريم ، أو اسم الفاعِلِ مَع غير اللبس على الأشهر : كزيد ضاربٌ . ومعنى يخلفه الظاهر ، أى يقال فيه : يقـــوم زيد ، وضارب هو ونحو ذلك ، وما لا يخلفه الظاهر وهو الواجب الاستتار : كاضرب ، ونحن نضربُ ، وأنتَ تضربُ ، وأنا أضربُ .

واسم فعل الأمر كنزال ، أو اسم فعل المضارع كأفُّ ، أو المصدر الواقع بدلا من فعله نحو : ضرباً يا زيدُ ونحو ذلك ، كأفعل التفضيل ، وليس وعدا وأخواتها إذا استعملت أفعالا .

وَحَيْثُ سَائِغٌ مَجِيءُ الْمُتَّصِلْ
فَلاَ تُبِحْ فِي الْاِخْتِيَارِ الْمُنْفَصِلْ

إذا أمكن مجيء الضمير المتصل، فلا يجوز أن يوضع موضعه الضمير المنفصل: نحو: ضربتك فلا يجوز : ضربت إياك،ويجوز ذلك فى الاضطرار كما قال الشاعر:

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ
إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

وحيث لا يجوز الوصل محصور فى مواضع هى يبتدأ به نحو : أنت قائم أو يتقدم على عامله نحو : إياك نعبد .

الثالث : الفصل لغرض للحصر نحو :

مَا قَطَّرَ الْفَارِسُ إِلَّا أَنَا
تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلاً يَعْدِي

ونحو: ﴿إنما أنا بَشَرٌ مثلكم﴾ أو بعاطف : ﴿ إنا أو إيَّاكم لعلى هُدًى ﴾ .

الرابع : أن يحذف العامل نحو : إياك والشرّ .

الخامس : أن يكون العامل معنويًّا نحو : الكريم أنت .

السادس : وقوع الضمير المرفوع بعد حرفٍ نحو : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم ﴾ .

السابع : أن يرفع بصفة جرت على صاحبها نحو : زيد عمرو ضاربهُ هو مطلقاً عند البصريين أو مع خوف اللبس عند الكوفيين .

وَفى الضَّمِيرَيْنِ إِذَا لَمْ يَرْتَفِعْ
ذُو السَّبْقِ فَالْوَصْلَ أَوِ الفَصْلَ اتَّبِعْ

إذا اجتمع ضميران : فإن كان السابق منهما مرفوعاً فهما مُتَّصلان نحو : ضربتك وحسبتك قائماً ، وأكرمتنى وعلمتنى قائماً . فإن كان السابق منهما غير مرفوع ، فإما هو أن يكون منصوباً فأنت مخيّر كأعْطِنِيهِ وأعطيتكه وأعطنى إياه ، وأعطيتك إياه ، قيل : والاتصال هو الأرجح ، ولم يأت فى القرآن إلا الاتصال : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ فى مَنَامِكَ ﴾ وفى الحديث : « إن الله ملّككم إياهم فلوْ شاء لملّكهم إياكم » فهو دليل جواز الانفصال .

وهذا القسم مما نصب بفعل غير ناسخ ، وإن كان الضمير الأول مجروراً ، فالاتصال راجح ، والانفصال قليل ، ولاضطرار هو على رأى آخر ، وظاهر كلام ابن الحاجب فى الكافية التخييرُ نحو : ضربك وضربى إياك . ومما ورد موصولا فى الشعر قوله :

تَعَزَّيْتُ عنها كارِهًا فتَرَكْتُها
وَكانَ فِراقِيها أَمَرَّ مِنَ الصَّبْرِ

وقول آخر :

لا تَرْجُ أو تَخْشَ غير الله إن أذًى
واقيكه اللهُ لا ينفك مأمونًا

وقول الآخر :

فلا تَطْمَعْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيها ومنْعكَها بشىءٍ يُسْتَطَاعُ

وإلى هذا النوع أشار بقوله :

وَبَعْدَ مَجْرُورِ اسْمٍ الْفَصْلُ أَصَحّْ
وَالسَّبْقُ لِلأَخَصِّ فِى الْوَصْلِ رَجَحْ

ضمير المتكلم أخصّ من المخاطب ، والمخاطب أخصّ من الغائب ، فلا يجوز تقديم غير الأخصّ على الأخصّ ، ويُلتزم فى الوصل تقديم الأخصّ كما فى سَلْنيه وأعطانيك ، وأعلمتكه وما شابهها ، وفى القرآن : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴾ فإن لم يكن أحدهما أعرف من الآخر وجب الانفصال : كعلمتك إيّاك إن كان الأخص هو المتأخر ، كأعطيته إياك ، هذا مع سيبويه وغالب النحاة وبه جزم ابن مالك .

وقد علم من هذا أن الانفصال لا يشترط فيه سبق الأخص فتقول : أعطيته إياك ، وأعطيتك إياه ، وأعطيتك إيّاك . وقد أجاز المبرد الاتصال بغير تقديم الأعرف كما روى عن عثمان فى قوله : أَرَاهُمُنِي الباطل شيطانًا . قيل : وأجاز ذلك كثير من المتقدمين غير المبرد إذا اتفقا فى المرتبة أو اختلفا ، وإلى المتفقين أشار بقوله :

وَضَعِّفُوا اتِّصَالَ مَا قَدِ اتَّفَقْ
إِلَّا مَعَ الْغَيْبَةِ إِنْ لَفْظٌ فَرَقْ

إذا اتفق الضميران فى الرتبة ، فالواجب انفصالهما ، كأعطيتك إيّاك فى اتّحاد المخاطب ، وأعطيته إيّاه فى اتفاق ضمير الغيبة ، وأعطيتنى إياى فى ضمير المتكلم ، وقد أجاز بعضهم فيه الوصل ، ومع تسليم ذلك فهو ضعيف وأمثاله : أعطيتينى ، أعطيتكك ، أعطيتهوه ، وليس الوصل ضعيفًا مع اتفاق ضمير الغيبة بشرط أن يكون اللفظ مختلفًا كما رواه الكسائى عن بعض العرب : هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها .

خِلْتَنِيهِ أَوْ كُنْتُهُمَا

وَالْخُلْفُ فِي الْأَرْجَحِ أَيٌّ مِنْهُمَا

قد اختلف النحاة فى الضمير الواقع خبراً لكان أو إحدى أخواتها ، هل المختار فيه الوصل أو الفصل ؟ وكذلك ثانى الضميرين المنصوبين فى باب ظننت مما يختلف فيه فيقال فيهما : كنته وصرتك ، وظننتكه وخلتنيه ، وكنت إياه ، وصرت ، وظننتك وخلتك إياه على الفصل .

والمختار مع سيبويه وأكثر النحاة الفصل ، والوصل هو المختار مع الرمانى وابن الطراوة ، واختاره ابن مالك فى الألفية ووافق سيبويه فى التسهيل على اختيار الفصل فى باب ظننت ، وخير قوم فى ذلك ، واختيار ابن الحاجب فى الكافية انفصال خبر باب كان .

الفَصْلُ بَيْنَ خَبَرٍ وَمُبْتَدَا

ضَمِيرُ رَفْعٍ هُوَ طِبْقُ الْمُبْتَدَا

الفصل ، وتسميه الكوفيون : عماداً ، وهو اسم اصطلاحى لضمير مرفوع منفصل ، متوسط بين المبتدأ والخبر ، نحو : زيد هو القائم ، وشرطه أن يطابق المبتدأ فى تثنيته أو جمعه نحو : الزيدان هما القائمان ، والزيدون هم القائمون وتذكيره كما مرّ ، وتأنيثه فى تثنيته وجمعه فهو مطابق له فى كل أحواله ، وإلى وجوب فصله أشار بقوله :

وَالِانْفِصَالُ فِيهِ شَرْطٌ وَهُوَ مَعْ

ذِي الْعَمَلِ اللَّفْظِيِّ أَوْ دُونَهُ شَرَعْ

دونه بتسكين هاء الضمير فيها على لغة بنى عقيل وكلاب ، وغيرهم يجيز

تسكينها ضرورة ، وأنشدوا فى ساكنه :

وأشرب الماء ما بى دونه عطش إلّا لِأن عُيُونَهُ سيل واديها

ومعنى شرع أى سواء ، وشرط الفصل فيه لأنّ فيه نوعًا من التوكيد ، وضمير الرفع المنفصل يؤكد به كل ضمير متصل ، وهو مع العوامل اللفظية وعدمها سواء نحو : كان وأخواتها ، وظننت وأخواتها : ﴿ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ ﴾ وظننته هو القائم: ﴿ وَإِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾ .

وقد يجعل فى الإعراب مبتدأ وما بعده خبره ، وهذا أقل نحو : ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ ﴾ برفع أقل ، وقرئ نادراً : ﴿ وَلَٰكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ .

ضَمِيرَ غَيْبٍ جُمْلَةً تَقَدَّمَا
قَدْ فَسَّرَتْهُ مُضْمَرَ الشَّانِ انْتَمَىٰ

ضمير الشأن اسم لضمير الغيبة ، سابق جملة تفسره ، والكوفيُّون يسمّونه : مجهولًا ، وسبقه الجملة إرادة للتفخيم ، لأن ذكر الشىء مُبْهَمًا ثم مفسراً ، أوقع فى النفس من تفسيره من أول الأمر ، وقد يكون بارزاً كما فى باب : إنّ نحو : ﴿ وَإِنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ﴾ .

وقد يؤنث على إرادة القصة نحو : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ وفى باب ظننته نحو : علمته قائمًا زيداً ، وزيد قائمًا ، فهذا فى البارز المتصل .

وأما المنفصل ، فإذا كان مبتدأ نحو : هو زيد قائم ونحو : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ونحو قولهم :

وما هُو مَنْ يأسُو الكُلُوم ويُتقى
به نائبات الدهر كالدائم البخل

ويكون مستتراً فى باب كان وكاد ، كما فى قوله :

إذا متُّ كان الناسُ نصفانِ : شامتٌ

وآخرُ مُثْنٍ بالّذِى كنتُ أصْنَعُ

ويستتر فى باب ظننت على رأى إذا أوهم إلغاءه المتقدم كقوله :

* وما إخال لدينا منك تنويل *

وَحَذْفُهُ إنْ يَنْتَصِبْ قَدْ ضُعِّفَا

إلّا لَدَى أنَّ إذَا ما خُفِّفَا

حذف الضمير الشأن المنصوب ضعيف ، وأنشدوا قوله :

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا

يَلْقَ فِيهَا جآذِرًا وَظِبَاءَ

بجزم يدخل ويلق بِمَنْ الشرطية ، وحذفه مع أنّ المفتوحة المخففة نصيح نحو قوله عزّ من قائل : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ .

ذكر الفعل الدَّاخلة عليه الضَّمائر

إذا كان مُعتلّ العين أو اللام

لِلسَّابِقِ انْقِلْ شَكْلَ عَيْنٍ قَدْ أُعِلّْ
مَعَ مُضْمَرَ نُونٍ وَتَا غَيْبًا حُظِلْ

إذا كانت عينُ الفعل معتلةً مثل : قالَ وباعَ وخافَ وطال ، واستقام وأقام وأخواتها ، فإنها إذا لحق الفعل نونُ الضمير أو تاؤه تكون محذوفةً مع نقل شكلها ، أى حركتها إلى سابقها ، أى الحرف الذى قبل العين كما سيأتى تفصيله فى هذا البيت المقبل إن شاء الله .

واشترط فى تاء الضمير أن لا تكون تاء غيبة لئلا يشمل ذلك نحو : قالتْ وباعتْ و ﴿ قالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ فإنها لا تغير الفعل عن أصله ، وهذا البيت المرعود به .

وَالْعَيْنَ أَسْقِطْ وَالثُّلاَثِى إِنْ يُتِحْ
عَيْنًا فَلِلسَّابِقِ جِنْسُهُ يَصِحّْ

الفعل الملحق به تاء الضمير ، إن كان معل العين ، فإما أن يكون ثلاثيًا أو ما عداه ، فإن كان ثلاثيًا وهو من باب فَعَلَ المفتوح ، فإن العين منه تحذف كغيره ، وتعرب فاء الكلمة بجنس العين ، أى بالفتح إن كانت العين محذوفة منقلبة عن واو ، مثل : قمت وقلت ، وبالكسر إن كانت منقلبة عن ياء ، مثل : بعت وسرت ، فإن كان الفعل من غير الثلاثى المفتوح العين ، فإن العين محذوفة منه أيضًا ، وشكل العين أى حركتها تنقل للسابق ، أى للحرف الذى قبل العين ،

وهذا يعمّ الفعلَ الثلاثى كله غير باب : قالَ وسارَ ، ويعم أيضاً كل فعل مزيد ، ومثاله نحو : خِفت ونِمت بكسر الخاء والنون ، لأنهما من باب فَرِحَ ، فلما حذفت العين نقلت كسرتها إلى الحرف الذى قبلها ، ونحو : طُلْتُ بضمّ الطاء ، لأنه من باب كَرُمَ ، فنقلت حركة العين المحـــذوفة إلى الفاء ونحو : استقمتُ وأقتُ بفتح قافهما على نحو ذلك ، وأصلهما استقومَتُ وأقومَتُ ، أو يقال أصلهما استقومتُ وأقومتُ ، ثم استقامَت وأقامَت : ثم استقَمتُ ، وأقت ونحو : اخترتُ وانقدتُ على نحو ذلك .

تَنْبِيهٌ :

فإن كانت العين معتلّة ، أى من حروف الاعتلال ، لكن لم تعل بالقلب لم تحذف نحو: سودت وعيلت ، وهويت واستحييت، واستروحت الرّيح وأخواتها.

تَوْضِيحٌ :

وإن كنت لا علم لك بردّ كلّ وزنٍ إلى أصله من الثلاثى المعلّ العَين فاعلم أن نحو : خاف وهاب محكوم بأنه من باب فَرِحَ ، لأن مضارعهما : يخاف ويهاب ، فهو يفعل بفتح العين ولا شىء من فعل المفتوح ما مضارعه كذلك ، لأن الفتح لا يكون إلا لوجود حرف حلق فى عين أو لام ، وقد تعذّر هنا كونه عيناً ، ولا أثر له إذا كان لاماً كما فى نحو : يبيع ويصوغ .

وأمّا باب طالَ فاسم فاعله على وزن فعيل : ككريم مع عدم وزن الفاعل فيه هو الملحقة بباب كريم ، بخلاف نحو : قام فإن فاعله قائمٌ كناصر . ولأن قام مثل قَعَدَ ، وطال مثل قَصُرَ .

وأما نحو: قال وساء فلا لبس ؛ إنهما كنصر، لأنهما معدّيان فلا يحتملهما فَعُلَ المضموم ، ولأن مضارعهما مضموم فلا يحتملهما فَعِلَ المكسور .

وأمّا نحو: باع وسار ، فلأن مضارعهما بالكسر ، ولا يكون ذلك فى فَعِلَ المكسور إلاّ فى شواذ قد مضت ، ولا يكون ذلك فى فَعُلَ المضموم أبداً .

تَنْبِيهٌ :

قد اقتصرنا فى الأمثال على إلحاق التاء والنون فى كل ذلك مِثْلُهَا نحو : قلنا وبعنا وخفنا وطلنا ، وللنساء قُلْنَ وبِعْنَ وطُلْنَ وخِفْنَ ، ولم يقلنَ ولم يبعنَ ولم يطلنَ ولم يخفنَ بفتح الخاء ، لأن أصله يخوفن كيفرحن، بخلاف خِفْنَ بكسر الخاء ، لأن أصله خوفن كفرِحْنَ ، بخلاف الأمر فإنه خَفْنَ بفتح الخاء مثل لم يَخَفْنَ فتدبر يبنْ لك التفريق إن شاء الله .

وَاللاَمَ رُدَّهُ لِأَصْلِهِ مَتَى
بِنُونِ مُضْمَرٍ يُقَفَّى أَوْ بِتَا

لام الفعل إذا كان حرف اعتلال مقلوباً فإنه يرد إلى أصله إذا كان بَعْدَه نون الضمير أو تاؤه نحو : رميتُ ودعوتُ ، ورمينا ودعونا ، وهنّ رمين ودعون ، ويرمين ويدعون ، ويستثنى من ذلك أحوال نَبَّهَ عليها بقوله :

مَا لَمْ تَكُنْ ضَمِيرَ غَيْبٍ ذِى التَّا
فَاحْذِفْهُ إِنْ مِنْ قَبْلِهِ فَتَحْتَا

الأول : أن لا تكون تاء الضمير تاء ضمير غائب، وذلك فى الأنثى الواحدة فإن لام الفعل مع هذه محذوفة نحو : هند دعت ورمت ، أو ضمير اثنين نحو :

الهندان دعتا ورمتا ، وفى هـذا تخصيص وهو أن يكون ما قبل اللام مضموماً كَنَهُوَتِ المرأة أى صارَتْ ذات نُهَى أى عقل ، فاللام باق على أصله ، أو كان قبل اللام كسرةٌ فإنه يبقى على حاله أيضاً نحو: هند رَضِيَتْ وأُعْطِيَتْ واسْتُدْعِيَتْ والهندان رَضِيَتَا وأُعْطِيَتَا واسْتُدْعِيَتَا ، والواو هو الأصل فى لام نحو : رضى وأعطى واستدعى ، وإليه الإشارة بقوله :

وَلاَ تُغَيِّرْ قَلْبَ مَا كَسْرًا تَلَا
وَالْيَا لِمَا فَوْقَ ثَلاَثَةٍ عَلاَ

قد ذكرنا سابقاً أن اللام يردّ إلى أصله قبل اللام ، والتاء المذكورتين هناك وهذا هذا استثناء لبعض الأبواب ، وهو أن اللام إذا كان قبله كسرة ، وأصله واو ، فإنه لا يرد إلى أصله ، بل يبقى على حاله بعد القلب ، وذلك مثل رضى ، فإن أصله الواو ، ولأنه من الرّضوان فتقول: رضيتُ ورضيتما ،ورضيتنّ ورضينا وهنّ رضِينَ .

وتجعل اللام ياء إذا كانت رابعة فصاعداً كما سيأتى فى الإبدال إن شاء الله وهى هنا كذلك ، فلا تجعل واواً إن كان أصلها ذلك نحو يرضيانِ ويعطيانِ ويستدعيانِ ، وأعطيتُ واستدعيتُ ، ونحن أعطينا واستدعينا وتقوينا ، وهنّ تداعين وتعاطين ويستدعين ويستعطين .

وَقَبْلَ يَا أَوْ وَاوِ مُضْمَرٍ حُذِفْ
لاَمٌ وَلاَ يُحْذَفُ مِنْ قَبْلِ الأَلِفْ

إذا اتصل بالفعل واو ضمير أو ياؤه أو ألفه ، فإن الفعل إن كان معتل العين فلا يتغير عن أصله نحو : قوماً ولم يقوموا ، ولا تقومى ، فإن كان الفعل

معتل اللام وجب حذف اللام منه ، إذا كان الضمير واواً أو ياء نحو : ادعوا وارموا وارضوا ، وهم يدعون ويرمون ويرضون ، بفتح الضاد محافظة على الأصل ، أصله ادعووا ، وارميوا ، وارضيوا فحذفت ، ويا هند ادعى وارمى وارضى ، أصله ادعوى وارميِ وأرضيِ ، فحذفت وكذلك نحو : اعطوا واستدعوا ، ونحو : اعطوَا واستدعوَا ، وأعطى يا هند واستدعى ، ولا تغير اللام إن كان بعدها ألف نحو : رميَا ودعوَا ، ورضيَا ، وأعطيَا واستدعيَا ، وأعطَيَا واستدعيا وما شابه ذلك .

ذكر نون الوقاية

نُونُ وِقَايَةٍ يَلِي فِعَالِ مَعْ
يَا النَّفْسِ لَكِنْ نَادِرًا لَيْسَ وَقَعْ

الفعل إذا وليته ياء المتكلم وهى النفس وجب كسرهُ ، فاجْتُلب له حرفٌ يقيه من الكسر ، وهو النون أو يقى الالبس فى أكرمى ، والباقى محمول عليه فتقول : ضربني فى الماضى ، ويضربنى فى المضارع ، وأكرمني فى الأمر بزيادة النون قبل كلها ، وشذ من ذلك فعل واحد وهو ليس ، والفصيح فيه لَيْسَنِي ، ووقع نادرًا ليسى بالحذف لاضطرار الشعر :

* إذ ذَهَب القَومُ الكِرام لَيْسِي *

وبعضهم أجازه اختياراً وهو لاشك أنه قليل .

وجَازَ حَذْفُ أَحَدِ النُّونَيْنِ فِي
مُضَارِعٍ بِنُونِ إِعْرَابٍ قُفِي

الفعل المضارع إذا قفى بنون إعراب نحو : يفعلان تفعلان يفعلون تفعلون تفعلين ، فحذف أحد النونين جائز نحو : ﴿ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّى ﴾ وتأمرونى بالحذف وتأمرونِّى بالإدغام ، وجه ثالث وسيأتى إن شاء الله فى موضعه .

واختلف النحاة فى أى النونين هو المحذوف : وذهب سيبويه وابن مالك أن الأوّل هو المحذوف ، والله أعلم .

وَلَيْتَنِي اخْتِيرَ وَنَزْراً قَدْ سَقَطْ
بَعْدَ لَدُنْ وَمِنْ وَعَنْ وَقَطْ

ليت الأصح معه إثبات النون نحو: ﴿ لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾ ولم يأت فى القرآن إلا كذلك ، بل جاء فى الشعر نحو :

كَمُنية جابر إذ قال ليتى
أصادفه وأفقد جلّ مالى

نسخة : بعض مالى ، وخصّ ذلك بعضهم بالضرورة خلافاً لآخرين منهم ابن مالك فى الألفية ، وابن الحاجب فى الكافية ، ومثلها فى اختيار الإثبات ، وقلة الحذف نحو : لدنّى ومنّى ، وعنى وقدْنى وقطْنى ، وقد جاء لدنى فى قراءة من قرأ: ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّى عُذْرًا ﴾ بالتخفيف ومنِي وعنِي فى قول الشاعر :

أيُّهـــا السَّائِلُ عَنْهُم وَعَنِي
لَسْتُ مِنْ قَيْس وَلَا قَيْسُ مِنِي

وهو فى غاية القلة ، وخص ابن مالك بالاضطرار ، وظاهر كلام ابن الحاجب جوازه مع غير الاضطرار ، وقدِى وقطِى قليل أيضاً كما فى قوله :

* قدنى وقطنى من نصر الحسين قدى *

ومعناها حسبى .

وَنَادِرٌ لَعَلَّنِي وَخَـــيَّرُوا
فِي إِنَّ وَالَّذِي كَأَنَّ يُؤْثَرُ

لعلى بالحذف هو الأكثر ، ولعلنى نادرٌ كقوله :

فقلتُ أعِرانى القَــدوم لعلنى
أخُطُّ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَاجِدِ

وأنت مخيّرٌ فى إنّ وأخواتها : أنّ بالفتح وكأنّ ، ولـكنّ فتقول : إننى وإنّى وكأننى وكأنّنى ، ولـكننى ولـكنّنى .

وَنُونُ مَا أفْعَلَنِي قَدِ انتُفِي
وَمَعَ ذِى التَّفْضِيلِ نَادِراً يَفِي

اختلف الـكوفيون والبصريون فى ما أفعل فى التعجب فقال البصريون : إنه فعل وهو الصحيح فتلزمه نون الوقاية نحو : ما أضربنى لزيد ، وذهب الـكوفيون إلى أنه اسم فيقال : ما أفعلِى . وأمّا أفعل التفضيل فهو اسمٌ وقد تلحقه النون ندوراً ، نحو : الدّجال أخوفنى هكذا رووا ، والله أعلم .

وَجَوَّزُوا الْوَجْهَيْنِ فِى عَلَيْـكَنِي
وَفِى الشُّذُوذِ كُنْ بِنَقْلٍ مُعْتَنِي

وقد يجوز حذف النون وإثباتها مع ياء المتـكلم المنصوبة باسم الفعل نحو : عليـكني ، حكاه سيبويه ، وحكى عن بعضهم حذف الياء أيضاً فذلك عليـكى وإليكى ، وإليـكنى ونحوها .

وقد وقع فى النون غير ماذكرته نادراً حذفه فى موضع إثباته ، أو إثباته فى موضع حذفه ، وإليهما أشرت بقولى : وفى الشذوذ كنْ بنقل معتني .

وأصل إعرابه معتنياً بالنصب ، لـكن فى الوقف على المنصوب ذلك جائز فى لغة ربيعة ، وهو فصيح وكثير فى النظم ، ومثال حذف النون قولهُ :

تراه كالثغام يعـــل مسكا
يسوء الفانيات إذا فلينى

والأصل فلهننى ، ومختلف فى أىّ النونين هما المحذوف ، ومثال الإثبات فى موضع الحذف قوله :

وما أدرِى وظنّى كل ظنّ
أمسلمنى إلى قومى سراحى

وقوله :

وليس الموافينى ليرقد خابياً
فإنّ له أضعاف ما كان أمّلا

ونحوهما ، وهذا كله قليل لا قياس عليه .

ذِكرُ حكم الاسم إذا تلاه الياء

آخِرَ الاسْمِ اكْسِرْهُ إذَنْ ذَا الْيَا وَلِي
وَاللاَّمُ .. مِنْهُ سَالِمٌ لَمْ يُعْتَلِ

إذا أضيف الاسم إلى ياء المتكلم وجب كسره فتقول : غلامى وزيدى ، وعمرى وعبدى ، هذا إذا كان الاسم غير مُعلّ اللام ، فإن النحاة يميزون بين المعتل والمعل ، فالمعتل ما فيه حرف علة وذلك شامل لمثل دلوٍ وجروٍ وظبيٍ ، والمعلّ ما أعلّ بقلب كعصا ورحا ، أو بحذف كقاضٍ ورامٍ وداعٍ ونحوها ، وهو إما مقصورٌ كعصا ، أو منقوص كقاضٍ وسيأتى تفصيل ذلك .

وَلَمْ يَكُنْ ثُنِّيَ أوْ جُمِعَا سَلِم
مَذَكَّرًا فَكُلُّهَا فى الْيَا ادْغِمْ

ويشترط فى كسر ما قبل هذه الياء أن لا يكون الاسم مثنًى أو مجموعاً جمع المذكر السالم ، فكلها أى كل هذه الوجوه الثلاثة المستثناة تدغم فى الياء ، وهى المعلّ اللام كقاضٍ وداعٍ ، وعصا ورحا أو المثنى كزيدين وزيدان ، أو المجموع جمع السلامة المذكرين كالمسلمين والمسلمون ، فتقول : قاضِيّ وداعِيّ بالإدغام فى الياء وزيدىّ للمثنى بالياء ، ومسلمىّ فى المجموع بالواو أو بالياء .

وأمّا ما كان قبل الياء ألف كعصا ورحا ويدان ، فهو يبقى على حاله ولذلك قال :

وَالْأَلِفَ اسْتَثْنِ سِوَى فِي اسْمِ عَلَى
وَفِي لَدَا وَاكْسِرْ لَدَى الْوَاوِ تَلَا

الألف مستثنى مِن لفظة كلها التى فى البيت السابق ، فالمراد أنها كلها تدغم فى الياء إلا الألف ، فإنه يستثنى من ذلك ، فيبقى على حاله فتقول : عصايَ ورحايَ ، وزيداى ، هذا حكم الألف إلا فى اسمين وهما : على إذا استعملت اسماً ، ولدى ، فيقال فيهما : علىّ ولدىّ بالإدغام على الأكثر هكذا ضبطه الرازى ، وبقوله : على الأكثر إشارة إلى أن فيهما لغة بغير ذلك .

وَأَمَّا معنى واكسر لذى الواو تلا ، فهو تكملة لحكم البيت السَّابق ، ولذى بفتح اللام مخففة لغة فى الذى لكنها قليلة ، قيل : وسمع أعرابى يقرأ ﴿ صراط لذين أنعمتَ ﴾ والذى تلاه الواو يجب كسره نحو : مسلمى إذا لحقت الياء فى باب مسلمون .

وَذَاتُ قَصْرٍ عَنْ هُذَيْلٍ تُدْغَمِ
وَالْيَا لَدَى الثَّلَاثِ فَتْحُهَا أَعَمّ

الألف المقصورة : كبشرى وذكرى وعصا ورحا تقلب مع هذيل ياء فتدغم . الياء فى الياء تقول: بشرىّ بالإدغام، وذكرىّ وعصىّ ورحىّ، ومنه قول القائل:

سبقوا هوىّ وأعنقوا لهواهمُ فتُخُرِّمُوا ولكل جنب مصرع

وقرئ نادراً : ﴿ يا بشرىّ هذا غلام ﴾ وفتح الياء أى ياء المتكلم بعد الثلاثة الأوجه المذكورة الآن أعم أى أكثر، فتقول: راميّ وداعىّ، ورضاى وهواى ، وزيداى وزيدىّ ومسلمى، وأشار بكلمة أعم إلى ما ورد من غير ذلك كقراءة : ﴿ما أنتم بمصرخىّ﴾ بكسر الياء على لغة لبنى يربوع ، ونحو : ﴿ قلْ إنَّ صَلَاتى ونسكى ومحياى ﴾ بسكونها وصلا بعد الألف على قراءة أخرى .

باب العَلَم

الاسْمُ حَيْثُ مُطْلَقاً عَيَّنَ مَا
بِهِ يُسَمَّى فَادْعُوَنَّهُ العَلَمَا

حد العلم بأنه اسم يعين المسمى به تعيينا مطلقا، أى بغير قرينة ، بخلاف غيره، فإنه لا يعين المسمى إلا بقرينة إما لفظية كأل نحو : الرجل ، أو معنوية : كالغيبة والخطاب والتكلم فى المضمرات ، والحضور فى الإشارات ، فبأنه معين مخرج للنكرات ، ومطلقا مخرج لما سواه من المعرفات .

وحدّه ابن الحاجب بأنه ما وضع لشىء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد. وما سبق أولى لدخول العلمية بالغلبة ، لأن العلم إما بالوضع كزيد ، وإما بالغلبة على الأكثر كالمدينة ويثرب .

ومعنى غير متناول غيره بوضع واحد كزيد إذا وجد اسما لاثنين أو أكثر ، فهو لكل منهما بوضع منفرد له ، وهو علَم لإنسانٍ: كزيد وهند، أو غيره حيوانا: كأغْوَجَ الفرس ، أو غير حيوان : كمكة علم بلد ، وعرفات لجبل ، وجنسا كأسامة وبَرّة ونحو ذلك .

والغلبة إما بأل كالعقبة والبيت والمدينة ، وإما بالإضافة : كابن عباس وابن عمر وابن الزبير وأم سلمة وغيرهم ، خلافاً لمن يرى أن ذلك قد أجرى مجرى العلم ، وذلك لأن لفظة المدينة كلية بخلاف زيد ، فإنه لفظ جزئى وفى الكلى والجزئى هنا مباحث يطول ذكرها وغرضنا الاختصار .

وَمُفْرَدًا تُلْفِيهِ أَوْ مُرَكَّبَا
وَكُنْيَةً أَوْ عَكْسُهَا أَوْ لَقَبَا

العلم إما مفرد كزيد وعمرو ، أو مركبٌ : كعبد الله ، وسيأتى تقسيمه إن شاء الله .

وهو أيضاً إما اسمٌ كما مضى وإما كنية وهو المصدّر بأبٍ أو أم : كأبى بكر وأم كلثوم ، أو عكسها وهو المصدّر بابن : كابن عباس ، وإما لقب وهو الشعر بذمٍّ أو مدحٍ ، فالمدح : كالفاروق لعمر بن الخطاب رضى الله عنه ، والذم : كتأبط شرًّا ، وقد يكون اللقب بلفظ الكنية كأبى المهلّب لقّبه رسول الله ﷺ بأبى صفرة ، لصفرة كانت فى وجهه .

وَانْسِبْ لِمَزْجٍ غَيْرِ ذِى الْإِفْرَادِ
أَوْ الْإِضَافَةِ أَوِ الْإِسْنَادِ

غير ذى الإفراد هو المركبُ ، وله فى تركيبه ثلاثة أحوال :

الأول : المزج وهو كل اسمين جُعِلا اسماً واحداً : كبعلبك .

الثانى : الإضافة وهو أن يتركب الاسم من اسمين بإضافة الصدر إلى العجُز : كامرئ القيس وعبد الله وأبى قحافة وابن عباس ، وهذا التركيب هو الشائع فى الأعلام .

والثالث : التركيب الإسنادى وهو أن يركب من جملة فعلية : كشاب قرناها ، وتأبط شرًّا أو اسمية : كبرق نحره .

وَهْوَ إِلَى الْمَنْقُولِ وَالْمُرْتَجَلِ
مُنْقَسِمٌ عَلَى الْمَقَامِ الْأَفْضَلِ

ينقسم العلم أيضاً إلى منقول ومرتجل على الأشهر .

وعن بعض : أن الأعلام كلها مرتجلة .

وقال آخرون : كلها منقولة .

وقال قوم: إنما علميته بالغلبة ليس بمنقول ولا مرتجل، فهو قسم ثالث . وإلى هذه الأقوال أشار بكلمة : الأفضل مع ترجيح القول الأول . فالمنقول ما استعمل قبل العلم لغيره وضده المرتجل .

فالمنقول من اسم عين كجعفر وأسعد ،وبالاشتقاق كالحارث والفضل ومنصور ويحيى ، وتغلب وأحمد ، وشمر من الماضى ، أو حرف كإلى أو نحو ذلك ، والمرتجل كسعاد وأدد ، وهو على قياس بل إما بفك مدغم كمحبّ ، أو بتصحيح إعلال كهامان ، أو بفتح مكسور كموهب أو نحو ذلك ، وهذا التقسيم مما يتسع للقول فيه .

وَفِي افْتِرَاقِ عَلَمِ الْأَجْنَاسِ
عَنِ اسْمِهَا الْخِلَافُ بَيْنَ النَّاسِ

علم الجنس قد يوضع لبعض الأجناس التى لاتؤلف غالباً كالسباع والوحوش، والمألوفات قليل كأبى المضاء للفرس وهو يساوى العلم لمعانٍ فإنه لايضاف ولا يدخل عليه حرف التعريف ، ولا ينعت بالنكرة ، ويحسن كونه مبتدأ ، وانتصاب المنكر بعده على الحال جائز ، ويمتنع صرفه للعلمية مع سبب زائد ، فبهذا يشبه العلم الشخصىّ فى أحكامه اللفظية ، ويخالفه من جهة عمومه وهو لفظىٌ : كأسامة وأبى الحارث للأسد فيهما ومعنوى نحو : برة وفجار للمبرة والفجرة .

واختلف الناس فى التفريق بين اسم الجنس وعلم الجنس ، فذهب قوم إلى أن أسامَة لا يخالف فى معناه دلالة أسد ،وإنما خالفه فى أحكام لفظيّة ، وأطلق عليه أنه معرفة مجازاً ، ونسبه الرازى إلى ابن مالك .

قال الرازى فى شرحه : الخلاصة فى باب العَلَم ، وأقول تفرقة بين أسامة وأسدًا فى أحكام لفظيّة ، تؤذن بالفرق من جهة المعنى : ومما قيل فى ذلك : إن أسد وضع ليدل على شخص معين ، وذلك الشخص لا يمتنع أن يوجد منه أمثال توضع على السباع فى جملتها ، ووضع أسامة لا بالنظر إلى شخص ، بل إلى معنى الأسدية المعقولة التى لا يمكن أن توجد خارج الذهن ، بل هى موجودة فى النفس، ولا يمكن أن يوجد منها اثنان أصلا فى الذهن، ثم صار أسامة يقع على الأشخاص لوجود ماهيّة ذلك المعنى المفرد الكلىّ فى الأشخاص ، والتحقيق فى ذلك أن يقول : اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هى ،فأسد موضوع للحقيقة ، من غير اعتبار قيد معها أصلا .

وعلم الجنس كأسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهنى الذى هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن أفرادها ، ونظيره المعرّف باللام التى للحقيقة والماهية . وبيان ذلك أن الحقيقة الحاضرة فى الذهن ، وإن كانت عامة بالنسبة إلى أفرادها، فهى باعتبار حضورها فيه أخص من مطلق الحقيقة، وإذا استحضر الواضع صورة الأسد ليضع لها ، فتلك الصورة الكائنة فى ذهنه جزئية بالنسبة إلى مطلق صورة الأسد ، فإن هذه الصورة واقعة لهذا الشخص فى زمان ، ومثلها يقع فى زمان آخر ، أو فى دهر آخر ، والجميع يشترك فى مطلق صورة الأسد ، فإن

وضع لها من حيث خصوصها فهو علم الجنس ، أو من حيث عمومها فهو اسم الجنس

وفى كلام سيبويه إيماء إلى هذا الفرق قال : إذا قلت : هذا أبو الحارث إنما تريد هذا الأسد ، أى هذا الذى سمعت باسمه ، أو عرفت أشباهه ، ولا تريد أن تشير إلى شىء قد عرفته بمعرفته كزيد ، لكنه أراد هذا الذى كل واحد من أمته له هذا الاسم .

انتهى ما ذكره الرازىّ فتأمل ، ولقد أطلقت لك فى النقل ، لأنه باب غريب ، ويحتاج معه إلى تمييز وفكرة ولتقصر عن الإطالة فوق ما مضى والسلام عليك .

باب أسماء الإشارة

بِذَا يُشَارُ لِلْفَرِيدِ الذَّكَرِ
وَنَحْوَ ذِي وَتِي لَدَى الْأُنْثَى اذْكُرِ

أسماء الإشارة وتحدّ بأنها ما وضع لمشار إليه ، وهى مع استحضارها بالحدّ تتغانى عن الحدّ ، فهى للمذكر الموحد بلفظ واحد ، وهو ذا ، ويقال : ذاء بهمزة مكسورة بعد الألف ، وذائه بهاء بعد الهمزة مكسورة ، واللأنثى يشار بألفاظ وهى: ذى وتى ، ونحوهما تَا وذِهْ وتِهْ بإسكان الهاء فيهما ، أو كسرها أو إشباعها ، أو إشباعها وصلا وسكونها وقفاً ، أو ذى بالياء وصلًا ، وذه بالهاء وقفاً ، أو ذات مبنيّة على الضم .

وأصل ذا : هل ثلاثى وضعاً أم ثنائى أم الألف زائدة ، وهل المحذوف عينه أو لامه ؟ وهل وزنه فعل بالتحريك أم بالسكون ؟ وهل هو من باب طوى أم من باب حىّ أقول وسنذكر طرفاً من ذلك إن شاء الله .

وَلِلْمُذَكَّرَيْنِ ذَانِ ذَيْنِ
وَلِلْمُؤَنَّثَيْنِ تَانِ تَيْنِ

يُشار للمثنى المذكر بذان بالألف فى الرفع ، وبذين بالياء فى الجرّ والنصب ، ولمثنى المؤنث تانِ رفعاً ، وتين نصباً وجرا ، وقد يجوز ذان وتان بالألف رفعاً ونصباً وجرًّا ، ومختلف فى : هل هما صيغة أم تثنية ؟ وسيأتى ذلك فى بابه إن شاء الله تعالى .

وَالْجَمْعُ مُطْلَقًا لَهُ أُولَاء
وَمِنْ لُغَاتِهِ أُولَى أُولَاء

الجمع مطلقاً أى سواء كان مذكراً أو مؤنثاً ، عاقلا أو غير عاقل ، فقد يشار إليه بكلمة أولَاء بضم الهمزة الأولى وكسر الأخيرة ، والواو زيدت بعد الهمزة رسماً لا لفظاً ، وسيأتى ذلك إن شاء الله فى بابه نحو : ﴿ أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون ﴾ وكقول القائل :

ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ منزلة اللِّوى والعيش بعد أولئك الأقوام

ومجيئها فيمن يعقل أكثر وفيها لغات أخر : أولى مقصورة وأولاء ممدودة مع إشباع ضمة الهمزة الأولى ، وأولائن بزيادة نون بعد الهمزة الأخيرة ، وأُولاء بضم الهمزتين ، وهُلّا بإبدال الهمزة هاء وهُولاء بإشباع ضمة الهاء ، وأولّا بالقصر والتشديد حكاه بعض أهل اللغة ، وأشار بأن من لغاته التى ذكرها فى النظم أى بعض لغاتها دلالتها على ما فيها من غير المذكور فتأمل .

وَاقْرِنْهُ فِى الْبُعْدِ بِكَافٍ وَحْدَهُ
أَوْ مَعَ لَامٍ لَمْ يَزِدْهَا عِنْدَهُ

المشار إليه رتبتان : قربٌ وبعدٌ ، فالقريبُ يشار إليه باسم الإشارة مجرداً عن زيادة بعده ، فتقول : ذا وذان وأولاءِ ، والبعيد يزاد كاف الخطاب وحده أى مجرّداً عن اللام فتقول : ذاك ﴿ فذانك برهانان من ربك ﴾ ﴿ وأولئك هم المفلحون ﴾ .

وقد يكون باللام قبل الكاف نحو : ﴿ ذلك ليعلم أنى لم أخنه بالغيب ﴾ ، وقد سمع ألك بالهمزة عوض الدال ﴿ وَما تِلْكَ بِيَمِينِكَ يا موسى ﴾ وتلحقهما

الحروف التى هى علامة التثنية أو الجمع ، مذكراً أو مؤنثاً فتقول : ذاك ذاكما ذاكم ذاكنّ ، وذلك ، ﴿ ذٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي ﴾ ﴿ ذٰلِكُمُ اللهُ رَبِّي ﴾ ﴿ فَذٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾ فاللام لغة الحجازيين ، وبها ورد القرآن العظيم ، وبغير اللام لغة مشهورة لبنى تميم .

ومن النحاة من يزعم أن المراتب ثلاث : قريبة مجرّدة منهما ، ومتوسطة مجرّدة من اللام ، وبعيدة قد زيدتهما ، والأولى أصح ، لما قد ثبت أن الحجازيين لا يستعملونها مجردة عن اللام ، والتميميّين لا يستعملون اللام معها ، وغير ذلك من القول ، نضرب عنه صفحاً طلباً للإيجاز .

ثم إن أسماء الإشارة قد تزاد قبلها هاء للتنبيه فتقول : هـذا وهذان ، وهاتانِ وهؤلاء ، ويمتنع دخول ها إذا كان اسم الإشارة قد زيد بعده اللام ، فلا تقول : هذا لك ، ويجوز زيادتها مع الكاف وحدها كقوله :

رأيت بني غـبراء لا يعرفونني
ولا أهل هذاك الطراف الممدد

ولكنه أقل من المجرّد منهما ومختلف فى جوازها مع المقرون بالكاف فى التثنية والجمع ، نحو : هذانك ، وهاتانك ، وهؤلائك ، والأصح جوازه لورود السماع به كقوله :

* من هؤليائكن الضال والسمر *

وَالكافُ لَمْ يَلْحَقْ سِوَى بِذِى وَتِى
وَتَا لَدَى الَّتِى بِهَا كَتِى أُتِى

يمتنع دخول الكاف فى بعض ما يشار به المؤنث الواحدة ، وهو المراد

بالذى أتى به مثل : تى فهو ممتنع فى ذى وأخواتها ، إلا ما استثنى من ذلك وهو ثلاثة : ذى وتى وتا ، فيقال : ذيك وتيك وتلك بكسر تائيهما ، وتيلك بكسر التاء مع الياء قليل ، وتَيْلِك وتَلْك بفتح التاء فيهما وتالك .

وَاللَّامُ مِنْ بَعْدِ الْمُثَنَّى مُفْتَقَدْ
وَلا يَلِي ذِى وَأولى حَيْثُ يُمَدّ

اللام يدخل فى كل موضع يسوغ فيه دخول الكاف ، لأنه مقترن به حتماً ، وقد يختص الكاف بموضع لايدخلها اللام ، وهى فى المثنى نحو : ذانك وتانك ، وبعد ذى فقد يقال : ذيك ، ولا يقال : ذلك ، كما يقال : تلك وأولاء الممدود فيقولون : أولئك بغير لام ، وأما المقصور فيقال فيه : أولالك باللام جائز ، فهذه ثلاثة مواضع يمتنع دخول اللام فيها ، والرابع ماقبله ها التنبيه وقد مضى .

هُنَا وَهَا هُنَا لِمَوْضِعِ دَنَا
وَالْكافُ فى الْبُعْدِ بِذَيْنِ اقْتَرَنَا

يشار إلى المكان الدانى أى القريب بهُنا بضم الهاء ، وها هنا بزيادة هاء للتنبيه قبلها ، وفى البعد يزاد فيهما الكاف آخراً فيكون هناك وها هناك .

أوْ بِهُنَالِكَ ائْتِ أوْ بِهَنَّا
هِنَا هِنَاكَ هَا هِنَاكَ هِنَّا

ويزاد هنا قبل الكاف لاماً فيكون هنالك ، ويشار فى معنى ذلك أيضاً بكلمة هَنَّا بفتح الهاء مشدّدة النون ، وهِنَا مخففة مع كسر الهاء وتزاد الكاف فيكون هِناك ، وهاء للتنبيه فيكون ها هناك ، وتشدد نونها فيكون هِنَّا مع بقاء كسرة الهاء .

أوْ نَحْوُهُنَّ وَلَهُمْ قَوْلَانِ

فِيمَا حَكَوْا مِنْهُنَّ لِلزَّمَانِ

أشار بكلمة : نحوهنّ إلى عدم الحصر فى المذكور ، فقد يشار إلى البعيد أيضاً بكلمة ثَمَّ بفتح الثاء نحو : ﴿ أينما تولُّوا فثَمَ وجهُ اللهِ ﴾ أى هُنَالِكَ ، وكذلك هَنَّتْ بفتح الهاء وتشديد النون وسكون التاء ، وكما يقال هَنَّا بتشديد النون مع فتح الهاء وكسرها، فقد يزاد قبلها هاء للتنبيه وبعدها الكاف فيكون: هَنَّاكَ ، هِنَّاكَ ، هَاهَنَّاكَ ، ها هَنَّا هاهِنَّا ، وهاهِنَا بكسر الهاء مع تخفيف النون وزيادة اللام أيضاً هَنَّالِك ، هِنَّالِك ، هِنَالك ونحو ذلك ، وجرى العمل فى هذا الباب على اختيار التقسيم فى الإشارة إلى مرتبتين فقط ، وهو اختيار ابن مالك فى ألفيَّتِهِ وتسهيله خلافاً لابن الحاجب فى كافيته ، فقد جعل المتوسط ما بالكاف وحدها ، وباللام والكاف للبعيد ، والخلاف بين النحاة شهير .

واختلفوا أيضاً فى أنه هل يشار إلى الزمان بشىء مما ذكرناه للمكان ، فذكر ذلك عن بعضهم فى : ﴿ هنالك ابتلى المؤمنون ﴾ وفى قول القائل :

وقتُ إليه باللِّجام مُيسَّرًا هنالِك يجزينى لذى كنت أصنع

وفى هنالك كقول الشاعر :

وإذا الأمور تعاظَمت وتشابهت فهناك يعترفُون أيْن المَفْزع

وفى هَنَّا كقوله :

حنَّت نوارُ ولات هَنَّا حنَّتِ وبدا الذى كانت نوار أجَنَّتِ

باب الموصول الاسمى

وَالاسْمُ مَوْصُولاً يَكُونُ كَالَّذِى
ومن لُغَـاتِهِ لَذَى الَّذَّ الَّذِ

الموصول يستغنى عن الحدّ لضبطه بالعد ، وهو : اسمىّ وحرفى .

وحدّ ابن مالك الاسمىّ فى التسهيل بأنه : ما افتقر أبداً إلى عائد أو خَلَفه ، وجملة صريحة أو مؤولة .

وحدّه ابن الحاجب بأنه : ما لا يتم جوازاً إلا بصلة وعائد .

واحترز ابن مالك بكلمة أبداً من النكرة الموصوفة بجملة ، فإنها تفتقر حال صفتها إليها وإلى العائد ، واحترز بالعائد من : حيث وإذ ونحوهما ، والمفتقرات إلى الجمل . وأشار بِخَلَفِهِ إلى ما ورد من الربط بالظاهر ، وسيأتى إن شاء الله .

وحدّ الحرفىّ فى التسهيل بأنه : ما أُوّلَ مع ما يليه بمصدر ، ولم يحتج إلى عائد ، وهو خمسة : إن وما وإنّ وكى ولو .

ثم إن الموصول الاسمىّ لمفرد مذكر أو مؤنث أو مثنى أو مجموع ، فالأول له الذى ، وَفيه لغات : بقاء كسرة مع حذف الياء ، والثانية سكون ذاله . وقد تشدّد مضمومة أو مكسورة ، وبتشديد الياء فتقول : الذى ، وبتخفيف اللام فيكون لذى .

وَكَالَّذِى الَّتِي لِأُنْثَى وَمَعَا
تَثْنِيَةٍ مِثْـلَ الْمُثَـنّى وَقَعَـا

التى للأنثى مثل الذى للذكر ، وما للّذى فى اللغات فهو أيضاً للتى ، وهما

لدى المثنى كالمثنى . أى يزاد بعدهما علامة التثنية التى هى الألف والنون ، فيقال : الرجلان اللذان ، والمرأتان اللتان ، بحذف ياء الذى والتى ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وَالْيَا أَزِلْ وَالنُّونَ شَدِّدْ إِنْ تُرِدْ
وَالشَّدُّ فِي ذَانِ وَتَانِ قَدْ يَرِدْ

وكان قياسهما لدى التثنية الذَيَانِ والتَيَانِ ، فحذفت ياؤهما ، ومختلف فيهما وفى ذانِ وتانِ ، هل هما تثنية أم صيغة مرتجلة ، والثانى أرجح ، والأول ظاهر كلام ابن مالك فى الألفيَّة فى الذاى . وسيعاد إن شاء الله فى بابه وتشدّد النون من اللّذانِ والتّانِ ، وذان وتان جوازاً متّفقاً عليه مع الألف نحو : ﴿ فذانِك بُرْهَانَانِ من ربك ﴾ فى قراءة أبى عمر وابن كثير ، ومختلف فيه مع الياء ، وقد حكى عن ابن كثير أنه قرأ : ﴿ ربّنا أرنا الذيّ أضلانا ﴾ بالتشديد .

وَلِلْمُذَكَّرِينَ بِالَّذِينَا
جِيءَ وَقَلَّ رَفْعًا الَّذُونَا

ويجمع المذكرين الذين فى الرفع والجرّ والنصب ، وقد يقال فى الرفع : الذون بالواو لغة لهذيل مشهورة ، فإنهم يقولون : نصر الذون آمنوا على الذين كفروا ولم يرد فى القرآن إلا بالياء ، وقد روى عن بعضهم عن عقيل أيضاً ، كما روى فى ذلك عن هذيل .

وَإِنْ يَطُلْ وَصْلٌ أَجِزْ إِنْ يُنْبَذَا
نُونَ الَّذِينَ وَاللَّتَانِ وَالَّذَا

حذف نون الذين فى جمعٍ أو تثنية ، وكذلك اللتان جائز حذفه كما فى قوله :

أَبَنِى كُلَيْبا إِنَّ عَمَّىَّ اللَّذَا
قَتَلَ الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَا

وفى الجمع كقوله :

وَإِنَّ الَّذِى حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ
هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَاأُمَّ خَالِدِ

وحذف النون فى ذلك لطول الصلة، وخصه قوم بالاضطرار، وقال بعضهم : إنها لغة بنى الحارث بن كعب ، والله أعلم .

وَمِثْلُهَا اللَّائِينَ وَاقْبَلِ الْأُولَى
لَدَى الْفَرِيقَيْنِ كَذَا اللَّاء اجْعَلَا

اللَّائِين مثل الذين بالياء رفعا وجرًّا ونصبًا ، وقد ترفع بالواو كالذين كقوله : هم اللَّاءون فكُّوا الغلَّ عنّى

ومثل الذين يجىء أيضاً الأولى بالقصر ، والأولاء بالمدّ ، وقد يكون ذلك لجماعة المؤنث ، لكن الأول هو الأكثر ، وقد جمعها قول القائل :

وتُبْلِى الأولى يَسْتَعْلِمُونَ على الأولى
تَرَاهُنَّ يوم الروع كالحِدَإِ القُبَّل

واللَّاء بعكس ذلك ، فإنه للإناث على الأكثر ، وقد يكون للمذكرين قليلاً ، والمراد بنحوه إشارة إلى ما فيه من لغاته وهى اللائى بإشباع الهمزة ، واللَّاىِ بياء مكسورة مع حذف الهمزة ، واللاى بسكون الياء .

وَلِجَمَاعَةِ الْإِنَاثِ اللَّاتِي
مَعْ مَا يُضَاهِى اللَّاتِ كَاللَّوَاتِ

ولجماعة المؤنث اللاتى ، كقوله جلّ وعزّ : ﴿ واللّاتِى يأْتِينَ الفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكم ﴾ مع ما يضاهى اللات ، أى يشابهها فى كونه موضوعاً لهنّ ، وهو اللات بغير ياء ، واللّوَاتِ واللواتى بإشباع كسرة التاء . واللّوا واللوايا واللا .

وَسَاوِ مَا مَضَى بِمَنْ لِمَنْ عَقَلْ
أوْ حُكْمِهِ وَمَا لَهُ العَكْسُ انْجَعَلْ

ومن يماثل ما مضى أى فى صلاحيته للفرد المذكر والمؤنث ، والمثنى فيهما والمجموع منهما ، ويختص به العاقل نحو : ﴿ ومِنْهم مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْك ﴾ أو ما فى حكمه بالحمل عليه كقوله تعالى: ﴿ومن أضل ممن يَدْعُو من دُونِ الله من لا يَسْتَجِيبُ لَه ﴾ فعبّر عن الأصنام بمن لتنزيلها منزلة العاقل ، أو المختلط بالعاقل كقوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ أن الله يُسَبِّحُ لهُ مَنْ فى السَّموات وَالأَرْض ﴾ أو المقترن به نحو : ﴿ ومنهم مَنْ يَمْشِى عَلى أربعٍ ﴾ قيل : وأجاز قطرب وقوعها على غير عاقل بلا شرط . واستدل بما لا حجة فيه ، وما هو بعكس مَنْ ، لأن يختص بغير العاقل نحو : ﴿ والله خَلَقكم وما تَعْملون ﴾ وليس هُوَ بعكس من فى صلاحيته للإفراد والتثنية ونحوهما ، فهو وما بعده له من الحكم فى ذلك ماتقرّر لمن ، والله الهادى .

وَوَصْفُ عَاقِلٍ بِمَا لَا يَمْتَنِعْ
وَأَلْ وَذُو الطائىّ مُطْلَقاً وَقَعْ

قد يكون ما لوصف العقلاء أيضاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ فانكِحُوا ما طَابَ لكُم مِن النِّساء ﴾ فى موضع من طاب ، ثم إن أل وذو عند طيئ يكونان مطلقاً ، أى للمذكر والمؤنث ، والمثنى والمجموع ، والعاقل وغيره . فكلمة مطلقاً تعمهما ،

ولما كان حكمهما واحدا جاز إفراد وقع بمعنى وقعا كقوله جل وعز: ﴿والله ورسوله أحقُّ أن يُرْضُوه﴾ فى موضع يرضوهما ، ويحتمل تأويلًا آخر ، أن يراد بكلمة مطلقاً بالواو فى رفعها ونصبها وجرّها ، لا يختلف على حال كما هو الأشهر ، فهى مع ذو لها تأويلان فى إعرابها ، وكونها مع إفراد وجمع وغيره ، وعاقل وغيره ، ومع أل تحتمل تأويلًا واحداً وقد مضى ، فاللفظ يحتمل تأويلين وكلاهما مراد به لا أحدهما .

فأمّا أل فهو من الموصولات على أشهر ما قيل فيه ، وإلا فمذهب الأخفش أنه لا يكون موصولا ، وللنحاة فى ذلك مجال يطول ذكره ، ولأجل وصلها يصلح استناد الصفة إليها كما فى قول حاتم :

وَيَوْمٌ تَظَلُّ الخيل والراكبونها
صِيَاماً لِغَيْرِ اللهِ والسَّيْفُ مُفْطِرُ

تقول : جاءنى القائم والقائمة والقائمان إلى آخرها ، وجاءنى ذو قام وذو قامت ، وذو قاما ، وذو قامتا إلى آخر ذلك .

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ ذُو وَذَاتُ
كَاللَّتْ أَتَتْ وَكَاللَّوَا ذَوَاتُ

بعضهم أى بعض طيئ أعرب ذو بالحركات الثلاث كإعراب ذو التى بمعنى صاحب ، فيقول : زيد ذو قام . ومررت بذى قام ، ورأيت ذا قام ، وبعضهم يجعل ذاتُ بضم التاء مكان اللّتْ بسكون التاء لغة فى التى ، وقد مضت ، ويجعل مكان اللوا الجماعة المؤنث ذوات بضمهما أيضاً ، وقد أعرب بعضهم ذات وذوات إعراب مسلمات .

وَبَعْضُهُمْ تَثْنِيَةً أَبَاحَ لَكْ
فِي ذُو وَهَكَذَا لَدَى جَمْعٍ سَلَكْ

واختلفوا فى هل يجوز تثنية ذو وجمعه غير ما مضى ؟ وممن روى ذلك ابن عصفور والنّهرىّ وابن السّراج فتقول : ذوان قاما وذوون قاموا ونحو ذلك .

وَمِثْلُ مَا أَىٌّ وَقَدْ تُؤَنَّثُ
بِالتَّا وَغَيْرُ ذَا نُدُوراً يَحْدُثُ

أىٌّ من الأسماء الموصولة ، وهى مثل ما فى كونها صالحة لمعنى الذى والتى ومثناها وجمعها ، نحو : أعجبنى أيهم قام ، وأيهما قامت وأيهنّ قامت ونحو ذلك ، وقد تلحقها التاء إذا أريد المؤنث بها قال بعضهم وهو الأشهر : أعجبنى أيتهنّ قامت .

وحكى ابن كيسان أن أهل اللغة يثنونها ويجمعونها ، هكذا رفعه عنه الرازى ، ولم أجده عن غيره ، وعلى قياسه فيقال : جاء إيّاهم قام وإيّاهما قامت ، أو إياها أو إيوم قام ، وإذا صحّ فهو نادر ضعيف ، والفصيح الأول ، وهو الوارد فى التنزيل : ﴿ قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا ﴾ وقوله : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمٰنِ عِتِيًّا ﴾ وإعرابها الضم بناء كما فى الآية ، أو معربة مطلقاً ، وليس هنا موضع الكلام عليها .

وَإِثْرَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ مَنْ مِثْلَ مَا
ذَا لَيْسَ مُلْغًى وَالْمُشَارُ مُعْدَمَا

من الموصولات أيضاً ذا بشروط :

الأول : أن تكون بعد ما أو من الاستفهاميتين ، ومختلف فى وقوعها بعد مَن .

الثانى : أن لا توضع قبل المشار إليه ، فتقول : ماذا ومَنْ ذا ، كما تقول : ما هذا ومَنْ هذا .

الثالث : أن لا تكون ملغاةً ، ولها فى ذلك وجهان :

أحدهما : أن تتركب مع ما أو من فيكونان اسماً واحداً موصولاً .

ثانيهما : يكونان نكرة موصوفة بمعنى شىء ويحتملهما ، لقول القائل :

* دَعى ماذا علمت سأتقيه *

أى الذى أتقيه أو شيئا أتقيه . ويظهر وصلها فى مثل قراءة من رفع العفو فى قوله جل وعز : ﴿ ويَسْألونَكَ مَاذَا ينفِقُونَ قُلِ العفوُ ﴾ .

وَكُلُّهَا ذُو عَائِدٍ وَذُو صِلَهْ
وَجُمْلَةً أَوْ شِبْهَهَا تَأْتِي الصِّلَهْ

كلها ، أى كل هذه الموصولات تفتقر أبداً إلى صلة وإلى عائد نحو : مررت بالذى قام أبوه ، فالضمير هو العائد ، وغيره مما تلا الذى هو الصلة ، والصلة تكون جملة وهى إما فعلية كما مرّ ، وإما اسمية نحو : جاء الذى أبوه قائم ، أو شبهها ، وشبه الجملة هو الظرف نحو : جاء الذى عندك ، أو الجار والمجرور نحو : جاء الذى فى الدار ، وتشبيههما بالجملة لما يتضمنانه من تقدير استقر عندك أو نحو ذلك .

وَاشْتَرِطِ الْوَمَا وَلِلْخُلْفِ انْسِبِ
تَعَجُّبِيَّةً وَذَاتَ الطَّلَبِ

وللصلة شرطان : أحدها : أن تكون تامة ، فلا يجوز : جاء أبوه ، وهذا ظاهر .

الثانى : أن لا تكون تعجبية ، فلا تقول : جاء الذى ما أحسنه ، خلافاً لبعضهم ، وهو مذهب ابن خروف ، ولا يجوز كونها طلبيّة على الأصح ، فلا تقول: جاء الذى اضربه أولا تضربه ، خلافاً للكسائى فيهما ، والمازنى فى الدعاء الذى بلفظ الخبر نحو: جاء الذى رحمه الله ، ويلزم الكسائى موافقته . واللفظ إن لم يكن طلبيًّا فهو خبرى مطلقا ، فهما قسمان عند أهل المنطق لا ثالث لهما ، والطلب أمر ونهى ودعاء وعَرض ، أو تخصيص ونحو ذلك ، قال ابن عقيل فى شرحه الخلاصة : واحترز بالخبرية عن غيرها ، فلا يجوز : جاءنى الذى أضربه خلافًا للكسائى ولا جاءنى الذى ليتَه قائما خلافًا لهشام انتهى .

قلت : إن كان مراده منع جواز المنفىّ كمنع الطلبى فهذا لا يستقيم لقول الله عزّ وجل :﴿ هو الله الذى لا إله إلا هُو عالِمِ الغَيْبِ والشَّهادة ﴾ فقد أتى بالنفى صلة للذى ، ولا أرى مانعًا لجواز المنفى تبعا لابن هشام فى ذلك ، فيجوز : جاءنى الذى ليسَ أبوه قائما ، سواء انتقض النفى بإلا كما فى الآية ، أو لم ينتقض كما فى الأمثال ، إذ لا فَرْقَ بينهما بحال ، وليس هنا موضع للبسط والشرطية جائزة نحو : ﴿ ومِنْهم مَنْ إن تأمنْهُ بدِينار ﴾ الآية .

وَامْنَعْ إِذَا اسْتَدْعَتْ كَلَامًا سابقا
وَالشَّرْطَ فِى الْعَائِدِ أَنْ يُطَابِقَا

ويمتنع وصل جملة تستدعى سبق جملة أخرى نحو : جاء الذى لكنه قائم ،

لأن لكن للاستدراك يستدرك من لا شيء محال ، بل تقول : زيد ليس قاعداً لكنه قائم ، وكذلك حتى نحو : جاءنى الذى حتى أبوه قائمٌ ونحو ذلك ، والشرط فى العائد أن يطابق ما قبله وهو ضمير لائق مطابق لما قبله ، من مفرد أو مثنى أو مجموع ، مع تذكير أو تأنيث نحو : جاء الذى قام أبوه ، والتى قام أبوها ، والذان أو اللتان قام أبوهما إلى آخرها .

وقد ورد الربط بالظاهر نادراً قليلا نحو : أبو سعيد الذى رويت عن الخدرى ، والحجاج الذى رأيت ابن يوسف ، وقول القائل :

* سعاد التى أصفاك حبّ سعادًا *

أى حبها ، وقول آخر :

إن جُمْلَ التى شُغفتَ بجُمل ففؤادى ـ وإن تأت ـ غير سالِ

قال : شغفت بجمل موضع شغفت بها .

وَاخْصُصْ بِأل صَرِيحَةَ الصِّفَاتِ
وَمُعْرَبُ الأَفْعَالِ نَزْرًا آتِ

المراد هنا بالصفات الصريحة أى الخالصة الوصفية ، وهى اسم الفاعل كما مضى واسم المفعول نحو : المضروب غلامه زيد ، والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو : الكريم أبوه زيد خلافاً لمن منعها . واحترز بالصريحة من غير المشتق نحو : أسَد إذا وصف به .

ومما تغلب عليه الاسمية نحو : أبطح وأجرع وصاحب ، نحو : الولد والصاحب ، فإن هذا كله لا يصلح كونه صلة لِأل ، فإنّ أل معه يكون حرف تعريف ، وهى قليلة فى معرب الأفعال ، وهو الفعل المضارع كقول القائل :

ما أنْتَ بالحَكَمِ التُرْضَى حكُومتُهُ

وَلَا الأصيلِ وَلَا ذِى الرأى والجدَلِ

ومع قلتها فمختلف فى : هل يقاس عليها أم لا ؟ وهل هى مختصة بالشعر للضرورة أم لا ؟ وفى غير ما نادرة باتفاق كما فى قوله :

من لايزال شاكراً على المَعَهْ فهو حرٍ بعيشةٍ ذات سعهْ

أى على الذى معه .

ذكر حذف العائد

وَإِنْ يَكُنْ عَائِدُ رَفْعٍ مُبْتَدَا
وَالْخَبَرُ الَّذِي يَلِيهِ مُفْرَدَا
فَالْحَذْفُ مُطْلَقًا لَدَى أَيٍّ سَنَحْ
وَفِي سِوَاهَا إِنْ يَطُلْ وَصْلٌ يُبَحْ

العائد إما أن يكون ضميرًا مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، ولا خفاء في ذلك .

والمرفوع إمّا أن يكون مبتدأ ، وإمّا أن يكون فاعلا ، وهنا نذكر حكم الأول منهما وهو المبتدأ ، ولم نتعرض لذكر ما يكون فاعلا لأنا نذكر مواضع جواز حذف العائد ، والفاعل لايجوز حذفه نحو: الزيدان اللذان قاما ، والزيدون الذين قاموا ونحو ذلك ، وإن كان مبتدأ فإمّا أن يكون خبره مفردًا أو لا ، فإن كان غير مفرد فلا يجوز حذفه ، هكذا ذكره الرّازى . وينسبه للفريقين : الكوفيين والبصريين ، وكذلك اشترطه ابن عقيل ، ولم أفهم ذلك من كلام ابن مالك فى الخلاصة ، وعلى قياسه فلا يقال : جاء اللّذانِ قائمان ، ولا الذين قائمون ، بل كما قال الله : ﴿ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ، وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ، وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴾ بإثبات العائد .

وإن كان خبر المبتدأ مفرداً ، فإمّا أن يكون بعد أىّ أو بعد غيرها من الموصولات ، فإن كان بعد أى فحذف العائد جائز مطلقاً، أى سواء كانت الصلة قصيرة أو طويلة نحو : مررتُ بأيّهم قائم ، ورأيت أيهم أبو غلام هو جالس .

ومعنى سنح : أى عرض ، والمراد أنه غير لازم ، وإن كان العائد المبتدأ خبره مفرداً وهو مع غير أىّ ، فإمّا أن تكون صلة طويلة أو قصيرة ، فإن كانت طويلة فحذف العائد مباح ، أى جائز كقول الله جلّ وعزّ : ﴿ وهو الذى فى السماء إلهٌ وفى الأرض إلهٌ ﴾ والتقدير الذى هو فى السماء إلهٌ ، وكقولهم : ما أنا بالذى قائل لك سوءًا ، وإن كانت الصلة قصيرة فهى المراد بقوله :

وَبَعْضُهُمْ جَوَّزَ ذَاكَ مُطْلَقَا
لَكِنْ جَوَازُهُ بِشَرْطٍ مُنْتَقَى

بعضهم : أى بعض النحاة وهم الكوفيون ، أجازوا حذف العائد المبتدأ المفرد الخبر مطلقاً ، أى بغير اشتراط طول فى الصلة كما ذكر عن البصريين . وأكثر النحاة يختارون الجواز بشرط ، وهو الطول ، وقد سمع الحذف مع قصر الصلة كما قيل :

مَنْ يُعْنَ بالحمد لَمْ ينطق بما سَفَهٌ
ولا يَجِدْ عن سبيل المجد والكرم

برفع سفه على أنه صلة لما ، والعائد محذوف . وقرأ بعض السلف : ﴿ تماماً عَلَى الَّذِى أَحْسَنُ ﴾ .

وَحَذْفُ عَائِدٍ بِفِعْلٍ مُنْتَصِبْ
شَاعَ وَنَزْرٌ إِنْ بِوَصْفٍ يَنْتَصِبْ

ثم إن كان العائد منصوباً فلا يخلو من أن ينصب بحرف أو بغيره ، فإن كان بحرف فلا يجوز حذفه ، ولذلك لم نتعرض لذكره ، فإن الإثبات هو الأصل والحذف مواضع مذكورة ، ومثال المنصوب بحرف : رأيت الذى إنه فاضل

وإن كان منصوباً بغير الحرف ، فإمّا أن يكون بفعل أو بصفة ، فالمنصوب بفعل حذفه شائع كثير كقول الله جل وعزّ : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رسولاً ﴾ فحذف الضمير من بعثه وكقوله تعالى : ﴿ وَخَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَاماً ﴾ والأصل عملته . وإما أن يكون منصوباً بصفة ، وهو إما صلة ألْ وسيأتى ذكره وإمّا صلة غير ألْ فحذف العائد معه قليل كقوله :

* ما الله موليك فضل فاحمدنه به *

والأصل ما الله موليكه .

وَإِنْ يَكُنْ ذَا الْوَصْفِ مَوْصُولاً بِأَلْ
فَلا يُبِيحُ جُلُّهُمْ أَنْ يُخْتَزَلْ

هنا ذكر أنه إذا كان الوصف الناصب للعائد صلة لِأَلْ ، فلا يجوز جلُّهم أى جل النحاة ، لا يحل أن يختزل العائد ، أى يحذف ، وجلُّ الشىء مَعْظَمُهُ ولم يقل كلهم لئلا يتوهّم الاتفاق على منعه ، فإن بعضهم يرى جواز نحو : جاء الضاربُ زيد ، برفع زيد على أنه فاعل مفعوله هو العائد المحذوف ، وهو فى المعنى فاعل جاء . وأصله جاء الضارب له زيد . وأنشدوا فى ذلك :

ما المستفزُّ الهوَى محمودَ عاقبةٍ ولو أتيح له صَفوٌ بلا كدر

معنى البيت استفزّه الشىء استخفه ، قال الله تعالى : ﴿ وإنْ كادُوا لَيَسْتَفِزُّونك ﴾ والمفعول هو العائد المحذوف ، والهوى هو الفاعل ، وأتيح بالتاء أى قدر .

وَحَذْفَ مَخْفُوضٍ بِوَصْفٍ ذِي عَمَلْ
جَوِّزْ وَفِي مَخْفُوضِ حَرْفٍ يُحْتَمَلْ

العائد إن كان مخفوضاً ، فإمّا أن يجر بحرف أو اسم ، فأما الحرف فسيأتى ،

وأما الاسم فإما أن يكون صفة أو غيرها ، فإن لم يكن صفة فلا يحذف نحو : جاء الذى قام أبوه ، وإن كان صفة ، فإمّا أن تكون ذات عمل أولا ، فإن لم تكن ذات عمل فلا يحذف العائد نحو : جاء الذى أنا ضاربه أمسِ ، وقام الذى أنت مضروبه أو نحو ذلك .

وإن كانت الصفة ذات عمل فيجوز حذف العائد ، ومعنى كون الصفة عاملة هو فى اسم الفاعل أن يكون للحال أو الاستقبال وغير ذلك من تفصيله موضع ذكره كتب النحو ، فمن يشأ ذلك فليطلبه ، فإن غرضنا هنا الاختصار .

ومثال حذفه منصوباً باسم الفاعل عامل قوله تعالى : ﴿ فاقْضِ ما أنْتَ قاضٍ ﴾ أى قاضيه ، وأما العائد المجرور بحرف ، فإنه يحذف بشروط ذكرها فى قوله :

إنْ جَرَّ ذَا المَوْصُولَ أوْ مَا وُصِفَا
بِهِ وَفِي تَعَلُّقٍ مَا اخْتَلَفَا

ويجوز حذف العائد المجرور بحرف بشروط :

الأول : أن يتجر الموصول .

الثانى : أن يدخل الجار على الموصوف بالموصـــول ، إن لم يدخل على الموصول بنفسه .

الثالث : أن يتحد الحرف الجار لفظا .

الرابع : أن يتحد معنًى .

وهذا كله معنى المصراع الأوّل من البيت ، وذا من قوله : إن جرّ ذا إشارة إلى الحرف الجار لفظاً ، وكذلك معنًى ؛ لأن الباء فى كونها للإلصاق مثلا هى غير التى هى للسببيّة : وإن اتفقا لفظاً .

الخامس : أن لا يختلفا فى التعلق .

ومثال مستكمل شروط الجواز قوله :

وقد كُنتُ تُخْفِي حُبَّ سَمْراء حِقْبَةً
فَبُحْ لان منهـا بالذى أنت بائح

أى بائح به : ومثـال ما يدخل فيه حرف الجار على الموصوف بالموصول تقول : مررت بالرجل الذى مررت .

ومثال عادم الشرط الأول : مرّ الذى مررت به .

وكذلك فى الثانى : فرح الرّجل الذى فرّحت به .

ومثال عادم الثالث : مررت بمن مرّ معك .

وعادم الرابع : ذهب بمن ذهب بك ، وفى كون إحـدى البائين للتعدية ، والأخرى للسببيّة .

ومثاله إذا اختلف الخامس : هلك زيد بما فرّحتُ به ، فالباء للسببيّة فيهما لـكن الأولى متعلّقة بهلك ، والأخرى بفرح ، وقد جاء الحذف مع غير استـكمال الشروط نادراً كقول حاتم :

ومِن حَسَـدٍ يجور علىّ قومى وأىّ الدّهْر ذُو لَم يحْسُدُونى

أى فيه.

وَالْحَذْفُ غَيْرُ جَائِزٍ فِيما مَضَى
كُلًّا إِذَا كَانَ يُفِيتُ الْغَرَضَا

وهذا شرط فى جواز حذف العائد المجرور وغيره ، وهو أن لا يفوت به الغرض من أجل ليس أو غير ذلك ، كما إن وقع العائد المبتـدأ بعد لولا نحو : جاءنى

الذى لولا هو لأكرمتك ، أو أن يكون معطوفاً نحو: جاء الذى هو وزيد قائمان أو أن يكون معطوفاً عليه فى الأكثر نحو : جاء الذى هو وزيد فاضلان ، أو أن لا يبقى على حذف العائد دليل لصلاحيّة ما بقى بعد الحذف ، لأن يكون صلة كاملة ، وذلك إذا كان الخبر جملة أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو : أعجبنى الذى هو يقوم ، والتى هى عندك . ومن هو فى الدار .

هكذا اشترطه ابن مالك فى الخلاصة فى مواضع منع جواز حذف العائد المرفوع المبتدأ ، وفيه تسامح ، لأن هذه المواضع لا يمتنع الحذف فيها ، وليس مراده هو منع ذلك ، ولكن معناه إذا احتمل الكلام الحذف والإثبات لم يتعين المحذوف نحو : جاء الذى هو أبوه منطلق جاء الذى أبوه منطلق ، وليس هذا يختص بالمرفوع ، بل متى كان فى الصلة ضمير آخر يصلح عوده على الموصول ، نحو : جاء الذى ضربته فى داره ، فلا يجوز حذف الضمير المنصوب بضربت ، ولا المجرور فى نحو : مررت بمن مررت به فى داره ، ولا المنصوب المحصور بإلّا نحو : جاء الذى ما ضربت إلّا إيّاه ، ولا المجرور المحصور : مررت بمن ما مررت إلّا به ، وكذلك المرفوع المحصور نحو : ﴿ هُوَ اللهُ الَّذِى لا إِلٰهَ إِلّا هُوَ ﴾ وقس على هذا ما شابهه .

باب فى آلة التعريف

عُرِّفَ بِأَلْ حَرْفًا أو اللَّامِ فَقَدْ
لِلْعَهْدِ وَالْبَيَانِ وَالْجِنْسِ وَرَدْ

اختلف فى آلة التعريف الموضوعة له ، فقال الخليل : أَلْ والهمزة معه همزة قطع ، وروى عن سيبويه فيها قولان :

أحدهما : أنها ثنائية وضعاً لكن ألفها ألف وصل .

ثانيهما : أنها اللام وحدها .

وليس هنا موضع إطالة ، فنذكر الترجيح بينهما ، فليطلب من المطولات وهى عهدية ، وذلك أن يتقدم ذكر مصحوبها نحو : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ أو بحضور كقولك : خذ الكتاب أو أن يكون عَلَما نحو : أدْهَم فى الغار ، وتكون بيانيّة وهى الموضوعة لتبيين الماهيّة نحو : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ وكقولك : اشتريت اللحم .

قال الرّازى : فإن قلت : ما الفرق بين المعرّف بهذه التى للحقيقة نحو : أشترى اللحم ، وبين اسم الجنس النكرة نحو أشترى ، كما قلت ؟

الفرق بينهما كالفرق بين علم الجنس واسم الجنس ، وقد تقدم انتهى .

وتكون جنسيّة وهى إن شملتها كل دون تجوز فهى لشمول الأفراد نحو : ﴿ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِى خُسْرٍ . إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ولذلك صلح الاستثناء بعدها ، وإن خلفتها بتجوز فهى لشمول الخصائص مبالغة نحو : أنت الرجل علماً ومعنى فقد ، أى فحسب .

وَزِيدَ حَتْماً وَاضْطِرَاراً وَلِي
بَعْضًا مِنَ الأَعْلَامِ ذَا تَنَقُّلِ

ثم إنّ أل قد تزاد لغير التعريف ، وزيادتها قد تكون لازمة نحو : الذى على الأفصح ، واللاتى واللات واللا واللاوا ونحوهنّ فى الموصولات ، ونحو : اللات اسم صنم وما أشبه ذلك ، وقد يكون زائداً لضرورة الشعر كقوله :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلاً
وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

بنات أوبر علم جنس مع سيبويه لضربٍ من الكمأة ردىء ، والعلم لا تدخل عليه أل ، وبهذا قال ابن مالك فى الألفيّة خلافاً للمبرّد فى أسماء نكرة وأل فيه تعريفيّة .

وكقول الآخر :

رأيتُكَ لمّا أن عرفت وجوهنا
صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسَ مِن عَمْرو

فى موضع طبت نفساً لِأنّ التمييز واجب التنكير خلافاً للكوفيين ، وقد يلى أيضاً الأعلام المنقولة فهو قسم ثالث ، وزيادته المح الوصف المنقول عنه الاسم نحو : الفضل والحارث فى المنقول من مصدر وصفة ، والنعمان فى المنقول من اسم عين ، وهو من أسماء الدم هكذا مثل به ابن مالك فى الألفيّة ، وذكر أنه مثل به فى التسهيل لما قاربت الأداة نقله .

وَذِى تَلِيهَا أَلْ لِلَمْحِ نَقْلِهَا
وَحَيْثُ لَا لَمْحَ فَقُلْ بِخَزْلِهَا

ذى إشارة إلى الأعلام التى تليها أل، إنما تليها إذا لمح فى ذلك معنى ما نقلت عنه من صفة أو مصدر أو نحو ذلك ، كالحسن نظرًا إلى ما نقل عنه من صفة ، وكالحارث إذا كان فى حال الصغر تفاؤلاً بأنه يعيش ويحرث وما شابه ذلك ، وإن لم يلمح معنى ذلك ، بل نظر إلى كونه علماً ، فإن أل حينئذ تحذف فتقول: فضل وحارث ونعمان وما شابه ذلك ، فذانك وجهان .

وَعَلَمًا يَصِيرُ أَيْضًا مَا غَلَبْ
إِطْلَاقُ أَلْ عَلَيْهِ فِى القَوْلِ الْأَحَبْ

ثم إن من المعرف بأل ما يغلب إطلاق أل عليه وحده دون غيره مما فى معناه ، فيكون بذلك علماً كالمدينة ليثرب ، فإنه إذا أطلق لفظ المدينة بدخول أل عليه لا يفهم غيرها ، وإن كان لغيرها ذلك المعنى موجودًا ، وكذلك إذا قيل : البيت والعقبة ، للبيت الحرام ، وعقبة الله .

وكذلك إن قيل : الكتاب فهو مصنف سيبويه ، هكذا ذكره النحاة ، وأما نحن فإذا قيل : معنا الكتاب فهو كتاب الله تعالى .

ومصير هذه الأسماء ونحوها علماً بدخول أداة التعريف عليه مختلف فيه ، ولكن الأول هو الأشهر ، وبه جزم ابن مالك فى الألفية ، وكذلك القولان فيما علميته بالإضافة للغلبة كابن عباس ، وقد مضى ذكر ذلك فى باب العلم .

ولم تزل ألْ هذه إلا لدى
إضافةٍ على الأعمّ أوْ نِدا

لم تزل أى لم تحذف أل هذه إشارة إلى التى يصير بها الاسم المشترك علماً إلا فى موضعين وهما :

الأول : الإضافة كقولك : هذه مدينة رسول الله ﷺ .

والثانى : النداء : كقولك فى النجم للثريا إذا شئت نداءها : يا نجم ، وفى الصعق : يا صعق . وأشار بقوله : على الأعم إلى أنها قد تحذف فى غيرهما كما حكى من كلامهم : هذا عيوق طالعاً ، والأصل العيوق وهو اسم نجم ، وهذا يوم اثنين مباركاً فيه .

قال الرازى : ومجىء الحال منه فى الفصيح يوضح فساد قول المبرد فى جعله أل فى الاثنين وسائر الأيام للتعريف ، فإذا زالت صارت نكرات انتهى .

باب فى المنقوص والمقصور

مَنْقُوصٌ اسْمٌ لَامُهُ يَاءٌ تَلَا
كَسْراً إِذَا الْيَا لَمْ يَكُنْ مُثَقَّلَا

الاسم إذا كان معتل اللام فله فى ذلك وجهان : كونه منقوصاً أو مقصوراً ، فأما المنقوص فهو اسم لامه ياء خفيفةٌ قبله كسرة ، واشترط أن يكون الياء لازماً لأنه إذا كان ظرفاً ، ولم يكن لاماً كمبدى فهو زائدٌ لا منقوص ، واشترط كونه خفيفاً لأن مشدد الياء لا يكون منقوصاً نحو : علىّ وسخىّ ، لأن وزنهما فَعِيل ، فالياء الأخيرة هى لام الفعل ، والأولى زائدة .

وكذلك نحو : زىّ بالزاء المعجمة كما فى قراءة من قرأ بها فى قوله تعالى : ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا ﴾ والياء فى كلها أصليّة ، فالثانية هى اللام ، والأولى عين ونحو ذلك . ويشترط أن يكون قبل ياءِ المنقوص كسرة ، لئلا يدخل فى ذلك باب ظبى ورأى مما سكن ثانيه فليس هو من هذا الباب ، فتلخّص بذلك حدّ الاسم المنقوص ، فهو مثل الشجى والمرتقى والمصطفى والمستدعى ، إلى غير ذلك من موادّه .

وَاللَّامَ بِالتَّنْوِينِ مِنْهُ عَوِّضِ
إِنْ يَنْحَذِفْ وَصْلاً كَهَذَا مُرْتَضِ

المنقوص نكرة أو معرفة ، فإن كان نكرة فإمّا أن يكون منصوباً أو لا ، فإن كان منصوباً فلامه باق على حالهِ كغيره نحو : رأيت قاضياً ، ورأيت جَوَارِىَ ، وإن كان غير منصوب فاللام محذوف ، ويعوض منه بالتنوين ، وهو

الذى يسمى بنون العوض نحو: هذا قاضٍ ﴿ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾ ﴿ وَمَا لَهُمْ مِنَ اللهِ مِنْ وَاقٍ ﴾.

وإن كان معرفة فاللام لاتحذف لكن لاتظهر عليها حركات الإعراب إلا فى النصب نحو: هذا القاضى، ومررت بالقاضى، ورأيتُ القاضى، بإظهار النصب. هذا كله حكم الوصل على الأكثر، وإلا فقد تظهر للضرورة حركة غير المنصوب كقوله:

وعرق الفرزدق شرّ العروق خبيث الثرى كابى الأرتد

وليس هنا موضع إطالة، فلنقصر، وحكم الوقف سيأتى فى بابه إن شاء الله.

مَقْصُوراً اعْزُ اسماً تَطَرَّفَ الْأَلِفْ

فِيهِ عَلَى الْحَالَيْنِ لَيْسَ يَنْحَذِفْ

الاسم المقصور ما يكون طرفه ألفاً لاينحذف على الحالين، أى وقفاً ووصلاً نحو: الهدى والرحى، والعصا والحصا، والمصطفى، أو المجتبى والمنتقى وعلم جرّا ولم يقل ما يكون لامه ألفاً، لأن بعض ألِفات المقصور قد تكون زائدة للتأنيث وشبهه: كسلمى، ولهذا بابٌ هو أولى به لشرحه، واشترط أنه لا يحذف ألفه مطلقاً أى فى جميع أحواله لئلا يدخل فى ذلك نحو: رأيت زيداً أخا عمرو فإن ألفه تثبت وقفاً فقط.

وَإِنْ يُنَكَّرْ بَدَلَ الْأَصْلِ فَقَدْ

يُجْعَلُ تَنْوِيناً لَدَى وَقْفٍ يَرِدْ

المقصور إما أن يكون ألفه بدلاً عن أصل أولا، والمبدل إما أن يكون نكرة أولا، والنكرة إما أن يكون فى وصل أولا، فأما إن كان ألفه بدلاً عن

أصلٍ وهو نكرة، وذلك فى وصل، فإن ألفه يجعَلُ تنويناً نحو: ﴿ذٰلِكَ الكِتابُ لا رَيْبَ فِيهِ هدًى﴾.

وإن لم يكن بدلا عن أصل فلا ينون نحو: ﴿وما أنزلناه إلاَّ بُشْرى لكم﴾ وكذلك، إن كان معرفة نحو: الهدى والتقى.

وكذلك كل ما يدخل عليه آلة التعريف، وكذلك إن وقف عليه فإنه يرد إلى الألف، ولا يثبت على تنوينه، وسيُعاد القـــول فيه فى باب الوقف إن شاء الله.

باب التأنيث

أُنِّثْ بِتَا أَوْ أَلِفٍ وَقَدِّرِ
تَا إِنْ مِنَ الْعَلَامَتَيْنِ اسْمٌ عَرِى

المذكر هو الأصل ، والمؤنث فرع عليه ، ولذلك احتاج إلى علامة وهو ثلاثة أنواع ، لأن تأنيثه إما بالتاء ، وإما بالألف ، وإما أن يكون عارياً من العلامتين أى لم تلحقه تاء ولا ألف .

فالمؤنث بالتاء وهو الأكثر كفاطمة وخديجة ، ولذلك قدرت التاء مع خلوّ العلامة ، والألف وجهان : القصر والمدّ .

فالمقصور : كسلمَى وسعدَى .

والممدود : كحسناء ، والعارى من العلامتين : كهند ويد ، وعين وكتِف ، ولذلك قيل فى تصغيرها : هنيدة وبديةً وعيينةً وكتيفة ، وسيأتى ذلك إن شاء الله .

وَاعْزُ الْحَقِيقِىَ لِرَبِّهِ الْحِرِ
وَغَيْرُهُ بِوَضْعِ لَفْظِىٍّ حَرِى

المؤنث حقيقى ولَفظى ، وهما اسمانِ اصطلاحيانِ ، فارقانِ بين معنيين :

فالحقيقى من المؤنث ما كان لذات ، حِرٍ وهى الهن ، وعدل ابن الحاجب فى العبارة إلى أنه ما بإزائه ذكر من الحيوان ، وذلك كالإنسان والخيل والبقر ، فإن منها إناثاً ومنها ذكوراً ، وذلك ظاهر .

وليس حقيقيًّا ما ليس له مذكر ظاهر كالحمامة ، فإن لفظ الحمامة يطلق عليهما لما فى ذلك من إبهام ، إذ لا يعرف الذكر منهما ، وإلا فلا شك أن فى

ذلك النوع ذكوراً ، وما ليس حقيقيًّا فهو لفظيّ كالحمامة والحجرة، والنار والقدر إلى غير ذلك من أمثالها .

وَالتَّا هُوَ الْغَالِبُ وَهْوَ الْمُطَّرِدْ
فِي الْوَصْفِ فَرْقًا حَيْثُ لَا مَنْعٌ يَرِدْ

التاء هو الغالب فى علامة التأنيث ، وهو يطرد للفرق بين المذكر والمؤنث فى الوصف ، إلاّ حيث يرد المنع: فذكر أنه يطرد فى الوصف فى الفرق، لأن الوصف إذا لم يكن موصوفاً به المذكر فلا يكون ذلك مطرداً فيه: كامرأة طامث وحائض بل يطرد إذا كان موصوفاً به المذكر : كقائم وقائمة ، ومضروب ومضروبه ، وجميل وجميلة ، ونحو ذلك .

واستثنى من ذلك أن لا يكون مانع نحو ما زيد التاء فيه لتأكيد : كعلاّمة أو باب قتيل ونحوه ، وسيأتى ، أو أن يكون فاعله المذكر على أفعل كأسود وأحمر أو باب سكرى ، وقد مضى ما أشبه ذلك ، وخص اطراده بالوصف لأن غيره لا يطرد فيه : كهند ودعد .

وَهْوَ بِهِ التَّأْنِيثُ قَدْ يُؤَكِّدُ
وَهَكَذَا الْوَصْفُ بِهِ مُؤَكِّدُ

والتاء قد يكون أيضاً لتأكيد التأنيث كتاء نعجة . هكذا ذكره شارح الكافية ، وكتب عليه بعضهم حاشية ، لأن النعجة وهى الأنثى من الضأن والناقة ، تأنيثهما باعتبار أنهما ذاتا فرج لا باعتبار التاء ، فدخول التاء لتأكيد التأنيث . انتهى ، والله أعلم .

ويؤكد به الوصف : كرجل علاّمة ونسّابة وراوية وقد مضى ذكر هذا .

وَوَاحِداً عَنْ جِنْسِهِ قَدْ فَرَقَا
أَوْ جَمْعِهِ وَالْعَكْسُ فِيهِ حُقِقَا

وهذا التاء أيضاً يكون فارقاً بين الجنس والواحد بإلحاقِهِ الواحد نحو : تمرة وتمر ، وضربة وضرب ، فالضرب ونحوه جنس ، وقيل جمع ، وإلى هذا القول أشار بقوله : أو جمعه . وسيأتى ذلك فى باب الجمع إن شاء الله .

وقيل يكون فارقاً أيضاً بين الجمع والواحد : كثمالة لأنثى الثعالب ، وثعال جَمْعُهَا كذا ذكره شارح الكافية .

وظاهر عبارة القاموس أن كليهما اسم لها ، وقد يكون بعكس ذلك ، أى تكون التاء مجرّدة من الواحد ولاحقة بالجنس نحو : كَمْء مهموز اللام واحده الكمأة .

وقال فى القاموس: الكمْء نبات معروف ، والجمع أكمؤ وكماة ، أو هى اسم للجمع ، أو هى للواحد ، والكمء للجمع ، أو هى تكون واحدة وجمعها انتهى .

وَزِيدَ فِى أَقْصَى الْجُمُوعِ التَّاء ذَا
إِنْ يَكُنْ التَّعْرِيفُ فِيهِ يُحْتَذَى

أقصى الجموع جمع الذى عدى الثلاثى ، وهو يزاد فيه التاء لأحوال منها : أن يكون الجموع مُعَرَّباً ، أى لم يكن عربيًّا فى الأصل : كجورب وجواربة ، وإبراهيم وبراهمة ، أو أبارهة على رأى آخر ، ويحتمل أن تكون التاء فى مجموع إبراهيم للتعويض من المحذوف ، كما سيأتى ذكره إن شاء الله ؛ لأن فى إبراهيم عجمة وحذفاً ، وكلاهما مما يكون بعده التاء .

وَأَكِّدْ بِهِ وَعَوِّضْ وَيَجِبْ
ذَا التَّاءَ فِي جَمْعِ الَّذِي بِالْيَا نُسِبْ

ويكون أيضاً لتأكيد الجمعيّة نحو : ملائكة وقشاعمة وصياقلة ، وما أشبه ذلك ، وقد يكون هذا فى غير الجمع الأقصى كالعمومة والأعنّة ونحو ذلك .

وقد تكون عوضاً من المحذوف نحو ، جمع زنديق ، أى واحد الثنويّة أو قائل بالنور والظلمة ، وجحجاح أى سيّد ، وفرزان أى الشطرنج : زنادقة وجحاجحة وفرازنة . وهذا التاء يكون لازماً بدلاً من ياء النسب فى هذا الجمع ، كأشعثى وأشاعثة ، وبغدادى وبغادده ونحو ذلك .

وَلاَ تَلِي ذِي التَّاءِ وَزْنَ مِقْوَلِ
وَلاَ كَمِعْطَارٍ وَمِعْطِيرٍ تَلِي

ذكر هنا مواضع يمتنع دخول التاء فيها ، وذلك بأن تكون الصفة بوزن مِفْعَل بكسر الميم وفتح العين : كرجل مقول أى فصيح ، ومغشم أى لايثنيه شىء عما أراد ، وامرأة مقول ومغشم .

أو وزن مفعال بكسر الميم : كرجل مهذار من الهذر بذال معجمة ، وامرأة مهذار ومعطار ونحو ذلك .

أو بوزن مفعيل بالكسر كفرس محضير شديدة الحضر أى العدو ، وامرأة معطير ونحو ذلك .

وَلَا فَعُولاً لَيْسَ مَفْعُولاً وَلَا
بَابَ قَتِيلٍ حَيْثُ مَنْعُوتًا تَلَا

ولا تلى ذى التاء أيضاً فعولاً بفتح الفاء ، إلا إذا كان بمعنى مفعول ، فإنها

تليه نحو : ركوب وركوبة ، وحلوب وحلوبة ، بمعنى مركوبة ومحلوبة .

فأما إذا كان ليس بمعنى مفعول أى إذا كان بمعنى فاعل فلا تليه التاء نحو: رجل صبور وشكور ، وامرأة صبور وشكور ، وكذلك فعيل بمعنى مفعول لا تليه بشرط ، وهو أن يتبع منعوته نحو : مررت بامرأة قتيل ، وجارية طعين ، أى مقتولة ومطعونة .

فإن كان فعيل بمعنى فاعل فالتاء تليه كامرأة كريمة وجميلة . وكذلك إن لم يتبع موصوفه كمررتُ بقتيلة وجريحة ، ونطيحة وذبيحة .

وَهَكذَا إِنْ يَكُ نَعْتًا مَصْدَرُ
وَمُطْلَقًا ذَا لَمْ يَكُنْ يُغَيَّرُ

وإن كان المنعوت به مصدراً فكذلك لا تليه تاء التأنيث نحو : رجل عدل وامرأة عدل ، ومطلقاً ذا ، أى المصدر لا يتغير فى الوصف مع التأنيث وغيره : كرجل عدلٍ ورجلين عدلٍ ، ورجال عدلٍ ، وهو كثير .

وقال بعضهم باطراده إلا فى المصدر الميمى : كمزار فإنه لا ينعت به أصلا ، هذا ضبطه الرازى ، وتأوّلوا نحو ذلك على : مررتُ برجلين ذوىْ عدل ، وهكذا غيره .

وَإِنْ تَجِدْ تَاءً بِبَعْضِ مَا مَضَى
فَاحْكُمْ بِأَنَّهُ سَمَاعًا يُرْتَضَى

ثم إن بعض هذه الأوزان المذكورة ، قد تلحقها تاء التأنيث ، وما لحقته من ذلك ، فهو مسموع لا ينقاس عليه نحو : خصلة ذميمة ، وفعلة حميدة . وهذا نادر ، كما ندر حذفها فى فعيل بمعنى فاعل نحو: ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾

وقوله سبحانه : ﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ من رم العظم .

قلت : ويجوز فى هذا أن يكون من رممه أى أكله ، فهو أصل ، وكذلك شذّت التاء فى نحو : عدوّ وعدوّة ، ومسكين ومسكينة ونحوهما .

وادْعُ بِقَصْرِ أَلِفَ المؤَنَّثِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ مَدًّا كَأُنْثَى أَشْعَثِ

ألف التأنيث إما مقصور وإما ممدود ، وسيأتى أمثاله إن شاء الله .

وأنثى الأشعث شعثاء ، فهو من أمثلة الممدود .

وَالْأَلِفُ الْمَزِيدُ مُدَّ أَوْ قُصِرْ
فَهْوَ لِتَأْنِيثٍ أَوْ إِلْحَاقٍ أُثِرْ

الألف إن كان مقصوراً أو ممدوداً فهو إمّا زائد وإمّا غير زائد ، فإن كان غير زائد كمصطفى ودعاء فسيأتى بابه .

وإن كان زائداً فهو ألف تأنيث أو ملحق بألف التأنيث ، فألف التأنيث فى مثل : سلمى وسكرى ، وأسماء وسوداء ، ظاهر فى المقصور والممدود .

وملحق به فى البابين نحو : ذكرى وكبرياء ، وجرحى وأنبياء . وتوضيح ذلك أن سلمى وأسماء للمؤنث ، وسكرى وسوداء وصفان للمؤنث ، وأما ذكرى وكبرياء فهما مصدران . وأما جرحى وأنبياء ، فهما جمعان ، وقد يكون الإلحاق للوزن كألف قَبَعْثَرَى فإنها فيها أقوال : فقد قيل إنما زيدت لتكثير الوزن ، وزعم بعضهم أنها للتأنيث ، ولذلك قال فى تصغيرها : قبيعثة ، وقيل : هى ملحقة بالتأنيث .

وذكر القاموس أنها لا للتأنيث ولا للإلحاق ، بل قسم ثالث ، والله أعلم .

ومعنى القُبَعْثَرَى ، أى الجمل الضخم ، والفصيل المهزول ، والعظيم الشديد ، ودابة فى البحر ، وكذلك قال بعضهم فى ألف المَقْرَنَى كَسَبَنْتَى إنها للإلحاق ، بالوزن كالنون ، فتبيّن بذلك أن الإلحاق معهم على وجهين : إلحاق بالتأنيث وإلحاق بالوزن ، والله الميسر .

وَسَمِّ مَقْصُوراً نَظِيرَ سَكْرَى
سَلْمَى وَجَرْحَى وَحُبَارَى ذِكْرَى

المقصور يكون مطّردًا ومنقولا ، فالمطرد نحو : سكرى ، وقد مضى ، وجرحى وسيأتى إن شاء الله .

وغيرهما من أمثال البيت منقول نحو : سَلمى وحبارى وذكرى ، وهو قد يكون صفة للمؤنث ، نحو : سكرى أو علما لأنثى كسلمى بالفتح ، أو بالضم فى التى ذكرها ابن زهير فى قوله :

وقال كل خليل كنتُ آمله إنك يا ابن أبى سُلمى لمقتول

قيل : وليس فى العرب سلمى بالضم غيرها ، وقد يكون جمعًا كجرحى جمع جريح .

وأمّا حبارى فهو اسم طائر ، ويشترك فيه المذكر والمؤنث ، والجمع ، وألفه للتأنيث عن ابن مالك والقاموس ، خلافًا للجوهرى ، وذكرى بالكسر مصدر ، وقد يكون فَعْلَى بالفتح : كدعوى ، أو بالضم كبشرى ، وغير ذلك من الأوزان نحو : فُعْلَى بضم الفاء وفتح العين نحو : أربى للدّاهية ، وبفتحهما نحو : الجزَى لضربٍ من العَدْو معروف ، ومرطى لضرب من العدو ، وصفة : كحمارٍ حيدى ، يحيد عن ظله لنشاطه وغير ذلك من أوزانه ليس هنا موضع شرحها .

وَمَدَّ تَمْـــدُوداً كَكِبْرِيَاءْ
أَسْمَاءْ بَيْضَـــاءْ وَأَنْبِيَاءْ

الممدود أيضاً قد يكون مصدراً نحو : كبرياء ، وزنه فعلياء ، ونحو : خيّصاء وقصر هذا أكثر ، ويكون علماً نحو : أسماء ، وصفة نحو : بيضاء ، وجمعاً نحو : أنبياء وشهداء ، وهو مقيس : كبيضاء ، وقد مضى ، وأنبياء وسيأتى إن شاء الله.

أو منقول نحو : كبرياء وأسماء وأربعاء مثلّثُ الباء وقصاصاء للقصاص ، وعاشوراء ومشيوخاء إلى غير ذلك من أوزانها :

وَالْفِعْلَ ذَا الْمَضِيّ ذِي التَّا تَابِعَهْ
وَحُكْمُ ذِي التَّا حُكْمُ تَا الْمُضَارِعَهْ

الفعل إن كان فعلا مؤنثاً فإنه يتبعه تاء التأنيث إن كان الفعل ماضياً نحو : قامت هندٌ ، وسعادٌ سَارَتْ، فإن كان الفعل مضارعا فلا تكون بعده تاء التأنيث، بل تتقدمه تاء وتسمّى تاء المضارعة ، وقد مضى ذكرها فى بابها : كهند تقوم ، وما لتاء ضربت ونحوه فى الحكم الذى سيأتى إن شاء الله ، فهو لتاء المضارعة أيضاً، فموضع جواز حذفها فى نحو: ضرب عمرو هنداً ، يجوز حذفها من المضارع، فتبقى ماء نحو : يضرب عمرو هنداً .

وَالْتَزَمُوا تَا ضَمِيرٍ اتَّصَلْ
وَحَذْفُ ظَاهِرٍ الْحَقِيقِيّ انْحَظَلْ

تلزم تاء التأنيث فى الفعل إذا كانت ضميراً متصلا سواء الحقيقى وغيره نحو: هندٌ قامت ، والشمس طلعت ، فإن لم يكن متصلا لم يكن لازماً نحو: هند ماقام إلا هى . ويلزم أيضاً إلحاقها فى ظاهر الحقيقى نحو : قامت هند ، هذا إذا لم يكن مفصولا أو يكون الحقيقى جمعاً وسنذكرها إن شاء الله .

فالأول

لَـكِنْ لَدَى انْفِصَالِهِ لَا يُحْظَلُ
وَهْوَ لَدَى الْفَصْلِ بِإِلَّا فَضَّلُوا

إن كان ظاهر الحقيقى منفصلا فلا يحظل حذفه ، أى لا يمنع نحو : قام اليوم هند ، ويضرب زيداً بثيبة هذا ، إذا كان مفصولا بغير إلا ، فإن كان مفصولا بإلا فالحذف هو الأفضل نحو : ماقام إلا هند ، وبعضهم لا يجوز فيه إلا الحذف ، والصحيح الجواز ، لكنه قليل لورود السماع فى قراءة بعضهم فى قوله تعالى : ﴿ فأصبحوا لاترى إلا مساكنهم ﴾ بضم تاء ترى ونون مساكن .

وَالْحَذْفُ حَيْثُ خِيفَ لَبْسٌ يُمْتَنَعْ
وَالنَّقْلُ أَوْلَى إِنْ بِلَا فَصْلٍ وَقَعْ

هذا استثناء مما سبق جواز الحذف فيه ، كما إذا سميت امرأة باسم زيد ، فيجب أن يقال : ما قامت إلا زيد ، لأن حذف التاء يؤدى إلى اللبس .

هذا وإن حذف التاء من ظاهر الحقيقى مما سمع نادراً فيقال : قال فلانة . والصحيح أن نقل هذا أولى فلا يقاس عليه لقلته ، وإلا فقد قال بعضهم : إنه لغة ، وبعضهم قال : إنه شاذ .

وَالْمُضْمَرُ اللَّفْظِيُّ حَذْفُهُ نَدَرْ
فِي الاضْطِرَارِ وَالْقِيَاسُ عَنْكَ ذَرْ

ثم إن المضمر إن كان لفظيًا فقد سمع فيه الحذف ، كقول القائل :

إن المروة والسماحة ضُمِّنا قبراً بمَرْوَ على الطريق الواضح

والقياس ضمنتا ، ونحوه قول آخر :

* ولا أرضَ أبقل إبقالها *

وهو مما يختص بالضرورة فى الشعر على الأرجح خلافاً لابن كيسان فى القياس عليه ، وإلى هذا القول إشارة فى النظم بقوله : والقياس عنك ذر ، فله حكم جموع التكسير ، وأما باب هندات فهذا حكمه .

وَفِي الْجُمُوعِ كَالْمَجَازِيِّ اذْكُرِ
ظَاهِرَ غَيْرِ السَّالِمِ الْمُذَكَّرِ

الجمع إما أن يكون جمع سلامة ، أو جمع تكسير ، فالأول وهو جمع السالم : فإمّا أن يكون لمذكر ، وإما أن يكون لمؤنث ، فالأول منهما وهو جمع السالم المذكر ، فذلك لاتليه التاء أبداً ، لافى ظاهر ولا فى مضمر ، فلا يقال : جاءت المسلمون ، وإن كان جمع سالم مؤنث فسنذكره فيما سيأتى إن شاء الله .

وإن كان جمع تكسير فحكمه حكم المجازى ، أى اللفظى فى جواز حذف التاء ، وإلحاقها فى ظاهره فتقول : جاء الرجال ، وسارت النساء ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى الْمَدِينَةِ ﴾ هذا حكم ظاهره ، وسيأتى القول فى مضمره إن شاء الله .

وَاسْتَثْنِيَ الْبَنُونَ وَالتَّا يُمْتَقَى
فِى بَابِ هِنْدَاتٍ وَلُمْ مَنْ أَطْلَقَا

قد سبق القول فى حكم جمع السالم المذكر أنه لاتليه التاء ، ويستثنى منه بنون ، فهو كغيره من الجموع الجائز فيها الوجهان ، لما فيه من التغيير كما قال الله تعالى : ﴿ آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴾ وهذا حكم جمع السالم المؤنث ، فهو إما أن يكون

المجموع به مذكراً كطلحة وطلحات ، أو مؤنثا لفظيًا ككماس وكاسات ، فهذان الوجهان حكمهما كحكم الجمع المكسر فى جواز الوجهين فى ظاهرهما .

وإما أن يكون مؤنثاً حقيقيا كهندات ، فهذا مثل مفرده فى لزوم التاء فتقول : قامت الهندات ، خلافاً لبعضهم فى إجازة الحذف وهو ظاهر عبارة ابن مالك فى الألفية .

ومع قوم آخرين وهم الكوفيّون أن الوجهين جائزان فى الجمع مطلقاً سواء كان جمع تكسير أو سلامة، لمذكر أو مؤنث، حقيقى أو لفظى ، وإلى ذلك أشار بأنهم ملومون فى ذلك إذ لم يثبت بذلك السماع .

وَالتَّا ضَمِيرُ الجَمْعِ ذُو تُقُدِّمَا
بِالتَّا أوِ المُطَابِقُ المُقَدَّمَا

إعراب المطابق الرفع عطفاً على لفظة التاء التى فى صدر البيت ، وذو بمعنى الذى ، وتُقُدِّم بضم التاء والقاف، أى سبق. وهذا حكم ضمير الجموع ، فإن كل جمع يجوز أن يكون ظاهره بالتاء ، فضميره يكون أيضاً بالتاء كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ . لِأَىِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ ﴾ .

ويجوز أن يكون أيضاً الضمير مطابقاً للجمع الذى تقدمه ، فيقال : الرّجال فعلوا ، والنساء فعلن ، وفى الحديث يروى : « اللّهمّ رَبّ السّموات وَمَا أظْلَلْنَ والأرضين وما أقْلَلْن والشّياطين وما أضْلَلْنَ » والقياس : والشياطين وما أضلوا فعدل لإرادة التشاكل كما وقع أيضا : لا دريت ولا تليت فى موضع تلوت .

ونحو : « أعوذ بكلمات الله التّامّة مِنْ كلّ هامّة ولامّة » والقياس مُلِمّة ، فكل هذا لإرادة التشاكل .

وَذِكْرُ تَا فِى شِبْهِ نِعْمَتِ الْمَرْأَه
أَوْلَى وَقَدْ أُجِيزَ أَنْ لَا تَذْكُرَهْ

التاء تلحق بنعم وبئس إذا كان فاعلهما مؤنثًا أو مفرداً حقيقيًّا نحو : نِعمت المرأة هنداً ، وبئست المرأة بفتح الراء أى المرأة ، فنقلت حركة الهمزة المفتوحة إلى الراء الساكنة، ثم حذفت الهمزة للتخفيف ، وسيأتى ذلك إن شاء الله فى بابة ، وإثبات هذه التاء أولى من حذفها والحذف جائز أيضا . وحسن نحو : نعم المرأة هندٌ وبئس كذلك .

باب فى المقصور والممدود للإعلال

وَاقْصُرْ نَظِيرَ اسْمٍ أَخِيرُهُ تَلَا
فَتْحًا إِذَا أُعِلَّ مَالاً كَالْحُلَى

القصر يكون مقيسًا لازمًا فى الأسماء ، وذلك فى موضعٍ واحدٍ وهو أن يكون لام الاسم معتلا ، وله نظير ، أى شبيه له فى ذلك الوزن الذى هو عليه ، وذلك الشبيه مفتوح ما قبل لامه ، وذلك فى نحو : الحُلَى بضم الحاء أو بكسرها ، وهو جمع حِلْيَة بكسر الحاء .

وتفسير ذلك أن وزن حِلية فِعلة ، وجمع قِلّة قياسًا فِعَل بكسر الفاء وفتح العين : كقِرْبة وقِرَب ، ومِحْنة ومِحَن ، فالحلى بالكسر نظير قِرَب لاستوائهما فى الوزن ، وكذلك فُعَل بضم الفاء : كدُمية ودُمى ، بضم الدال فرداً وجمعاً ، وفى المصادر نحو : الفرح نظيره الجوى والهوى ، ونحو : المنتَخب بفتح الخاء نظيره المصطفى والمرتقى والمجتبَى ، ونحو : المستخرج نظيره مستدعى ونحو ذلك .

وَامْدُدْ نَظِيرَ مَا اسْتَحَقَّ الْأَلِفَا
قَبْلَ أَخِيرِهِ كَمَصْدَرِ اصْطَفَى

وهذا موضع وجوب المدّ ، وهو أن يكون الاسم المعتل اللام ذا نظير قبل أخيره ، أى قبل لامه ألف ، فمثّل له بمصدر اصطفى ، لأنه اصطِفاء ، ونظيره من الصحيح : اعتمد واحتكم ، لأن وزنهما افتعل ، وكذلك وزن اصطفى ، ومصدر افتعل ، افتعال ، وكذلك انتمى انتماءً ، واستدعى استدعاءً ، وانطفت النار انطفاءً ، وغير ذلك كذلك قس عليه ، فإن حصره يطول .

وَاقْصُرْ أَوِ امْدُدْ نَاقِلًا مَا قَدْ خَلَا
مِنَ الْقِيَاسِ كَالْخَلَاءِ وَالْخَلَا

وإن كان الاسم ليس مما له نظير من الصحيح ، فيقاس عليه ، فذلك يكون منقولا قصره ومدّه نحو : مكان خلاء بالمدّ ، أى لا أحد فيه ، والخلى بالقصر النبات الرطب ، ونحو ذلك كثير .

باب التثنية

وَثَنِّ مَرْفُوعاً بِنُونٍ وَأَلِفْ
وَالْيَا رَجِيحٌ إِنْ سِوَى رَفْعٍ أُلِفْ

حدّ نون التثنية أنها نون تزاد آخر اسم كامل قد زيد قبلها ألف أو ياء ، فبأنها تزاد آخر اسم أخرج تفعلان وبابه ، فليس هى مما ذكر فى هذا الباب ، وإن كانت نون تثنية .

واشترط أن يكون الاسم كاملا لئلا يدخل فى ذلك نحو : عمران بكسر العين ، فإن الألف والنون فيه زائدتان ، لكن قبل كمال الاسم ، وذكر أن قبلها ألف زائدة ، أو ياء لئلا يدخل فى ذلك نون ضيفن ، فإنه زيد فى اسم الضيف ، وكذلك نون فرسن ورعشن زائدتان ، وليس هنا موضع ذكر الزيادة .

وحد المثنى بأنه ما زيد آخره الألف والنون ، أو الياء والنون ، ليدل على أن معه آخر ، وهذا ظاهر ، وذلك نحو : رَجلان وزيدان فى الرّفع ، وفى الجرّ والنصب نحو : الرجلين والزيدين على الأرجح ، وإلا فالألف جائز فى الجميع .

وإعراب النون الكسر على الصحيح الأفصح ، والفتح جائز قليل وروى : هما خَلِيلانُ بضم النون نادراً .

وَاثْنَانِ وَاثْنَتَانِ أَيْضًا مِثْلُ ذَا
كَذَا لِكِلْتَا وَكِلَا قد أُخِذَا

ومما يشبه المثنى : اثنان واثنتان ، فهما كالمثنى فيما له من ألف أو ياء فى رفع أو غيره ، كما مضى ، وأما كلا وكلتا فكذلك أيضا بشروط وهى :

لَـكِنْ بِشَرْطٍ وَهْوَ أَنْ يُضَافَا
لِمُضْمَرٍ وَأَوْرَدُوا الخِلَافَا

كلا وكلتا لهما حكم المثنى بشرط أن يضافا إلى مضمر ، نحو : جاء الرجلان كلاهما ، ومررتُ بالرجلين كليهما ، ورأيتُ الزيدين كليهما ، فإن لم يضافا إلى ضمير فهما بالألف نحو : رأيت كلا الرّجلين ، وكلتا الجاريتين ، وقد أجاز بعضهم أن تعرب كلتا وكلا إعراب المثنى ، مع ظاهر ومضمر ، فتقول: جاء كلا الرّجلين ، ومررتُ بكلتى الجاريتين ، وهذه يرويها الفراء عن كنانة .

وفيها قول ثالث وهى: أن تكون كالمقصور فى ظاهر ومضمر، نحو: رأيتُ الرّجلين كلاهما ، والمرأتين كلتاهما ، وكلا وزنه فِعَل كإِلَى ، وكلتا كذكرى والتا بدل واو أو ياء على الأصح، لأن تاء التأنيث لايكون بعد ساكن ولا حشواً. وذهب قوم فى كلا وكلتا أنهما كَلَدَى وعَلَى والقول يطول .

ذكر الممنوع تثنيته

وَامْنَعْ عَلَى الْأَعَمِّ غَيْرَ الْمُفْرَدِ
فِي غَيْرِ أَوَّلِ الْمُضَافِ دَعِ

ذكر العلماء فى موانع التثنية ثمانية شروط :

أحدها : أن يكون مفرداً ، فلا يثنى المثنى ، ولا المجموع على حدّ المثنى ، ولا الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ، وذكر الرّازى أن هـذا متفق عليه ، وكأنه الصحيح إذ لا يمكن فيه ذلك .

الثانى : أن يكون مفرداً لأمر كها ، وقد اكتفينا بذكر المفرد ليشمل هذا النوع ، والنوع الذى قبله إلا ما استثنى منهما ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : على الأعمّ ، فإن بعض الجموع قد نقل تثنيته كقوله : لنا إبلان فيهما ماعلمتم فمن أيهما ما شئتم فتمسكبوا .

حكاه بعضهم ، ويروى أنه أبو زيد .

ورووا من الحديث : « مثـل المنافق كمثل الشاة بين العنَمين لا تأنس بواحدة ولا تسكن إليه » وقد حكى جمالين ، وعلى الأرجح فلا يقاس شىء من ذلك .

وقال بعضهم : تثنية اسم الجمع واسم الجنس مقيس ، ويخلو من ذلك ما شابه الواحد فى لفظه : كركب وركبان ، وأما فى المركبات فقد ذكر لك الناظم أنك أقصد هذا المنع الذى هو على الأعم إلا فى الجزء الأوّل من المضـاف ، فإنه يثنى فيقال : عبدا الله ونحو ذلك .

وذكر الأعمّ فيما بقى من المركب إشارة إلى ما ذكر عن الكوفيين من جواز تثنية الجزأين كليهما فى نحو : أبو البكرين ، وكذلك قالوا فى الجمع آباء البكرين ، وأشار به أيضاً إلى ما ذكر من الاختلاف فى تثنية المركب تركيب المزج ، وهو ممنوع على الأصح .

وَغَيْرُ مَنْكُورٍ وَمُعْرَبٍ وَمَا
لَمْ يَكُ ذَا ثَانٍ بِمَنْعٍ وُسِمَا

الشرط الثالث : التنكير ، فإن غير المنكر ممتنع ، فلا يثنى العلم كزيد إلا وقد قدر تنكيره ، ولذلك لا تثنى الكنايات من الأعلام نحو : فلان وفلانة .

الرابع : أن يكون معرباً ، فإن ما كان مبنيًّا يمتنع تثنيته ، وأما هذان واللذان فصيغ على الأرجح عند المحققين ، وأما نحو : يا زيدان ، فإن التثنية فيه قبل البناء ، وأما نحو : منان ومنتان فإن الزيادة فيهما للحكاية لا للتثنية ولذلك انحذفت وصلاً .

الخامس : أن يكون ذا ثانٍ ، فإن ما ليس له ثان فى الوجود يمتنع تثنيته إذا أريد به الحقيقة نحو : شمس وقمر وهذا ظاهر .

وَالْمَنْعُ فِيمَا لَمْ يَكُنْ مُتَّفِقَا
لَفْظًا وَذَاكَ فِي الْمَعَانِي مُنْتَفِي

السادس : أن يكون متفقاً لفظاً ، وأما نحو : القمرين فى الشمس والقمر ، والعمرين فى أبى بكر وعمر رضى الله عنهما ، فمن باب التغليب .

السابع : أن يتفقا معنى فلا يثنى نحو : جبل اسم رجل ، واسم جبل لاختلاف معناهما ، وكثير من أجاز ذلك كالحريرىّ ، وابن معطى ، وابن مالك فى شرح

التسهيل على ما يروى عنهم . والظاهر أن ذلك يؤدى إلى اللبس ، فإن لم يكن لبس فلا بأس .

كَذَاكَ مَا عَنْهُ اكْتَفَوْا وَهْوَ سِوَى
وَبَعْضُهُمْ تَثْنِيَةً فِيهِ رَوَى

الثامن : أن لا يكون مستغنى عنه بغيره ، وذلك سواء ، فإنه يستغنى عنه بتثنية سِيّ فيقال : هما سيان ، ولا يقال سواءان على أن بعضهم قد حكى ذلك وهو أبو زيد فيما يروى عنه .

ذكر ألف المقصور والممدود

وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفَ الْمَقْصُورِ لَا
مَـلُوبَ وَاوٍ فِي الثُّلَاثِيِّ انْجَلَى

إذا ثنى الاسم المقصور ، فإن ألفه تقلب ياءً مطلقاً لا فى موضع واحد ، وهو أن يكون الاسم ثلاثيًا مقلوباً ألفه عن واو ، فهو فى هـذا الموضع يقلب واواً : كعصا وقفاً ، فيقال : عصوان وقفوانِ وغير ذلك مطلقاً ، يقلب ياء .

وهو إمَّا ثلاثى منقلب ألفه عن ياء ، كرحى ورحيان ورحوان أقل ، لأن فيها رحوت لغة أو رباعىّ ، أصله الياء نحو: مرمى أو خماسى فأكثر نحو : مرتمى ، أو سداسى كذلك نحو مستدنى أو واوى نحو : مدّعى ومصطفى ومستدعى ونحو ذلك ، أو ثلاثى جامد عمال نحو : بلى ومتى ، أو كان القصر للتأنيث نحو : بشرى وروى ونحو ذلك أو ما شابه ذلك .

فهذا كله يقلب ياءً فيقال : مرميان ومرتميان ، إلى متيان ، وقد استثنى فى لفظ البيت .

باب عصا وهذا تكميل حكمه

ذَا وَاوًا اجْعَلْهُ وَفِيَا جُهِلَا
إِنْ لَمْ يُمَلَ خُلْفٌ إِذَا ضَاهَى إِلَى

ذا إشارة إلى باب عصا ، فإنه يجعل واواً كما سبق ، والألف إذا كانت مجهولة الأصل ، فهى إما أن تكون فى ثلاثى كإلى ، أو فيما عداه كحتى ومهما ، فإن كانت فوق الثلاثى فهى تقلب ياء كما سبق فى إطلاق البيت السابق .

وإن كانت ثلاثية كإلى فهى قسمان : إما أن تمال نحو : بلى ومتى ، وإما أن تكون غير ممالة ، فإن كانت ممالة فهى داخلة فى الإطلاق السابق ، وإن كانت غير ممالة وذلك نحو : إلى إذا سمى بها ، ففى إطلاق قول ابن مالك فى الخلاصة أنها تقلب واواً فيقال إلَوَان .

وظاهر عبارة ابن الحاجب فى الكافية أنها تقلب ياء فيقال : إلَيَان ، وإن خالف ذلك الشارح ، فإن عبارة ابن الحاجب ما هى والمقصود إن كانت ألفه عن واوٍ ، وهو ثلاثى قلبت واواً وإلا فالياء . انتهى كلامه لفظاً ومعنى .

والظاهر أنّ إلى غير داخل فى القسم الواوى ، لأنه مجهول الأصل ، وأمّا على ولدى فهما بالياء خلافاً لبعضهم .

وَهَمْزَ مَمْدُودٍ إِذَا تَأَصَّلَا
أَثْبِتْ وَفِى التَّأْنِيثِ وَاوًا أَبْدِلَا

همز الممدود ينقسم أربعة أقسام ، لأنه : إما أن يكون أصليًا أو للتأنيث ، أو للإلحاق بالتأنيث أو مقلوباً .

فالأوّل : وهو الأصلىّ وذلك كالفراء كسحاب لحمار الوحش، ورجل فأفاء كسلسال مردد للفاء فى كلامه ، فإن هذا النوع لايتغيّر عما كان عليه فتقول فراءانِ ، وفأفاءانِ .

الثانى: أن يكون للتأنيث كحسناء وبيضاء فهذا يقلب واواً فيقال حسناوان وبيضاوانِ .

وَمَا سِوَاهُ فَلَهُ وَجْهَانِ
وَالنَّادِرَ انْقِلْهُ كَحَمْرَايَانِ

غير مامضى قسمان : وهو الملحق والمقلوب .

فالملحق بالتأنيث : ما كان فى مصدر كعلياء وكبرياء ، وقد مضى ذكر ذلك .

والمقلوب إمّا أن يكون عن واوٍ نحو : كساء وحماء لغة فى الحمى المقصور ، فكل هذا يجوز فيه الوجهان . وهما : إبقاؤه على أصله وقلبه واواً فيقال: علياءان وعلياوان ، وكساءانِ وكساوانِ وحماءان وحماوان ، فإن الكساء مقلوب عن واو ، لأنه من كسوت ، والحماء عن ياء لأنه من حميت .

وما وجد من غير ما مضى فهو نادرٌ مقصور على السماع كقولهم : حمرانِ وخوزالانِ ، والقياس حمراوانِ وخوزليانِ ، والله أعلم .

باب فى الجمع السالم المذكر

وَالنونُ بَعْدَ الْيَا لَدَىْ نَصْبٍ وَجَرّْ
وَالْوَاوِ رَفْعًا جَمْعُ سَالِمٍ ذَكَرْ

إعراب الواو الكسر عطفا على الياء ، والجمع إما أن يكون جمع تكسير ، وسيأتى ، أو جمع سلامة وهو قسمان : لمؤنث ، وسيأتى إن شاء الله ، ولمذكر وهذا بابه ، وهو أن يلحق الاسم المجموع نون زائد ، وقبله ياء زائد فى النصب والجرّ أو واو زائد فى الرفع نحو : زيدون ومسلمون ، رفعا ، وزيدين ومسلمين نصباً وجرًّا ، ولصحة هذا الجمع شروط أشار إليها الناظم بقوله :

وَاخْصُصْ بِهَذَا الْعَلَمَ الْمُمَيَّزَا
لَا مِثْلَ طَلْحَةٍ وَبَعْضٌ جَوَّزَا

الشرط الأول : أن يكون الاسم مذكراً كما مرّ .

الشرط الثانى : أن يكون علمًا ، ولذلك قيل فى نحو : الذين إنها صيغ عند المحققين .

الشرط الثالث : أن يكون مميزاً أى عاقلا ، لئلا يدخل فيه نحو : شذقم علم جمل .

الشرط الرابع : أن لا يكون مختومًا بالتاء نحو : طلحة ، فهذا جمعه طلحات على الأشهر ، إلا عند الكوفيين فإنهم يجيزون طلحتون وبابه .

وعدل الناظم إلى ذكر المميز عن التعبير بالعاقل ليدخل فيه نحو قوله جل وعز : ﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ ﴾ لأن الله جل وعز لا يوصف بالعقل .

وَكُلُّ مَجْمُوعٍ يَكُونُ مُفْرَدًا
وَلَيْسَ مَزْجِيًّا وَلَيْسَ مُسْنَدًا

الشرط الأول : أيضًا فى صحة مطلق الجمع ، فإن المجموع يكون مفرداً ، أى لا يكون مثنى ولا مجموعًا قبل ذلك الجمع ، وأما باب : أناعيم جمع أنعام فليس مما يقاس عليه ، وسيعاد ذكره إن شاء الله فى موضعه .

الشرط الثانى : أن لا يكون مركبا تركيب مزج .

الشرط الثالث : أن لا يتركب تركيب إسناد ، فكل هذا لا يجمع .

وَاجْمَعْ بِهَذَا صِفَةَ اسْمٍ قَبِلَا
وَامْنَعْ عَلَى الْأَرْجَحِ بَابَ أَشْهَلَا

الصفات تجمع جمع السلامة بشرط أن تكون صفة لاسم قابل ، لأنه يجمع جمع تصحيح ، والمراد بذلك أن يكون الموصوف به من العاقلين المذكرين ، كرجال مسلمين ، ولذلك موانع :

أحدها : أن يكون الوصف على وزن أفعل الذى مؤنثه فعلاء : كأحمر وحمراء وأخضر وأسود ، فهذا ممتنع على الأرجح ، إشارة إلى قول ابن كيسان ، فإنه يجيز ذلك ، وأما غيره فإنه يمنعه ، وقد جاء لضرورة الشعر كقوله :

فما وَجَدت بَنَات بَنى نزار حلائل أسودين وأحمرينا

وَبَابُ سَكْرَانَ وَمَا بِالتَّا انْحَتَمْ
مُمْتَنِعٌ وَعَادِمُ التَّا فى الْأَعَمّْ

الثانى : أن يكون على فعلان الذى مؤنثه فَعْلَى نحو : سكرانى وسكرى .

الثالث : أن يكون مختتما بالتاء نحو : رجل علامة ونسّابة .

الرابع: أن يكون مما لاتليه تاء الفرق كما مضى فى نحو: رجل صبور ومهذار، فهذا ممتنع على الأعم، أى الأكثر إشارة إلى قول الكوفيين ، فإنهم لا يشترطون ذلك ، مستدلّين بقول الشاعر :

منّا الذى هو ما إن طرّ شاربه
والعانسون ومنّا المردُ والشّيبُ

قيل : ولا حجة فى البيت لشذوذه ، وعانس فى الأصل من الصفات الممنوعة لاشتراكها .

توضيحٌ :

اعلم أن التصغير يقوم مقام الوصف لما فيه من معنى الوصفية ، ولذلك يجوز أن يقال : رجيلون وغليمون فى مصغر رجل وغلام .

وَمُلْحَقٌ بِهِ كَعِلِّيِّينَا
وَبَابِ الْعِشْرِينَ وَالسِّنِينَا

وقد ذكر هنا بعض ما يلحق بجمع المذكر السالم وليس هو من بابه . ومعنى إلحاقه به أى له حكم هذا الجمع ، فيعرب بالواو رفعًا ، وبالياء جرًّا ونصبًا ، كما مضى وأتى له بأمثال ذكرها ليقاس عليها ما شابهها مما لم يذكر .

وأشار بكاف التشبيه فى أول الأمثال إلى عدم الحصر ، وهى : علّيُّون اسم لأعلى الجنّة مفرد ، وهو جمع فى الأصل قاله الرّازى . وظاهر القاموس أنه جمع علىّ بوزن سِكّيتٍ وقال : هو فى السماء السابعة ، تصعد إليه أرواح المؤمنين .

وعلى ظاهر هذا فهو جمع لم يستوف الشروط، ومن الملحق أيضاً باب عشرين، وهو من عشرين إلى تسعين، وهى أسماء جموع ، ومثلها أولو بمعنى ذوو ، ولا تستعمل إلا مضافة ، وكذلك عالمون اسم جمع قاله الرازى ، وأثبت عليه ما هو ، وليس العالمون بجمع عالَم ، لأنّ العالم عام ، والعالمون خاص بمن يعقل ، وإنما هو اسم جمع قاله المصنف انتهى .

وكأنه أراد بالمصنّف ابن مالك ، وظاهر القاموس أنه جمع عالم ، وهذا لفظه العالَم الخلق كله ، أو ما حواه بطن الفلك ، ولا يجمع فاعَل بالواو والنون غيره وغير ياسم انتهى ، ويأتى ما بياء مثناة تحتية واحد الياسمين ، فظاهر أنهما جمعان لم يستكملا الشروط .

وأما باب السنين فهو جمع تكسير ألحق بهذا الجمع، ويدل على أنه جمع تكسير تغيّر أوله بالكسر ، لأنّ أصله بالفتح وبابه ، وهو ما عوض من لامه هاء التأنيث ، ولم يجمع جمع تكسير، وهو إما مفتوح الفاء نحو : سنة ، أو مكسورها نحو : عزة أو مضمومها نحو : ثُبة بمثلثة ثم موحدة .

فلام سنة واو أو هاء ولا قول آخر، ولام عِزة واو وهى للجماعة من الناس ، ولام ثُبة ياء وهى للجماعة من ثبيت أى جمعت ، فيقال فى كلها : سنون وعزون وفى القرآن بعد ذلك (عزين) وثبون كما قيل :

* فتصبح خيلنا غَضْبَى ثبينا *

وكذلك برين جمع برة ، وهى الحلقة من السوار أو الخلخال أو نحوه.

وكذلك أرضون بفتح الراء جمع تكسير، لأن واحده أرض ، وقال بعض: إنها جمع لم يستكمل الشروط ، وهذا أولى بأرضين ساكن الراء، وما جمع من هذا جمع تكسير فلا تلحقه النون : كشفة وشفاه ، إلا نادرًا نحو : ظبة جمعها ظباً

بضم الظاء المعجمة وظبين ، وأما أهلون فهو جمع غير مستكمل للشروط ، لأن واحده أهل .

وَمِثْلُ حِينٍ فِي السِّنِينَ أُسْجِلَا
وَأَوَّلُوا مَا قَبِلَ التَّأْوِيلَا

أسجل أى أبيح فى باب السين أن يعرب إعراب حين ، ومن ذلك ما روى فى الحديث : « اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف » ، وكقول القائل :

دعانى من نجد فإنّ سنينهم لعبن بنا شيباً وشيّبننا مُرْدَا

وهذا فى هذا الباب شهير ، وفى جمع السالم نادر ، وإلا فقد حكى بعضهم : أن بعض العرب يقول : مسلمون ومسلمين ، فيجرى الإعراب على النون ، وينويه ويلزمه الواو مطلقاً ، وبعض يلزمه الياء مطلقاً ، ولا يحذف النون للإضافة ، وأنشد :

* ولقد ولدت بَنين صدق سادة *

والفصيح إعراب النون بالفتح بنا والواو قبله ، والياء على ما مَرّ ، وكسر النون قليل .

ثم إن ما قبل التأويل على الشروط المتقدمة كقوله تعالى : ﴿ والشَّمْسَ والقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي ساجِدِينَ ﴾ ، ونحو : ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ وليس هذا هنا ساجدين وطائعين مما وصف به العاقلون ، لكن لما كان المذكور فى هاتين الآيتين مما لا يفعله إلا العقلاء أعطى ما للعقلاء فى ذلك ، وهذا تأويل حسن .

وتأوّل بعض نحو ذلك فى العالمين فقال : للاشتراك بالعقلاء . والظاهر أنه ليس كذلك ، لأنه ليس بصفة ولا علم ، وقد يشبه هذا الأهلون ، وتأوّل بعضهم على نحو الأرضين ، والظاهر أنه تكلف فلذلك أهملناه .

ذكر ألف المقصور ولام المنقوص

والألف المقصور حذفه انحتم
وفتح ما قبل الأصيل ملتزَم

إذا جمع الاسم المقصور هذا الجمع السالم ، وجب حذف الألف منه ، والألف مع ذلك له وجهان : إما أن يكون أصليًا كألف مصطفى ، أو غير أصلىّ ، وسيأتى إن شاء الله ، وبعد حذف الألف الأصلى يبقى ما بعده قبله مفتوحاً على أصله دلالة على المحذوف منه كما قال عزّ من قائل : ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ ﴾ هذا فى الجرّ والنصب ، وكذلك فى الرفع تقول : مصطفَون بالفتح كما سبق .

وَالْفَتْحُ قَبْلَ غَيْرِ أَصِيلٍ أَفْضَلُ
وَاللَّامُ مِنْ بَابِ عَمٍ مُخْتَزَلُ

وإن كان ألف المقصور غير أصلى نحو : حبلى إذا جعل علَمًا لمذكر ، وجمع بالواو والنون ، فإن الألف محذوف كما مضى فيقال : حُبْلَوْنَ بفتح اللام دلالة على المحذوف كالأصلى إلا عند الكوفيين فإنهم يقولون : حبلون بالضم ، وحبلين بالكسر كزيدون وزيدين ، والأول أفضل .

وأما باب عم فهو باب المنقوص نحو : قاضٍ ومصطفٍ ومستدعٍ ، لأن أصل عمٍ عَمِيٌ : كفرح وتظهر لامه فى النصب فتقول : رأيت عَمِيًا وقاضيًا ، وهذا العمى والقاضى ، وسيعاد إن شاء الله شىء من ذكره ، فإن جمع هذا الباب بهذا الجمع المذكر السالم ، فإن لامه محذوف كقوله تعالى : ﴿ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ ﴾ وفى النصب والجرّ عمين ونحو ذلك .

باب جمع المؤنث السالم

وَاجْمَعْ مُؤَنَّثًا بِتَاءٍ وَأَلِفْ ..
وَبَابُ كَاسٍ فِيهِ ذَا تَعَلَّا أَلِفْ

إذا أريد جمع اسم المؤنث جمعاً سالماً ألحق بالألف والتاء ، سواء كان حقيقيًا مختتما بالتاء : كفاطمة ، أو مجرّداً من التاء : كهند أو لفظيًا مختتما بالتاء : كجرادة أو مجرّداً نحو : كاس ، فيقال: فاطمات وهندات وجرادات وكاسات، وهو مقيس فى كل ذلك إلا فى هذا الأخير الذى هو باب كاس، أى اللفظى المجرّد من تاء التأنيث ، فإنه مقصور فيه على النقل ، فلا يقال فى جمع نار ، وقدر : نارات وقدرات، كما قيل: كاسات مع أنهما فى اللفظ من المؤنثات

وَصَحِّحِ الْوَصْفَ الَّذِى صَحَّ لَدَى
ذُكْرَانِهِ وَمَنْعَ ذِى الْمَنْعِ اقْصُدَا

الوصف إن جمع بالجمع المذكر السالم فقد يجمع بجمع المؤنث السالم أيضاً ، فيقال : مسلمات وحسنات وفضليات ، كما تقول : المسلمون الحسنون الأفضلون .

وإن كان الوصف ممنوعاً جمعه فى المذكر فكذلك فى المؤنث ، وقد مضى ذكر الممنوع من ذلك أنه باب امرأة صبور ومعطار ، وامرأة جريح فى عادم تاء الفرق وباب سكرى وباب حسنا على الأرجح فيه ، وقد سمع خضراوات .

قال بعض : وذلك لغلبته اسماً فى النباتات التى تؤكل رطبة ، وإن كانت أنثى : أفعل أفعلة كأرمل وأرملة ، فقد يقال فيه : أرملون وأرملات .

وأمّا علامة ونسّابة وصفان لمؤنث فقد يجوز فيه علّامات ونسّابات ، لأنّ الهاء فيه للتأنيث ، وفى كونه وصفاً لمذكر فالهاء فيه للمبالغة ، ولأنّ علامة فى وصف المؤنث بها هى التى كانت فى المذكر علّامًا بغير تاء ، وفى هذا يجوز علامون .

وَامْنَعْ كَطَامِثٍ وَهَذَا فِيهِ حَلّْ
إِنْ بَعْضُهُ فى مُنْتَهَى الْجَمْعِ اضْمَحَلّْ

كطامث كل وصف مختص بالمؤنث وحدها ، مجرد عن تاء التأنيث ، فهو ممنوع فلا يقال طامثات ولا حائضات ، بل طوامث وحوائض .

وقد استثنى من ذلك نوعٌ واحدٌ ، وهو أن يكون حروفه زائدة عن أربعة ، فإذا جُمع جَمع تكسير وجب أن يضمحل بعضه أى ينعدم بعض حروفه كما سيأتى ، وذلك نحو : جحمرش وصهصلق ، فإنه يقال فيه جحمرشات ، وصهصلقات ، وهو أولى به من جمعه بجحامر وصهالق .

ذكر الألف المقصور والممدود

وَالْأَلِفُ الْمَمْدُودُ وَالَّذِى قُصِرْ
أُعْطِىَ حُكْمًا فى الْمُثَنَّى قَدْ ذُكِرْ

قد سبق حكم الألف الممدود والمقصور فى باب التثنية وما لهما هنالك من حكم ، فهو لها فى هذا الباب ، فهمز الممدود للتأنيث يقلب واواً كالحضراوات ، والأصلى يثبت على حاله كعباءة وعباءات اسم لكساء معروف وغير ذلك بالوجهين : وهو الملحق والمقلوب عن أصل .

فالأول : نحو كبرياءة ، مرة من الكبرياء ، والجمع كبرياءات وكبرياوات .

والثانى : كاصطفاءة مرة من الاصطفاء ، والجمع اصطفاءات واصطفاوات ، والمقصور إن كان أنفه عن واو وهو ثلاثى فهو يقلب واواً كفلاة وفلوات وغير ذلك ، تقلبه ياءً سواءً كان مقلوباً عن أصل أو للتأنيث أو الإلحاق : كفتيات ومصطفيات إلى غير ذلك من أمثالها .

وَغَيْرُ رَدِّ اللَّامِ فى بَابِ سَنَهْ
نَزْرٌ وَفى الْمَكْسُورِ فَا عَكْسُ هَنَهْ

باب سنة كل ما شابه ذلك فى كونه محذوف اللام ، ملحقاً بتاء التأنيث ، فهذا الباب إذا جمع بهذا الجمع وجب أن يردّ لامه فيقال : سنوات وسنهات وهنوات ، فى جمع سَنَةٍ وَهَنَةٍ . وهَنَةٌ معناه شىء ويقال : هَنٌ أيضاً .

ويشترط فى هذا الباب أن لايكون مجموعاً جمع تكسير نحو : شفة وأمة ، لأن جمعهما شِفاه وإماء ، وما عدا هذا فهو من باب سنة . وترك حذف اللام

فى هذا الباب قليل ، ومنه قد سُمع : هنات شر . وأما إذا كان هذا الباب قد كسر منه الفاء فهو بعكس الباب الأول ، إيراد لامه قليل ، وترك رد اللام أكثر نحو : عضة بمهملة ثم معجمة اسم للشجرة ، وجمعها عِضَات فى الأكثر ، وعِضَوات فى الأقل ، ولم يُذكر لها فى القاموس جمع إلا عِضِين ، كعزين .

وقد ذكر النحاة أن المضموم الفاء لا يردّ لامه ، فلذلك لم أذكره لأنه إبقاء على أصله بعد الحذف كظُبية وظبات .

ذكر حكم الثلاثيات المجموعات

عَيْنُ الثلاثى اسماً إذا صَحَّتْ لَهَا
مَعْ سَكْنِهَا نَظِيرُ شَكْلِ قَبْلَهَا

إذا جمع بهذا الجمع اسم ثلاثى صحيح العين الساكنة ، أعطيت عينه نظير شكل ما قبلها ، ومعنى شكله أى إعرابُهُ ، والنظير الشبيه ، ولا خفاء فى أن قبل العين هو الفاء ، والفاء لا يخلو من أن يكون مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً .

وعلى كل حال فالعين تتبع الفـــاء فى إعرابها نحو : ظبيَةٍ وَظبَيَات ، وأنشدوا :

باللهِ يا ظَبَيات القَاعِ قُلْنَ لنـــا
لَيْلَاىَ منكن أمْ لَيلَى من البَشَر

والمضموم: كَبُسْرَة وبُسُرَاتٍ، البسرة واحدة التمر قبل إرطابه، والمكسورة نحو : كسرة وكسرات . ويشترط أن يكون اسماً لئلا يدخل فى ذلك الصفات : كصعبة وصعبات .

وأن يكون الاسم ثلاثيًّا فلا يكون ذلك فى غيره نحو : خِرْنِق علم امرأة ، وهى أخت طَرَفة الشاعر ، وقياس جمعها خرنقات ، ولا يكون الاسم الثلاثى إلا صحيح العين ، لامتناع ذلك فى نحو : ناقة وناقات ، ولا يكون فى متحرك العين كشجرة وشجرات .

توضيحٌ :

وليس يختص بهذا الختم بالتاء كما فى الأمثال لأن المجرد عنها لذلك نحو : دعد وهند وجمل ، بضم الجيم اسم امرأة فتقول : دعدات وهندات وجملات .

وَقَلَّ ذَا فِي بَابِ بَيْضَةٍ وَفِي
كَحِلْيَةٍ وَمَنْعُ زُبْيَةٍ قُفِي

ذا إشارة إلى الحكم السابق ، أى قلّ إتباع العين الفاء فى موضعين :

الأول : باب بيضة وهو ما عينه واو أو ياء ساكنة ليست بمدّ ، فلا يدخل فى ذلك نحو : فيلة و ﴿ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ﴾ ولا ناقة مما عينه ألف ، وأجازه الإتباع فى باب بيضه ، وَجوّزه قليل وهو لغة لهذيل على ما يروى عنهم ، وأنشدوا فى ذلك قول القائل :

أخُو بَيضات رَاجِعٌ مُتَأَوِّب
رَفِيقٌ بِرَجْعِ المنكبين سَبُوحُ

وهو يشبه فرسه فى سرعة جريها بنعامة هذه صفتها .

الثانى : إن ما كان مثل حِلْيَة ولحية مكسور الفاء ولامه ياء ، فمنع إتباعه أكثر النحاة كابن مالك وسيبويه ، وأجازه السّيرافىّ .

وقد سمع جروات بالإتباع وهو ثقيل جدًّا ، والاقتصار فيه على النقل أولى به .

الثالث : ممنوع ، ونقل بعضهم الاتفاق على منعه ، وهو باب رُبْية بضم الراء المهملة أو معجمة ثم باء وبعده ياء ، فهو براء مهملة اسم لشىء من الحشرات ، والسنور وبزاى معجمة للرابية من الأرض ، لا يعلوها الماء ، وليس هو من الرّبوة بالراء المهملة والواو .

وكذلك الواوى من هذا الوزن ممنوع إتباعه : كالربوة بضم الراء لغة فى فتحها ، وقرئ بالضم فى : ﴿ وَآوَيْنَاهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ ﴾ وعلى كل حال فهذا أخف من إتباع نحو : جروات .

وَلِاضْطِرَارٍ بَعْدَ فَتْحٍ نَدَرَا
سُكُونُ عَيْنِ فَعْلَةٍ مِنْ زَفَرَا

وقد وقع تسكين عين المفتوح الفاء مما قد كملت فيه شروط الإتباع ، وذلك لاضطرار الشعر نحو : فعلة من زفر ، أى زفرة وقياسها زفرات بفتح الفاء ، وقد سمع تسكينها فى قوله :

* ومالى بزفْرات العَشِيِّ يدانِ *

وَالْفَتْحُ وَالسُّكُونُ أَيْضًا حُمِّلَا
فِي الْعَيْنِ إِلَّا إِنْ يَكُنْ فَتْحًا تَلَا

ثم إن العين إن كان ما قبله مفتوحا فقد مضى حكمه ، وإن كان قبله كسر أو ضم فيجوز فيه الإتباع كما مرّ ، ويجوز فيه إبقاء العين على ما كانت عليه من السكون فتقول : هِنْدات وجُمْلات بسكون النون والميم .

ويجوز فيه وجه ثالث : وهو أن تخفف العين بالفتح فيقال : هِنَدات وجُمَعات ، وهذان الوجهان اللذان هما الفتح والسكون لا يمنعان فى نحو : رُبْوَة وَرُبْيَة بضمهما وجروة وجِلية بكسرهما بل يمتنع فى ذلك الإتباع وحده ، والله الميسّر .

باب جمع تكسير القلة

أَفْعِلَةٌ أَفْعَالٌ أَفْعُلٌ جُمِعْ
بِهَا مُقَلَّلٌ وَفِعْلَةٌ سُمِعْ

جمع التكسير جمعان: جمع قلة وجمع كثرة فجمع القلة من الاثنين إلى العشرة، وما عدا ذلك فهو جمع الكثرة.

فأما جمع القلة فهو منحصرٌ في أربعة أوزان لا يتعداها، وهي: أَفْعِلَةٌ كأرغِفَةٌ، وَأَفْعَالٌ كأسياف، وَأَفْعُلٌ كأفْلُسٍ، وكل من هذه الثلاثة مقيسٌ في بابه كما سيأتي إن شاء الله.

والرابع: فِعْلة بكسر الفاء وسكون العين، وهو مسموع محفوظ بالنقل لا يقاس عليه نحو: فتية وشِيخَة وغِلمة وصِبية، جمع فتى وشيخ وغلام وصبيٌّ.

وَلِلثُّلَاثِيِّ اسْمًا الْأَفْعَالَ ضَعْ
لَهَا مِثْلَ فَلْسٍ ذَا لِأَفْعُلٍ وَقَعْ

الثلاثي إن كان اسماً فله على تغاير حركاته وزن أفعال مقيساً فيه إلا فيما سيأتي ذكره إن شاء الله، وسواء كان ذلك صحيح العين أو معتلها: كثوب وأثواب، وفرس وأفراس، وعنب وأعناب وإلى غير ذلك من أوزانه، وهو في باب رطب وأرطاب قليل كما سيعاد إن شاء الله.

ويستثنى من ذلك الوزن أفْعُل بضم العين باب فلس، وهو ما كان اسماً بوزن فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو: فلس وكلب وظبيٌ ودلو، فيقال فيها: أفْلُس وأكْلُب وأظْبٍ وأدْلٍ، أصلهما أظْبُيٌ وأدْلُوٌ بضم الباء واللام ففُعِل بهما كما سيأتي ذكرهما إن شاء الله في باب الإبدال لأنه هو الموضوع لذلك.

والمجموع بأفعل لا يكون إلا صحيح العين غالباً كما فى المثل، وقد سمع شاذًّا نحو : أقوس وأعين وأثوب ، والأفعال أولى بهـــذا ، وقد سمع الأفعال أيضاً فى باب فلس : كفرخ وأفراخ ، وفرد وأفراد ، وقد جاء أيضا أفعل مكان أفعال كرِجْل بالكسر وأرجل ، ورُكْن بالضم وأركن وفيه على القياس أركان .

وَأَفْعُلٌ لِاسْمِ مُؤَنَّثٍ وَعَدَّ
أَحْرُفِهِ أَرْبَعَ وَالثَّالِثُ مَدّ

ويجمع أيضاً بأفعل كل اسم مؤنث رباعىّ بشرط أن يكون ثالثه من مدّ زائد نحو : يمين وعناق ، كسحاب اسم للأنثى من المعز ، ومنه فى المثل : العنوق بعد النوق ، يضرب للمفتقر بعد الغنى ، ويقال فى الجمع: أيمن وأعنق .

وأما ما لحقته تاء التأنيث فلا يجمع إلا على فعائل كما سيأتى إن شاء الله .

وَإِن يُذَكَّرْ فَلَهُ اجْعَلْ أَفْعِلَهْ
وَرُبَّمَا نَقْلًا أَتَى أَفْعُلُ لَهْ

أفعلة بكسر العين مطرد فى اسم مذكر رباعى ثالثه مدّة نحو : قذال وأقذلة ورغيف وأرغفة ، وعمود وأعمدة ، ولربما يستغنى عن ذلك بغيره نحو : كتاب وكتب ، ولربما حفظ فيه نقلاً أفعل نحو : شهاب وأشهب .

وَقِـــلَّةٌ وَكَثْرَةٌ تَنَاوَبَا
وَهَاكَ مَا الْأَوَّلُ فِيهِ غَالِبَا

قد يتناوب جمع القلة وجمع الكثرة ، فيكون جمع القلة فى بعض المواطن نائبًا عن جمع الكثرة ، وجمع الكثرة فى مواضع مستغنى به عن جمع القلة ، وسنذكر شيئًا من تفصيل ذلك إن وفق الله .

ولا خفاء فى أنه قد ينطق فى عدم اللبس بجمع القلة ، والمراد الكثرة ، كقوله تعالى : ﴿ شَاكِرًا لِأَنْعُمِهِ ﴾ وليس المراد أنه عشر نعم أو أقل ، وذلك ظاهر وبهذا يراد قوله المخالف ، والله الهادى

وسنبدأ بذكر الأول إن شاء الله .

كَعِنَبٍ وَإِبِلٍ وَعَضُدٍ
وَعُنُقٍ وَشَاعَ فى كَكَبِدِ

هذه الأوزان كلها لا تجمع غالبًا إلا جمع قلة ، وهى أربعة أوزان :

الأول : فِعَل بكسر ثم فتح ، نحو : عنب وأعناب .

الثانى : فِعِل بكسرتين كإبِل وآبال .

الثالث : فَعُل بفتح ثم ضم كعضد وأعضاد .

الرابع : فُعُل بضمتين كعنق وأعناق .

والخامس : باب كَبِد وهو ما وزنه فَعِل بفتح ثم كسر : كفخذ وأفخاذ ، وكبد وأكباد ، ومختلف فى هذا الأخير ، هل يقاس فيه غير جمع القلة ؟ وسيعاد إن شاء الله .

تَوْضِيحٌ :

قال الناظم : إن هذا مما يختص به جمع القلة غالبًا احترازاً مما جاء فى بعض الأوزان من غيره ، نحو : ضِلَع بوزن عِنَب ، والجمع أضْلُع وضُلوع ، ونحو : سَبُع كعضُد ، والجمع سباع .

تنبيهٌ ثان :

ذكر الناظم هذه الأوزان التى بوزن عنب وإبل وعجز وعنق وكتف ، ولم يذكر أنها تجمع جمع قلّة ، فإذاً لا يدرى على أى وزن هى من جموع القلّة .

والجواب : قد سبق أن ما كان ثلاثيًا فهو بوزن أفْعُل إن كان مفرده بوزن فعل كفلس وغير ذلك فله أفعال ، فهذه من باب أفعال على القياس السابق بذلك اكتفى .

وَلِقِبَاءٍ وَزِمَامٍ أَفْعِلَهْ
وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُمَا ذَلِكَ لَهْ

قباء وزمام وزن الأوّل منهما فَعال بفتح الفاء ، والثانى فِعال بكسرها ، ويضاهيهما أى يشابههما كل ما كان من بابهما ، وهما من باب ما ذكر سابقا أنه يطّرد فيه وزن أفعلة . وضابط ذلك كما سبق : أنه اسم رباعىّ مذكر ، ثالثه مدّة وزاد فى باب قباءٍ وزمام شرطان :

الأوّل : أن تكون المدّة ألفاً كما تراه فى قباء وزمام .

الثانى : أن يكون اللام معتلا كقباء أو مضاعفاً كزمام ، فيجمع لازماً بأفعلة نحو : أقبية وأكسية فى جمع قباء وكساء ، وأزمّة وأبِتّة فى جمع زمام وبتات بموحّدة ومثنّاة فوقيّة أى الزاد والجهاز ، ومتاع البيت ، وقد شذ عنان وعنن والأكثر أعنّة وكذلك أن لو سُمّى باسم بهساء بالضم فالجمع أبهية على القياس إذ لا فرق .

وَجَمْعُ كَثْرَةٍ لِغَيْرِ مَا مَضَى
كَصُرَّدٍ وَكَالْفَلَالَةِ اقْتَضَى

غير ما مضى فى جمع القلّة فله جمع الكثرة بضم الكاف أى الكثرة بالفتح ، وقد تكسر هذه ، وباب الكثرة يختص بغير ما مضى كما سيأتى إن شاء الله فى موادّه ، إذ لا يسعه الحصر لانفراده بالصفات كلها غالباً كما رأيت فى جمع القلة ، مشترطاً أن يكون كله اسماً إلا ما نُقل نحو : شيخ وشيخة وأشياخ .

وينفرد التكثير أيضاً بجمع كل ما كان جمعُهُ فعالِلُ ، وستجد من ذلك فى موضعِهِ ما يغنيك إن وفقك الله لذلك ؛ إنه كريم .

وقد استثنى الناظم نوعين مما مضى ، فذكر أنهما مِنْ خواصّ التكثير .

الأوّل منهما : صُرَد وهو مِن باب الأفعال ، وقد يغنى عنه التكثير غالباً ، كما سيأتى ، وقد جاء فيه رطب وأرطاب .

الثانى : مشبه الفلالة وهو ما لحقته تاء التأنيث مما حقه أن يجمع بأفعُل قبل دخولها ، فهذا تخصيص لبعض ما مضى فى إطلاق النظم مما حقه أن يفرد عن تلك الأبواب ، وسيأتى قياس جمعهما إن شاء الله .

باب جمع الكثرة

فصل الأسماء

وَاطَّرَدَ الْفُعُولُ فِي فَعْلٍ سُمَا
مُطْلَقَ فَا وَفِي كَبَيْتٍ لَزِمَا

إذا كان الاسم بوزن فَعْل بسكون العين مطلق الفاء، أى مفتوحها ككعب وفلس، أو مكسورها كحِمل وضِرَس، أو مضمومها كبرد وجند، فهذا يطرد فيه فعول بضم الفاء نحو: كعوب وفلوس وحمول وضروس وبرود وجنود، وهذا لازم إن كانت عين المجموع ياء نحو: بيت وجند جمعهما فى الكثرة بيوت وجنود.

وَكَالْفُعُولِ لِلْفِعَالِ وَاعْتَزَلْ
بَيْتٌ وَفِي عادٍ فَتْحِ الْفَا قَلَّ

قد سبق أن فَعولًا مطرد فى جمع اسم ساكن العين مطلق الفاء. وقد يشاركه فى ذلك فعال بشرطين:

أحدهما: أن لا يكون من باب بيت أى مما أعل عينه بالياء كما سبق.

الثانى: أن يكون الفاء مفتوحة، سواء كان صحيحًا نحو: كعب وكعاب وكعوب، أو مضاعفًا: كصكّ وصكاك وصكوك، أو معتلًا لامه كدلو ودُلِيٍّ ودلاء.

وفعال فى غير مفتوح الفاء قليل نحو: رُمح بالضم ورماح، وذئب بالكسر مهموزًا وذئاب وقدح وقداح.

وَاخْصُصْ بِهِ ثَوْبًا وَقُفًّا مَعَ مَا
ضَاهَاهُمَا وَالنَّقْلُ لَنْ يَنْعَدِمَا

فعال يخص باب ثوب ، وهو المعتل عينه بالواو، ولا يدخل باب عود بالضم، قيل : ومنه جمع الريح برياح ، لأن أصله واوى ، وكذلك أيضًا باب قفّ وهو باب لما كان مضاعفًا مضموم الفاء كقفّ وقِفاف ، وخُفّ وخِفاف ، وغُشّ وغِشَاش .

والنقل لن ينعدما يحتمل تأولين :

أحدُهُمَا : أن فِعالاً لن ينعدمَ بالنقل فيما سبق منعه فيه ، وهو باب بيت ، فقد سُمع سِيافٍ وضِيافٍ .

الثانى : أن النقل لن ينعدم فى باب ثوب ، فقد سمع فووج جمع فوج .

وَفِي الصَّحِيحِ اللَّامِ يَأْتِي فِعَلَهْ
وَبَابُ عُودٍ لازِمًا فِعْلَانُ لَهْ

فِعَلة بكسر الفاء وفتح العين يجمع به ما مضى ، وهو فعل مطلق الفاء ، أى مفتوحها نحو ، غرد بغين معجمة لضرب من الكمأة ، وغِردة ، أو بكسر الفاء : كقِرد وقِردة ، أو مضمومها ، وهو فى هذا أكثر نحو : قرط ودُرج وخُرج ، وقِرطة ودرجة وخِرَجة ، وقد يكون ذلك فى المعتل عيناً نحو : كبر وكبرة .

وأما باب عود فهو الواوى عيناً قبلها ضمّة نحو : عود وحوت . ويشترط أن يكون قبلها ضمّة لئلا يدخل فى ذلك باب ثوب ، وفى هذا الباب أعنى باب عود وحوت يلزم أن يكون الجمع منه على فِعلان بكسر الفاء نحو: عيدان وحيتان وقد جاء نحو : ثور وثيران .

وَشَذَّ نَحْوُ سُقُفٍ ظُهْرَانِ
زِيلَانِ مَعْ ذُؤْبَانِ مَعْ صِنْوَانِ

ذكر فى هذا البيت شيئاً من أوزان الشذوذ ، وأشار إلى غير المذكور بكلمة نحو ؛ لأنّ النوادر كثيرة ، وقد ذكر منها فى هذا البيت جملة أوزان :

أولها : فُعُل بضمتين نحو : سَقف بالفتح وسُقُف .

الثانى : فُعلان بضم الفاء نحو : ظهر وبطن بفتح فائهما وظُهران وبُطنان .

الثالث : فِعلان بكسر الفاء فى جمع فَعْل بالفتح نحو : جحشان وريلان جمع جحش أى ولد الحمار ، ورأل براء مهملة ثم همزة ولد النعام أو حوليه .

الرابع : فُعلان بضم الفاء فى جمع فِعْل بالكسر نحو : ذئب وذُؤبان ، وصِرم وصرمان ، الصرم الضرب والجماعة .

الخامس : فِعْلان بكسر الفاء فى جمع فِعل بالكسر نحو : صِنْوان وقِنْوان جمع صنو وقنو ، وقد يضم فاء فُعْلان فيهما .

وَفَعْلَةٌ لَهُ فِعَالٌ وَفِعَلْ
لِفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٌ لَهُ فُعَلْ

وفَعلة بالفتح قياسه المطرد فيه أن يكون على فِعَال بكسر الفاء ، سواء كانت صحيحة : كقصعة وقصاع ، وجَفْنة وجفان ، أو معتلة العين نحو : خيمة وخيام ، وضيعة وضياع ، أو معتلة اللام : كظبية وظباء ، وركوة وركاء ، الركوة زورق صغير ، أو مضاعفة نحو : دُبّة ودباب ، وفِعَل بكسر ثم فتح مطرد فى فِعْلة بكسر الفاء : كقربة وقرب ، ولقحة ولقح ، وقيمة وقِيم ، وحِلية وحلى ، وهمة وهمم .

وأمّا فُعْلة بضم الفاء فالمطرد فيه فُعَل بضم ثم فتح نحو : غُرْفَة وغُرَف ، وسورة وسور ، ونُهية ونهى وخُلّة وخُلَل :

وَفِعَلٌ وَفُعَلٌ قَدْ نُقِلَا
فِي فَعْلَةٍ وَاعْكِسْ وَجَاءَ كَالْحُلَا

قد نقل فى فَعْلة بالفتح فِعَلٌ بكسر ، ثم فتح نحو : هضبة وهِضَب ، وحلقة وحِلَق وبدرة وبدر ، وهـــذا أكثر من غيره من المنقولات فيه ، وجاء فيه فُعَـــل بضم ثم فتح : كنوبة ونوب ، وقرية وقرى ، وقد يكسر قافه قرية ، ودولة ودول ، وقد يضم دال دولة وقد يثلث فى الجمع .

واعكس أى وإن فِعَالا الذى هو مقيس فى فعلة بالفتح ، هو منقول فى فِعلة بكسر الفاء وضمها نحو : لقحة بالكسر ولقاح ، وبرمة بالضم وبرام ، وهو فى المضاعف كثير كقبّة وحبّة جمعهما قباب وحباب ، مع قبب وحبب .

وعلى كل حال فالمقيس فُعَل وهو الغالب كما مضى . وضبط الحُلَى فى البيت بضم الحاء بوزن فُعَل فى جمع حلية بالكسر ، ومجيئه فى المعتل لاماً كما فى المثل نحو : لحيَة ولحى ، والكسر هو المقيس ، وقد يجىء فعول فى فعلة بالفتح نحو : بدرة وبدور ، البدرة جلدة السخلة .

وفى فعلة بالضم نحو : حجوز جمع حُجزة بزاى معجمة ، أى معقد الإزار ، وهذا نادرٌ .

وَبِفِعَالٍ فَعَـــلٌ وَفَعَـــلَهْ
لاَ مُضْعَفاً وَاللَّامُ لاَ مُعَلَّلَهْ

فَعَلٌ بالتحريك يجمع على فعال غالبًا : كجبل وجبال ، وجمل وجمال ، وقلم

وقلام ، وكذلك فُعلة بالتحريك أيضاً: كرقبة ورقاب، وشجرة وشجار ، ويستثنى وثمرة وثمار من ذلك أن لا يكون مضاعفاً : كطلل وطلول ولا معتل اللام كعصى وعصى ، ولا كقناة وحصَاة وإيضاءة ولا كدواة ، وقد جاء أُمَة وإمَاء .

وَنَحْوُ تَاجٍ بَابُهُ فِعْلاَنُ
وَغَيْرَ ذَاكَ انْقُلْ كَهُمْ ذُكْرَانُ

تاج من باب فعل المحرك لكنه معتل العين مجرّد عن تاء التأنيث ، وهو ما كان من بابه ، أى اجتمع فيه هذه الشروط ، فجمعه المطرد فيه : فعلان بكسر الفاء نحو : تاج وقاع وقيعان وتيجان وحيتان .

وإن لحقته تاء التأنيث فليس هو من هذا الباب نحو : ناقة وساحة ، فإنهما قد يجمعان على ناق ونوق، وساح وسوح، وقد تجمع ناقة على نياق وغير ما ذكر فى النظم فليس بمقيس ، بل هو محفوظ بالسماع كأسد وأُسود وأُسُد بضمتين ، وكان أصله أسوداً وأسْد بالضم وتسكين العين ، وكان مخفّف أسد بضمتين وفُعلان بالضم نحو : ذكر وذُكْرَان وأسد وأسْدان إلى غير ذلك من النوادر .

وَفُعَلٌ فِعْلاَنُ فِيهِ مُطَّرِدْ
وَكَثُرَ الْفُعُولُ فى بَابِ كَبِدْ

فعلان بالكسر مقيس فى فعل بضم الفاء وفتح العين كصُرَد اسم لطائر معروف ، والجمع صِردان ، ونغر بنون معجمة وراء مهملة اسم للبلبل ، والجمع نِغْرَان وفعلان يختص بهذا الباب ، فلا يجمع بغيره من الأوزان غالباً ، وقد ندر بغيره نحو : رَبع وأرباع ورباع كالجمال وجمال الرُّبَعُ كصرد : الفصيل ينتج فى الرّبيع .

وأما فَعِل بفتح ثم كسر فجمعه فعول نحو : كُبود ووعول ، ونمور فى جمع كبدٍ ووعِل ونمِر . وفعول فى هذا الباب كثير خلافاً لبعضهم، فقد زعم أن أفعالا لايختص به كأكتاف . وظاهر الألفيّة أنّ فعولًا هو المختصّ به ، وقد جاء فيه نُمُر بضمتين وكِتَفة بكسر ثم فتح نوادر .

وَقِسْ عَلَى كَوَاهِلٍ دَوَانِقَ
فَوَاطِمٍ قَوَاصِعٍ زَوَارِقِ

واطرد وزن فواعل جمعاً فى خمسة أمثال :

الأول: فى جمع اسم لمذكر غير عاقل، وهو بوزن فاعل نحو : كاهل وكواهل، وعاتق وعواتق .

الثانى : فى اسم مذكر غير عاقل ، وهو بوزن فاعَل بفتح العين نحو : خاتم ودانق ، وخواتم ودوانق ، وتكسر عين مفردهما ، ويقال فيهما خاتام ودانَاق ، وجمعهما فى هذا الأخير خواتيم ودوانيق .

الثالث : أن يكون بوزن فاعلة كفاطمة وفواطم .

الرابع : أن يكون بوزن فاعِلاء بكسر العين والمدّ : كقاصعاء ونافقاء ، وقواصع ونوافق . القاصعاء بقاف ومهملتين جُحر يدخله اليربوع ، والنافقاء بنون وفاء وقاف ، قال فى القاموس : إنها إحدى جحرة اليربوع يكتمها ويظهر غيرها ، فإذا أتى من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فانفَق .

الخامس : فواعل نحو : جوهر وجواهر ، وزورق وزوارق .

وَفُعُلٌ لِمَا لَهُ تَقَدَّمَا
أَفْعِلَةٌ لَا حَيْثُ فِيهِ الْتُزِمَا

قد سبق فى جمع القِلّة أن أفعلة مطّرد فى كل اسم مذكر رباعى ثالثه مدّة ، نحو : قذال وأقذلة ، وعمود وأعمدة ، ورغيف وأرغفة ، وما شابه ذلك .

وفى جمع كثرة هذا الباب يطّرد فُعُل بضمتين نحو : قذال وقُذُل . وحمار وحُمُر ، وقراد وقرد ، وقضيب وقضب ، وعَمُود وعُمُد .

ويستثنى من ذلك ما يختص به أفعلة ، وهو ما يكون معتل اللام ، أو مضاعفا بشرط أن تكون المدّة ألفًا كما مضى فى نحو : كِساء وأكسية ، وزمام وأزمة ، ففى هذا يستغنى بجمع القلة ، ولربما أغنى فُعُل فى فِعَال بالكسر : كجدار وكتاب ، وجدر وكتب . وليس المراد أن أفعلة لا يكون فى باب كتاب ، فقد جاء نحو : حمار وأحمرة . ولربما غلب أفعلة فى بعضها بالنقل كزمان ومكان ، وأزمنة وأمكنة ، ونحو : أزمان وأزمُن وأمكن شواذ نحو : غزال وغزلان ، بالكسر مما لا يلتفت إليه لقلته ، وكذلك قعدان بالضم فى جمع قَعود كعَمود وفيه قُعُد على القياس .

وَفِي فَعِيلٍ مَعَهُ فُعْلَانُ
وَلِفِعَالٍ غَالِبًا فِعْلَانُ

استثنى مما تقدم أن جمعه على فُعُل وجهين :

الأول منهما : أن يكون بوزن فعيل ، فإن لهذا جمعين : فُعُل كما تقدم ومعه فُعْلان بالضم كقضيب وكثيب ورغيف ، وكُثُب وكُثبان ، ورُغُف ورغفان ، ونُصُب وقُضبان ، وكلا الوزنين فيه مطّردان ، لأنهما فيه مستويان ،

ولربما انفرد أحدهما بالسماع : كظليم وظلمان ، وسرير وسرر . وقد سمع نحو : ظلمان بالكسر ، وأنصباء وأفائل فى جمع ظليم أى ذكر النعام ونصيب وأفيل أى ابن مخاض ، وكذلك أصيل وأصائل ، وفيه على القياس أُصُل وأُصْلان .

الثانى : فُعَال بالضم نحو : غراب وغلام ، فجمعه على فعلان بالكسر كغربان وغلمان ، وجمع غلام بهذا لاستعماله استعمال الأسماء كما قيل فى عبد وأعبد ، وندر ضم حوران وزُقّان فى جمع حُوَّار بالمهملات أى ولد الناقة ، ساعة تضعه إلى أن ينفصل عن أمه ، وقد تكسر حاء مفرده ، وقد سمع فيه حيران على القياس ، والزُّقَاق بمعجمة وقافين السكة وقد يؤنث .

وجاء فواعل نادراً فى دواخ وعواثٍ جمع دخان وعثان بمعناه ، وهو بعين مهملة وثاء مثلثة ، وفيه دواخين أيضاً ، وليس هو جمع دخان كرمان ، ولو كان كذلك لقيل دخاخين ، ونقل عن بعضهم فى جمع قراد قرد بضمتين ، وليس فى القاموس إلا قردان على القياس .

وَكَفَعَالَةٍ لَهُ فَعَائِلُ
وَقَلَّ فِيمَا التَّاءُ مِنْهُ زَائِلُ

كفعالة أى ما شابهها فى كونه اسماً لمؤنثٍ رباعى بمدة ثالثة : كسحابة ورسالة وذبالة ، وصحيفة وتنوفة ، فهذا كله يجمع على فعائل : كسحائب ورسائل وذبائل ، وصحائف وتنائف .

وإن كان هذا الاسم مجرّداً عن تاء التأنيث ، فإن فعائل فيه قليل كشمال ، ولا أراه مطرداً فى ذلك لقلة المسموع فيه ، فلا يجمع به ما عدم السماع نحو : يمين وعَناق : كسحاب وقميص على لغة التأنيث فيه ، وقد جاء نحو : صحف وسفن ونحو ذلك من النوادر .

ومِثْل صَحْراءَ ومَلْهى أرْطَى
له الفَعالَى والفعالِي يُعْطَى

ومثل صحراء معنَى لفظ أن يأتى أرطى وملهى لهما فى الجمع فعال بفتح الفاء منقوصاً : كجَوارٍ ، وهو الأكثر ، أو فعالا بفتح الفاء مقصوراً وهو قليل ، والمراد من لفظ أرطى أنه يشابهه ما بوزن فعلى وألفه للتأنيث ، وفى ذلك خلافٌ كما سيأتى فى موضعه إن شاء الله .

وباب ملهى ما ألفه مقلوبة عن أصل ، ويقال فى جمعهما : أراطِى وأراطَى ، وملاهِى أو ملاهَى ، ويجوز أن يروى بالوجهين على القياس هـــذا ، فى قول امرئ القيس :

* تَضِل المدارى فى مثنًى ومُرسل *

وأما فعلاء الممدود كصحراء فيجمع كذلك نحو : صحارِى وصحارَى ، ونقل القاموس فى جمع رجل أو امرأةٍ مِعطاءٍ : معاطَى ومعاطِى ، والله أعلم .

والوجهان فى باب صحراء مطردان ، على أن فعالى مقصوراً هو الأكثر على ما ذكره بعضهم .

والوجهان فى باب أرطى وملهى مطردان مع السيرافى ، سواء فى المقلوب والملحق كما مضى . واختار بعضهم الوقوف على السماع فيه ، والأظهر فيه أن الفعالِى منقوصًا هو المقيس وحده فى المقصور نحو : ملهى ومَلاهى ، ومُدعًى

ومَداعى ، ومعني ومعانى . وهلم جرًّا إلى آخرها ، واطراد ذلك فيه معلوم بالاستقراء ، وأما القصر فيه فهو قليل .

وكالصَّحارِىّ المهارِى قد سُمِع
وبالفَعَالِىّ كَكرمِىٍّ جُمِع

وقد جاء فى فعلاء وجه ثالث وهو فَعَالِىّ بتشديد الياء كما فى لفظ البيت وهو قليل كما فى قوله :

* وقد أغدو على أشقر يحتال الصحاريًّا *

وقد نقل فى جمع إبل مَهْرِية بالفتح نسبة إلى مهر بن حيلان فعالِىّ بتشديد الياء مع فعلاء منقوصاً .

وفعالى والفَعَالِىّ بفتح الفاء وتشديد الياء مقيس فى فعلى بتشديد الياء ، مما لا يجىء ياؤه للنسب نحو : كرسِىّ وكراسِىّ ، وبردِىّ وبرادِىّ ، وإنسِىّ وأناسِىّ وقد جاء فيما ياؤه للنسب كما ذكرناه فى المهارى ، وفيه مهارى ومِهار هكذا ذكر فى القاموس .

وأمّا البُردِىّ بالضم فهو اسم لنبات .

ذكر الوصف

فِعَالًا اجْعَلْ فَعْلَةً وفَعْلا
وصْفاً وشيخ بفُعُول أولى

فَعْل وفَعْلة بفتح الفاء منهما إن كانا وصفين، فهما يجمعان بوزن فِعال بكسر الفاء : كصعب وصعبة ، وسمح وسمحة ، وصعاب وسماح فيهما ، وإن كان ذلك من باب شيخ أى معتل عينه بالياء ، فإنه يجمع بفعول نحو : شيخ وضيف، وضيفة للأنثى بالتاء ، وقد تجرد ، والجمع شيوخ وضيوف .

وقد ندر فيه فِعال نحو: ضياف هكذا مثل به ابن عقيل، ولم أجده فى القاموس وفيه من النوادر نحو: ضيفان بالكسر ، ووغدان بالضم ، وورد بالضم فى سكون فى جمع ورد وهو من الخيل الكُميت والأشقر .

وقيل فى جمع كهل : كهول وكهال وكُهلان بالضم ، وكهل كركع : وأمّا سُمَحَاء فالأولى أنه جمع سمح قاله القامُوس .

وغر بعضهم أنه جمع سمح فهو نادر .

فِعالاً اجْعَل فَعَلًا وفَعَلَه
إن يسلم اللام وفُعْلٌ ذاك له

فَعَل وفَعَلَة بالتحريك فيهما يجمعان بفعالا بكسر الفاء نحو : حسَن وحسَنة وحسان بالضم جاء ونحو : أبطال ، وفى المعتل اللام يجىء نحو : فتى وفتيان ، وكذلك فُعُل بالضم له فِعال نحو : عُفْر بمهملتين بينهما فاء للشُجاع الجلد والشديد الغليظ ، وجمعه عفار ، وصلب وصلاب ، وحرّ وحِرار ، وجاء أعفار وأحرار .

وجَمْع فِعْـــل قَـلَّ بفُعُـول
وبَعْـد ذا فاكْتَفِ بالقُـول

فِعل بالكسر يجمع بفعول بالضم قليلا لا غالباً نحو : علج وعلوج ، وطمل وطمول . العِلْجُ الكافر من العجم ، والطمل الرجل الفاحش لا يبالى مَا فعل .

وقيل فى جمع بِدع ، أى شجاع عالم كريم : أبداعٌ وبُدَع كعُنُق ، والأنثى بِدعة والجمع كعنب ، وفى جمع جلف أى الرجل الجافى أجلاف وأجلف ، وفى جمع طفل أطفال وغير ذلك من الأمثال .

وبعد هذه الأوزان فلا ضابط لشىء مما تقتضيه قسمة الأوزان الثلاثية نحو : ندس سريع الفهم ، ونقيض ، وزنهما فُعُل بضم العين ، وقد تكسر فيهما ، ونحو : جنب بضمتين وفُعَل بضم ثم فتح ، نحو : خدع أى حاذق فى الدلالة ، وفيه كسكتف وفَعِل بكسر العين كفرح وفِعِل بكسرتين كأبان أو أمة أو إبِد أى ولود والبِلِزُ أى القصير ، والمرأة الضخمة أو الخفيفة وفى لفظة إبِدِ لغتان كسكتف وقنو ، قيل ولم يسمع غيرهما بكسرتين وفِعَل بكسر ثم فتح كسِوى ، ومكاناً سوى بالكسر ويضم أى مُعْلَم هكذا قاله القاموس ، فهذه الأوزان ونحوها مما يستأثر به السالم من المجموع إذ لم يسمع التكسير فيها غالباً .

وما سمع تكسيره فهو منقول نحو : يقظ ونجُد كعضد فيهما أى شجاع وأيقاظ وأنجاد ، وسمع أيقاظ أيضاً وكأنه جمع يقظان ، ونحو : جنب وأجناب . وحكى عن بعضهم جناب وجنبان ، ولم يقس على شىء من ذلك والله الهادى .

وجمع يأتى أسمر وسمرا

فُعْـــلٌ وفُعْـلان يجىء كثرا

السمرة لون بين السَّواد والبياض فيما يقبل ذلك ، والصفة المشبهة من ذلك للمذكر أسمر والمؤنث سمراء .

والمراد أن أفعَل الذى مؤنثه فعلاء بالمد ، كأحمر وحمراء ، وأغبر وغبراء ، وأعمى وعمياء ، وقد مضى ذكر ذلك ، فهذا الباب جمعه المطرد فيه فُعْل بالضم ، سواء للمذكر والمؤنث كقولهم للفريقين : سمرٌ حمرٌ غبرٌ ﴿ صمٌّ بكمٌ عميٌ فهم لا يُبْصِرُون ﴾ .

وأمَّا نحو بِيض وهِيم فى جمع أبيض وبيضاء وأهيم وهيماء فأصله فُعل بالضم ، ثم كسرت الفاء لمجانسة الياء كما سيأتى فى بابه إن شاء الله الكريم ، وقد يكثر فى هذا الباب أيضاً فُعلان بالضم كقولهم : سودان وبيضان وحمران وقول امرئ القيس :

ثِيابُ بنى عَوْف طهار نقيَّة وأوجههم بيض المشاهد غران

وفاعـل أُعِلَّ لاماً فُعَـــلَهْ

له وإن كان صحيحاً فَعَـــلَهْ

إن كان الوصف بوزن فاعل فإن كان معتل اللام فجمعه فُعْلَة بضم الفاء وفتح العين ، نحو : رام ورماة ، وقاض وولاة ، ورماة ودعاة وقضاة وولاة وهذا مطرد فى كل ما كان كذلك ، وإن كان صحيحاً لامه فجمعه فَعَلة بالتحريك نحو : كامل وعامل ، وبار وفاجر ، وبائع وصائغ ، وحائك ، والجمع : كَمَلة وعَمَلة وبررة وفجرة وباعة وصاغة وحاكة ، وهو الغالب منه فى المعتل العين .

وكذلك قال صاحب القاموس لا أذكر ما جاء من جمع فاعل المعتل العين على فَعَلة إلا أن يصح موضع العين منه كحَوَلة وخَوَلة

وأمّا مَاجاء منه معتلا كباعة فلا أذكره لاطراده ، انتهى .

سادة جمع سائد ، وهو السّيد أو دونه ، وليس هو جمعاً لسيد ، لأن وزن سيد فعيل وعينه واو مدغمة فى الياء كما سيأتى إنْ شاء الله ، وشذ نحو غاز وغزى أصله غُزّل كركع وتنوينه للعوض مثل هدى .

كَذَاكَ فُعَّـل وَفُعَّالٌ وَمَعْ
فَاعِلَةٍ مِنْ ذَاكَ كِلاَهُمَا وَقَعْ

كذاك أى مثل فعلة بالتحريك فى اشتراط تصحيح اللام من فاعل المجموع به فكذلك يشترط فى فعّال وفُعّل بضم فاءيهما ، وتشديد عينهما أن يكون المجموع بهما وزن فاعل صحيح اللام : كضارب وصَائم ، وعاذل وقائم وجاهل ، وفى الجمع : ضرّب وضرّاب ، وصوم وصُوّام ، وعذل وعذال ، وقوم وقوّام ، وجهل وجهال .

وهذا الوزنان أى فعل وفُعّال كلاهما واقعان فى فاعلة من ذا أى من هذا النوع الصحيح اللام كعاذلٍ وَعُذّل وَعُذّال ، وهكذا مَا شابه ذلك من الأمثال .

وَمُطْلَقاً فِى ذِى آتْ بِالْفَوَاعِلِ
كَذَكَ بَابَا طَامِثٍ وَصَاهِلِ

ذى إشارة إلى فاعلة المتقدم ذكرها ، فإنها تجمع بفواعل مطلقاً أى سواء كان اللام صحيحاً أو معتلا ، فهو مطرد فيهما وهو الغالب عليهما : كضاربة وبائعة ورامية ، وشابّة من ضوارب وبوائع وروامى وشوابّ .

وكذلك أيضاً فواعل يجمع به باب طامث وهو ما كان بوزن فاعل لمؤنث مجرداً عن تاء التأنيث نحو طامث وحائض ، من طوامث وحوائض .

وأما حيّض فالأولى أنه جمع حائضة، وكذلك فواعل مطرد ، أيضا فى باب صاهل وزن فاعل وصفاً لمذكر غير عاقل نحو : حصُن صواهل ، وحُمُر نواهق ، وغربان نواعق ، وما شابه ذلك من الأمثال .

وأما نحو فوارس وسوابق فمن الشواذ .

وَفَاعِلُ الْعَاقِلِ إِنْ دَلَّ عَلَى
غَرِيزَةٍ يَكْثُرُ فِيهِ فُعَلَا

وإن كان وزن فاعل وصفاً لعاقل ، دالًّا على معنى غريزة بغين وراء مهملة ، والأخيرة معجمة أى معنى عقل ، فإنه يجمع على فعلاء بضم ثم فتح نحو : عاقل وعالم ، وعارف وشاعر ، وصالح وناصح ، وهم عقلاء علماء عرفاء شعراء صلحاء نصحاء .

وأما جهلاء فمحمول على علماء وهذا فيه كثير ، وفعّال فيه أكثر نحو : نحو : علام وعقال ، وفُعّل دونه نحو : ناصح ونصّح ، وفعل فى غير العاقل أكثر كطيور حُوّم ، ووقع ، وخيول صهل ، وغربان نعق إلى غير ذلك من أمثاله .

ذَا لِفَعِيلٍ فَاعِلٍ لِلْعَاقِلِ
لَيْسَ مُضَاعَفًا وَلَا ضَاهَا وَلِيّ

ذا إشارة إلى فعلاء ، فهو مطرد فى الصفة إذا كانت بوزن فعيل ، وكان فعيل بمعنى فاعل ، بشرط أن يكون وصفاً لعاقل نحو : كريم وبخيل وعظيم وشريف إلى غير ذلك من أمثالها ، فجمعها : كرماء وبخلاء وعظماء وشرفاء .

ويستثنى من هذا الباب أن لا يكون مضاعفاً كشديد ولا معتل اللام كولى ، وسيأتى ذكرهما إن شاء الله .

وشرط ثالث : أن لا يكون معتل العين كطويل ، وسيعاد ذكره إن شاء الله .

وَاجْعَلْ لِذَيْنِ أَفْعِلاءَ وَارْتُضِى
مُطْلَقًا الْفِعَالُ لَا فِى كَرَضِى

ذين إشارة إلى المضاعف والمعتل اللام ، وهو باب ولِىّ ، فإن جمعهما أفعلاء نحو : شديد وحبيب وعزيز وشحيح وصحيح .

وفى الثانى نحو : ولى وسخى ونبى وغنى ، فهم أشداء وأحباء وأعزاء وأشحاء وأصحاء وأولياء وأسخياء وأنبياء وأغنياء .

وقد جاء فى المضاعف أفعلة نحو : أدلة وأعزة وأشحة ، وأما فِعال فهو جمع فعيل مطلقاً أى سواء كان لعاقل أو غيره ، وسواء كان مضاعفا أو لا نحو : كريم وكرام ، وعظيم وعظام ، وشديد وشداد ، وخفيف وخفاف ، فهو فى العاقل كرجال كرام ، وفى غيره كما فى قوله جل من قائل : ﴿ وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ ﴾ ولا يدخل فى الإطلاق باب قتيل مما فعيله بمعنى مفعول ، لأن هذا الباب معقود لفعيل بمعنى فاعل .

ويستثنى منه نوع واحد وهو أن لا يكون معتل اللام ، وهو المراد بشبه رَضِى ، فإن هذا يقتصر فيه على أفعلاء كما مَرّ نحو : رضىّ وأرضياء .

وَاجْعَلْهُ فِى التَّأْنِيثِ كَالْمُذَكَّرِ
وَغَيْرَهُ فِى كَطَوِيلٍ احْظُرِ

الهاء فى اجعله ضمير يرجع إلى فعال المتقدم ذكره ، والمراد أن وزن فعال كما كان جمعا لفعيل ، إذا كان وصف فاعل ، فكذلك يطلق أيضاً فى فعيلة نحو : كريمة وثقيلة وخفيفة وعظيمة ، فهن كرام وثقال وخفاف وعظام .

ويستثنى من ذلك المعتل اللام نحو : عينه كما استثنى فى فعيل ، ثم إن الفعال يستأثر أيضا بما عينه واو نحو : طويل وقويم وطويلة وقويمة ، والجمع طوال وقوام ، وأما ما كان مثل هيّن فهو فيعل وأهوناء فيه منقول .

وَفِى فَعِيلَةٍ قِسِ الْفَعَائِلَا
وَغَيْرَ مَا ذَكَرْتُهُ كُنْ نَاقِلَا

فعيلة مطرد فى جمعه فعائل مطلقاً ، أى سواء فى الصحيح نحو : كريمة وعظيمة ، أو المضاعف نحو : شديدة وحبيبة ، أو ما عينه واو نحو : طويلة ، وما اعتل لامه نحو : دنيّة ، وفى الجمع كرائم وعظائم وشدائد وحبائب وطوائل ، ويفتح ما قبل لامه فى المعتل اللام نحو : دنايا كما سيأتى بيانه .

وغير ما مضى فقد أتى بالنقل نحو : نذير ونذر بضمتين ، وسديس وسدس ، وثنى وثُنى ، وقد يخفف بإسكان فيقال : سُدْس وثُنْى . ونقل أفعلاء فى غير المضاعف كصديق وأصدقاء ، وشذ فُعَلاء فى المعتل اللام فى تقى وتقوَاء ، وسرى وسُرْوَاء ، وروى هذا الأخير عن الفراء .

وشذ نحو : شريف وأشراف ، وأما سُرَاة فى جمع سرىّ فقد قيل : إنه اسم جمع .

و قيل فى جمع صبى : أصبية وَأَصْبٍ ، وصبوة وصِبْية ، وصبيان وصبوان ، وقد تضم هذه الثلاثة ، وشذ ظروف فى جمع ظريف ، وقيل هو جمع ظُرُف كَنُذُر فهو جمع جمع ، أو هو جمع على تقـــدير حذف الزائد منه أو هو كالمذاكير .

الوجهان الأخيران ذكرهما صاحب القاموس ، ومعنى قوله : أو هو كالمذاكير أن المذاكير فى جمع ذكر بالتحريك ، كأنه جمع مذكار ، وإنْ لم يستعمل ، وأما خلفاء فجعله جمع خليف أولى ، وإن كان الأشهر خلية ، وشذ نظائر وكرائه فى جمع نظير وكريه وهو جمع كريهة أصح عندى .

وَفى فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ جُمِـــلاَ
فَعْلَى وَمَا ضَاهَى عَلَيْهِ حُمِلاَ

قد مضى الكلام على فعيل إذا كان بمعنى فاعل ، فإن كان بمعنى مفعول فهذا بابه فأقول : إن كان فعيل بمعنى مفعول ، فإن كان مثل قتيل ، أى مما دل على هلاك ، أو ما فى معناه ، فإن جمعه فعلى بسكون العين ، نحو : جريح وجرحى ، وقتيل وقتلى ، وأسير وأسرى ، ويحمل عليه ما شابه ذلك فى معناه ، أى فى دلالته على هلاك أو شبهه .

وإن لم يكن على وزن فعيل بمعنى مفعول وذلك كمريض ومرضى ، فإنه فعيل بمعنى فاعل أو على وزن فاعل نحو : هالك وهلكى ، فإنه فعيل بمعنى فاعل ، أو على وزن فَيْعِل نحو : ميت وموتى أو على فَعِل بكسر العين نحو : زَمِن وزَمنى ، أو على وزن أفعَل : كأجرب وجربى ، أو على وزن فَعلان نحو : سكران وسكرى ، وقرئ به : ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُمْ بِسَكْرَى ﴾ .

وقال بعضهم : إن سكرى فيه هو أنثى سكران والجمع يؤنث .

وأما كِيسَى فى جمع أكيس فهو محمول على ضده ، أى حَمْقَى فى جمع أحمق .

توضيحٌ :

اعلم أن هذا الحمل ليس بمطرد ، فلا يقال: سقمى فى جمع سقيم كما قيل مرضى، وقد يشعر بذلك لفظ البيت ؛ إذ لم يجعل لشىء من ذلك أصلا بضم . ثم فتح مثل كرماء .

الثالث : إن لم يدل على معنى هلاك فلا يجمع جمع التكسير ونحو : سعيد فى لغة سُعد بضم السين ، وأما بفتحها فجمعه مثل جمع كريم وكرماء .

الرابع : أن ما انتقل إلى الاسمية : كذبيحة ونطيحة ، فليس هو من هذا الباب، فإن قيل ذبيح بمعنى مذبوح فجمعه ذبحَى على القياس .

وَفِى فَعُولٍ صَحَّ لاماً فُعُلُ
وَمِثْلُهُ بَابُ دِلَاتٍ يُجْعَلُ

فعل بضمتين هو المطرد فى جمع فعول إذا كان صحيح اللام كصبور وشكور ، وكفور وضروب ، ورسول وغفور ، وفَعُول فى الجمع : صبرٌ شكرٌ كفرٌ ضربٌ رسلٌ غفرٌ فجرٌ . وشذ وُدَدَاء ككرماء فى جمع ودود .

وأما المعتل اللام : كعدوّ فقد اقتصر فيه على أعداء ، وأما باب دِلات وهو بوزن فعال بكسر الفاء مشترك بين المذكر والمؤنث ، مثل فعول فجمعه أيضاً فُعُل

كجمع فعول كقولهم : جمل أو ناقة دلات ، أى ضريع ، وكِناز أى مكتنز اللحم ، وامرأة أو رجل لِكاع أى قليل اللحم ، فهم أو هن دُلُتٌ كُنُزٌ لُكُعٌ .

وَكَفَعُجُوزٍ بَابُهُ فَعَائِلُ
وَكَهِجَانٍ بِنَقْلٍ حَاصِلُ

فَعول إذا كان وصفاً مختصًّا بالمؤنث مجرداً عن تاء التأنيث : كعجوز ونَحوص ، من عجائز ونحائص ، النحوص بنون ومهملتين من الأتر : ما لا ولد لها ولا لبن ، والناقة الشديدة السمن كالنحيص ، وأما هجائن فى جمع ناقة هِجان ككتاب فهو منقول ، وقد يكثر فى جمعه وزن مفرده فيقال : ناقة هجان ، وإبل هجان ، أى كرائم ، ودرع دلائص ودروع دلاص أى سوابغ ، وليس ذلك مطرداً فيه ، وكان أصل قياسه فُعُل بضمتين كما سبق فى دلت وكنز .

ثم إن كان فعول وصفاً غير مختص بالمؤنث بل مشترك ، كفَروق فجمعه فُرُقٌ ككتب ، ولا يجمع على فعائل ، فإن لحقته تاء التأنيث فقيل فروقة فجمعه على فروقات لا غير .

وَلِفَعَالٍ وَمُفَعَّلٍ فُعُلُ
أَوْ لِلذُّكُورِ فُعَلَاءُ يُجْعَلُ

روى عن سيبويه أن جمع فَعَال أو فُعَّال بضم الفاء وفتحها فعل بضمتين ، سواء كان للمذكر : كجياد بالفتح وجُمُد ، وللمؤنث نحو : نوار وعوان ، نور وعُون بالضم أصلهما بضم ثانيهما ، فخفف فبقى ساكناً ، وشذ نحو : فرس جواد وجياد ، وقيل فى رجل : جواد وجُوُد بضمتين .

وقد يجيء للمذكر فُعَلاء نحو : جبان وجبناء ، ويقال فى الأنثى جبان أيضا، وقياس الجمع جُبن وإن لم يسمع ، ويقال جبانة فقياسه جبانات .

وأما فعال بالضم نحو: رجل شجاع، والجمع شجعٌ بضمتين شجعاء كشرفاء ، وشجاع ككتاب للفريقين أى المذكر والمؤنث ، وكأنه جمع شجيع وشجيعة ، ككرم وكريمة ، وهم شجعان بضم الشين وكسرها ، وهن شجائع وكأنه جمع شجيعة ، ويثلث شين شجاع : وهى شجاعة بالتثليث أيضاً ، وهن شجع بضمتين أيضاً .

وقيل فى جمع بعاد بالضم بعد بضمتين : وجاء بعدان بالضم ، وقال بعضهم : الظاهر أن فعالا بالضم مبالغة فعيل فى المعنى ، فطوال أبلغ من طويل ، وبعاد وخفاف أبلغ من طويل وخفيف ، وإذا أردت زيادة مبالغة شددت العين فقلت: طوّال وخفّاف ، قلت : فعلى هذا فإن فعلاء وفُعُل أو فِعالا فى جمع شجاع كلها جمع شجيع كأمراء ونذر وكرام ؛ لأن أوزان المبالغة لا جمع لها ، وقد ذكرنا سابقاً الأوزان المكثرة لاسم الفاعل .

وَحَيْثُ فَعْلَانَ وَأُنْثَيَيْهِ مَعْ
فُعْلَانَ وَبِالتَّا فِعَالٌ مُتَّبَعْ

فعلان مثل عطشان وغرثان وجوعان وغضبان ، يجمع على فِعال بالكسر نحو: عِطاش وغِراث وجياع وغِضاب ، وأنثى هذا الباب مثل مذكره إن كانت على وزن فعلاء أو على وزن فعلانة نحو : غرثان وغرثانة ، وعطشى وشبعى وشبعانة ، فالجمع سواء ، ولا يدخل فى هذا فعلان نحو: الرحمن لأنه ليس له إلا أنثى واحدة ، وهى رحمانة بالتاء فقط .

وكذلك فعلان بالضم جمعه فِعال ، نحو : خمصان وخمصانة بتاء التأنيث ، والجمع خماص ، فعال هو الغالب ، وإنْ لم يسمع فى سكران وأنثيه ، ومن هذا الباب ما سمع فيه فعلانة فقط كندمانة ، والجمع نِدام والعكس وقد مضى فى بابه .

وَبِفَعَالَى وَفُعَالَى الْأَوَّلُ
يَأْتِي وَشَاعَ فِي كَكُبْرَى أَفْعَلُ

يكثر فى جمع الأول من الوزنين المذكورين فى البيت السابق ، أى باب سكران : فعالى بفتح الفاء مقصوراً مثل سكارى وغرائى وندامى ، وليس بالغالب ويجىء فعالى بضم الفاء أيضاً وهو قليل نحو : عجالى وغيارى ، وليس فى القاموس غير فتحهما والضم أرجح من الفتح فى كسالى وسكارى ، وقرئ بهما فى قوله : ﴿ ذُرِّيَّة ضعفاء ﴾ فقيل ضَعَافَى وضُعافى ، رواهما الزمخشرى .

وأمَّا فُعَلَى بالضم فهو أنثى أفعل التفضيلية نحو : كبرى وصغرى ، وطولى فجمعها على فعل بضم ثم فتح نحو : كبر وصغر وطول ، وقس على نحو ذلك .

ذكر جمع العادى الثلاثى

فَعَالِلَ اجْعَلْ أو فَعَالِيلَ لِمَا
فَاقَ الثُّلاثِىَّ سِوَى ما قُدِّمَا

الجموع من غير ما مضى إذا كانت حروفه أربعة فصاعداً فهو يجمع على فعائل أو فعاليل جمعاً مطرداً نحو : جعفر وقرطاس ، وفى الجمع جعافر وقراطيس ، وقد يكتفى فى هـذا الجمع بهذين الوزنين عن كل ما شابههما ، وذلك اصطلاح منهم ، وإلا فأصل مساجد ومصابيح مفاعل ومفاعيل ، وقسطاس وقساطيس ، فعلاج وفعاليج وخلخال وخلاخيل مختلف فيهما وليس هنا موضع بسط الكلام على ذلك ، وسيعاد إن شاء الله فى بابه .

ومعنى سوى ما قدم أن فعالل وفعاليل يجمع بهما ما عدا الثلاثى إلا مَا ذكرناهُ سابقاً مما يجمع بغير ذلك نحو : كتاب وصبور ، وجبان وكريم ، وقتيل وعاذل ، وما أشبه ذلك ، فهذا كله ونحوه مما لا يجمع بهذا ، وإن كانت حروفه زائدة على الثلاثى .

وَفِى جَوَازِ الْجَمْعِ فِيمَا قَدْ عَدَا
أَرْبَعَةٌ عَنْهُمْ خِلَافٌ وَرَدَا

الجمع فيما عدا الرباعى جائز بخلاف عنهم أى عن النحاة ، فإن بعضهم يمنع من ذلك لعدم المسموع منه ، وأجازه الأكثرون قياساً ، وعلى كل حال فليس هو بالفصيح ، ومع من أجازه فهذا أحكامه كما ترى .

مِنَ الْخَمَاسِيِّ الْمُجَرَّدِ اخْتُزِلْ
آخِرُهُ وَنَادِراً لَمْ يَنْخَزِلْ

الخماسيّ إما أن يكون مجرداً أو مزيداً، وليس فوق الخماسيّ تجريد كما سيأتى فى بابه إن شاء الله .

ومعنى المجرد أى الذى كل حروفه أصول لا زيادة فيه، ولهذا باب يخصه ويعرف به ، وسيأتى إن شاء الله .

فالمجرد مثل سَفَرْجَل ، وقُذَعْمِل وجحمرش فإنه إذا جمع قيل فيه سفارج وقذاعم وجحامر، فالحرف الخامس هو المختزل أى المحذوف، ليكون بوزن فعالل ولا يقال سفارِجَلّ إلا نادراً رواه بعضهم وهو لا يقاس عليه ...

ومعنى القذعمل بقاف مضمومة ثم معجمة مفتوحة فمهملة ساكنة فمكسور أى ضخم من الإبل كالقذعملة ، والقذعملة المرأة الخسيسة، وأما جحمرش بفتحتين بينهما ساكن والزاء مكسورة أى العجوز .

وَكُلُّ حَرْفٍ زَائِدٍ فَلْيُطَّرَحْ
إِنْ مَعَ أَرْبَعٍ تَأَصَّلَتْ سَنَحْ

وإن كان الاسم المجموع فيه أربعة حروف أصول، وفيه حروف غيرها زائدة فإنّ الحروف الزوائد يجب اطراحها أى حذفها ، كما إذا جمع نحوُ : مُدَحرج ومُقشَعِرّ ومحرنجم ، وكشهبل بفتحتين فساكن فضمة اسم لشجر فيقال : دحارج وقشاعر وحراجم وكهابل ، وكذلك ما شابه ذلك .

وَلاَ يُزَالُ أَيْنٌ قَبْلَ الطَّرَفْ
وَزِدْهُ إِنْ شِئْتَ بِمَا مِنْهُ انْحَذَفْ

قد سبق أن زيادات الرباعى كلها محذوفة ، ويستثنى منها نوع واحد وهو أن يكون الزائد حرف لين ، أى واواً أو ياء أو ألفا ، ويكون هـذا اللين واقعاً قبل أخيره : كقرطَاس وقراطيس ، فهذا يجب إبقاؤه سـواء فى المجرد كقراطيس ، أو ما فيه زيادة غيره كمصابيح .

وقد يجوز أن يزاد هذا اللين فى جمع ما حذف منه شىء كسفارج وسفاريج وما أشبه ذلك .

وَحَـذْفَ مُشْبِهِ المَزِيدِ مَعَا
جَوِّزْ وَغَيْرَ ذَاكَ كُنْ مُدَافِعَا

مشبه الزائد ينقسم إلى قسمين :

الأول منهما : أن يكون من حروف الزيادة لـكنه ليس زائداً .

والثانى : أن يكون ليس من حروف الزيادة أصلا ، لـكنه شبيه لشىء من حروف الزيادة لتقارب فى مخرج أو نحوه ، كما ستجده فى بابه إن شاء الله .

الثالث : إما أن يقع هذا المشبه رابعاً أى يكون هو الحرف الرابع ، وإما أن لا يكون كذلك فهما قسمان أيضاً ، فإن كان رابعاً فى الوجه الأول أى فى ما كان من حروف الزيادة ، وليس زائداً فهو مثل ميم قذعمل ، ونون خورنق ، فيجوز فيهما قذاعم وخوارن بحذف الأخير وهو الأكثر ، وقذاعل وخوارق بحذف المشبه وهذا جائز فقس عليه إن شاء الله .

وإن كان رابعاً فى الثانى أى الذى ليس حروفه من حروف الزيادة أصلا ،

مثـــل : فرزدق ، وجحمرش ، فالأكثر فيهما فرازد وجحامر بحذف الخامس ويجوز فيهما فرازق وجحامش بحذف الدال والراء لأنهما يشبهان التاء واللام وهما من حروف الزيادة العشرة المجموعة فى سألتمونيها كما سيأتى فى بابه إن شاء الله .

وأما قوله : وغير ذاك كن مُدافعاً فهو إشارة إلى مذهب الزمخشرى ، فقد حكى عنه أنه كان يجيز ذلك فى المشبه المزيد إن كان رابعاً أو غيره ، وعلى مذهبه فيجوز فى سفرجل سفارج ، وفى خورنق خرانق ، هذا على تقـــدير أصالة واو خورنق كما هو ظاهر كلام ابن عقيل ، والحكم بزيادته هو الأصح ، لأن الواو محكوم بزيادتها مع ثلاثة أصول فصاعداً كما سيأتى إن شاء الله .

ويؤيد هذا ظاهر القاموس ، وعلى هذا فخرانق هو الواجب فيه قياساً كما مضى ، ولم يوافق الزمخشرى على هذا القول أحد فيما بلغنا ، وعلى قياسه وتقدير أصالة واو خورنق فيجوز فى جمع خورنق حذف ما تشاء من حروفه إلا الخاء فتلك أربعة أوجه .

وعلى كل حال فلا بد من مراعاة إبقاء الأفضل من الحروف ، وإسقاط المفضول إلا مع الاستواء ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَأَثْبِتُوا مِنْ زَائِدٍ تعدُّدا
أَفْضَلَهُ إِنْ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُبْعَدَا

الزائد إن كان متعدداً فإنه يحذف كله ، ويبقى منه الأفضل ، إن لم يجز حذف كله ، وهذا باب كبير ، ويحتاج فى تفصيله إلى شرح كثير ، وليس قصدنا الإطناب فيه ، ولا فى غيره ، ولـكن لا بد من تفصيل شىء منه ليقاس عليه .

اعلم أن المزيد فيه إما أن يكون ثلاثيًا ، وإما أن يكون رباعيًا ، وإما أن يكون خماسيًا ، وليس فوق ذلك من الأصول فيزاد عليه .

فأما الخماسى المجرد فقد ذكرناه مفصلًا ، وحكم المزيد فيه أن يحذف زيادته فيبقى حكمه حكم المجـــرد ، وهذا من أحد الأنواع التى يحذف منها الزائد مطلقاً وأمثاله نحو : علطَبيس وقُبعْثرى وعَضرفوط وقطربوس وخُزعْبيل وقرعبلانة وغير ذلك من أمثاله ، فهذا حكمه كما مضى فى الجمع الخماسىّ وكفى عن إعادته .

وأما زيادات الرباعى فقد مضى حكمها ، وأنها تحذف مطلقاً إلا إذا كانت رابعة ، وهى حرف لين كقراطيس ، فإن تعدد المزيد فليس غير هذا الرابع هو الأفضل ؛ فإن جمع حيزبون ودردبيس ، فيقال : حزابين ودرابيس فإن لم يكن ذلك كذلك فليس هنالك إلا الحذف .

وأما الثلاثى فإن كان مثل منطلق ومحتـكم ومستخرج ومقعنسس ، فليس الأفضل كان الاسم المجموع غير الميم فيقال : مطالق ومحاكم ومخارج ومقاعس ، وكذلك إن لو كان الاسم المجموع استخرج أو تقعنس أو ينطلق ، لـكانت الهمزة هى الأفضل ، وكذلك التاء واليماء والنون ، ولا يجوز فى مستخرج سخارج إذا لم يعهد السين زائدة أولا ، ولا يجوز قعاسس فى مقعنسس ، لأن الأواخر أولى بالتغيير لما يخلقها من دخول الحركات عليها ، ولأن الأسماء قد تحذف أواخرها لغير موجب كالترخيم وغيره ، ولا قعانس وتخارج فى مقعنسس ومستخرج ؛ لأن النون والتاء فيهما حشو ، وليس لها من القوة ما للحرف الذى تصدر به الاسم وجاز تخارج فى جمع تستخرج أن لو كان ذلك اسما ، إذ ليس فيه ما هو أقوى من التاء .

وكذلك فى الهمزة والنون والياء نحو: يعقوب ويعاقيب وأما إستبرق فقياسه أبارق لأنه فى الزيادة كاستخرج، وأما إبراهيم فعلى تقدير كونه خماسىّ الأصول، فقياسه أباره، وعلى تقدير زيادة همزته براهيم، وعلى تقدير زيادتهما أبارهة أيضا، وسمع فى تصغيره بالترخيم بريه دلالة على زيادتهما وأبيره دلالة على أصالتهما أو أصالة الهمزة فقط، وإبريهيم دلالة على زيادة الهمزة.

وجمع غدودن على غدادن، وبرمرهة على براره ولربما تستوى الأفضلية فى بعض الزوائد كما سيأتى وإليه أشار بقوله:

وَإِنْ تَكَافَا الْمَزِيدُ فِى الْحَجَجْ
فَلَيْسَ فِيمَا شِئْتَ مِنْ حَذْفٍ حَرَجْ

هذا إذا لم يكن لشىء من الزوائد مزية على الآخر، فأنت مخير وذلك فى مثل: سرندى وعلندى وقلنسوة، فيقال: سرادى وعلادى وقلاسى، وسراند وعلاند وقلانس، وذلك لأن النون والألف والواو كلها زائدة للإلحاق فهى بالسوية فى الأفضلية، ولا يبعد أن يكون خلاف الآخر هو الأولى لوقوعه طرفا.

وكذلك التخيير فى نون العفرنى وألفه لأنهما للإلحاق بالوزن، بدليل عفرنات ولو كانت الألف للتأنيث لوجب أن يقال عفرنيات، كالعرضنى، فإن قياسه عرضنيات كما مضى ذكره فى باب الجمع.

وأما نحو: ألندد ويلندد فإبقاء أوله أولى لتصدره كما مضى، ولثبوت الألف والياء أولا فى بعض الأحوال كما فى أقوام وبقوم السرندى كسبدتى السريع فى أموره، والشديد كالعلندى وهى عفرنى أى شديدة، وابؤة عفرناة مأسدة، ويمشى العرضنى بكسر العين المهملة أى فى مشيته بغى من نشاطه، وألندد ويلندد أى خصيم.

ذكر شبه الجمع وجمع الجمع ونحوه

وَلَيْسَ جَمْعًا فِي الأَصَحِّ مَا دُرِي
وَاحِدُهُ بِالتَّاءِ مِثْلَ الْجَوْهَرِ

اختلف النحاة فى الاسم الذى مفرده يتميز عن كثيره بالتاء: فذهب الكوفيون إلى أن إزالة التاء منه هو جمع له جمع تكسير ، وذهب الأكثرون إلى أنه اسم موضوع لذلك الجنس الذى تميز واحده بالتاء نحو : جوهر فى الكثير ، وجوهرة فى الواحدة ، وهذا هو الأصح ، ولهم فى ذلك حجج تطول ، ومن أقواها غلبة التذكير على المجرّد عن التاء نحو: تمر طيب، ونخل منقعر ، ولا يجوز ذلك فى الجموع فلا يقال : رجال فاضل .

هَذَا لَدَى مَا لَيْسَ مَصْنُوعًا غَلَبْ
كَذَا الْمُمَيَّزُ فَرْدُهُ بِيَا النَّسَبْ

ثم إن مَا كثيره مجـــرد عن التاء يكون غالباً فى غير المصنوعات ، أى فى المخلوقات من الأجناس لا فى الموضوعات على القياس ، وذلك نحو : تمر وجوهر وبطيخ وحنظل ورطب وسكر وعنب ولؤلؤ وحديد ونعام وسفرجل ، وغير ذلك من أمثالها كالمصادر نحو : ضرب ونصر وشتم . وللعلماء فى هـذا الوجه أيضاً قولان :

فمنهم من قال : إن هذا موضوع اسماً للجنس ، لأن الله تعالى كثيراً ما يخلق ذلك جملة واحدة ثم إن احتيج إلى تمييز مفرده أدخل فيه التا بخلاف المصنوعات فإن مفردها هو المتقدم على جميعها .

وقال آخرون : إنه ليس موضوعاً للجمع كما توهموا ، بل هو لمجرد الماهية ، فيجوز لك أن تقول أكلت عنباً مع أنك لم تأكل إلا واحدة أو اثنتين .

نعم وقد يلحق الاثنان بالجمع فى هذا وغيره ، وذلك جائز كما ورد فى الحديث أنه وجد ﷺ رجلين يصليان فقال : « هؤلاء جماعة وهذا كثير » ومعنى أنه غالب فى المخلوقات أى هو فيها أغلب من جمع التكسير ، فلذلك قيل فى طلحة وطلاح إنها مشبهة بقصعة وقصاع ، وصخرة وصخور ، كبدرة وبدور ، وفرخ وأفراخ ، كجمل وأجمال .

وقد يكون ذلك التشبيه مطرداً فى بعض كبدرة ودرز تشبيهاً بغرفة وغرف ، وهذا باب كبير ، والمطرد فى جمع قلته أن يجمع بالألف والتاء لا غير ، والمطرد فى كثرته أن تجرد تاؤه ، وقد يجىء العكس قليلا ، أى تلحقه التاء فى الجمع ، وتحذف من مفرده كما فى حُمَاة وجباة ، وفقعة على الأشهر فيها .

وَأَمَّا ما يتميز واحده عن كثيره بياء النسب فهو اسم جنس ، وفيه من الاختلاف ما فى المتميز ، واحده بالتاء وكنى به عن الإطالة نحو : عرَب وعجم وروم ويهود ومجوس فى الكثرة ، وفى المفرد نحو : عربى وعجمى ورومى ويهودى ومجوسى ونحو ذلك .

وَبَابُ رَكْبٍ كَوْنُهُ اسْمَ جَمْعِ
أَرْجَحُ وَاسْتُنْدِرَ جَمْعُ الْجَمْعِ

قد مضى ذكر اسم الجنس ، والفرق بينه وبين الجموع ، هذا ونذكر هنا إن شاء الله اسم الجمع ، ولا بد من ذكر الفرق بينه وبين اسم الجنس وبينه وبين الجموع على ما ذكره المحققون .

فأما الفرق بينه وبين اسم الجنس فذلك من جهة المعنى ، لأنّ اسم الجنس موضوع لماهية ذلك الجنس الموضوع له ، سواء كان ذلك الجنس قليلا أو كثيراً بخلاف اسم الجمع فإنه موضوع لمعنى الجمع فقط ، وأنه ليس له مفرد من لفظه ، تقع عليه التاء .

وأما الفرق بينه وبين الجمع فهو من جهة اللفظ ، فإن اسم الجمع يجوز تذكير مفرده نحو : مركب مسرع ، وإذا صغر بقى على حاله بخلاف الجمع فإنه يرد إلى مفرده ثم يجمع جمع السلامة كما سيأتى إذا وفق الله .

قال الأخفش : كل ما يفيد معنى الجمع على وزن فَعْل وواحده على وزن فاعل كصحب وصاحب ، وركب وراكب فهو جمع تكسير .

ورد عليه بعضهم بقول الشاعر :

* أخشى رُكيباً أو رحيلاً غاديا *

وقال الخليل : إن الكمأة فى الكمء اسمٌ للجمع كركب وصحب ، وألزموا الأخفش ، وإن لم يصرح به ، أن يكون فى مذهبه نحو : صحبة فى جمع صاحب ، وأهب محركا فى جمع إهاب وخدم فى خادم . ومعيز وكليب وضئين فى معز وكلب وضأن ، ومشيخة ومشيوخاء فى جمع شيخ ، ومعيوراء فى عير ، وماتوناء فى أتان كلها جمع تكسير .

وقال سيبويه : وضئين وكليب إنها جموع ، وكذلك حمير فى جمع حمار ، لكن هذا معه على غير قياس ، لأن فعيلا يقع على رأيه قليلا فى جمع فعل ككلب وتُوم بالضم كرجال جمع رجل بالكسر فى توأم ، كجوهر فيه قولان : اسم جمع أو جمع على غير قياس ، فإن من الجموع ما يوجد على غير قياس كأراهط وأباطيل وأحاديث فى جمع رهط وباطل وحديث .

وقيل غير ذلك فى زراريق وخواتيم ودوانيق بإشباع الياء ، وهو محتمل فى زراريق جمع زَرق ، كسكر اسم لطائر صيّاد ، وقياس فى خواتيم ودوانيق لوجود خاتام وداناق ، وكأنه جمع لهما .

وقد مضى ذكر شىء من نوادر الجموع ومقيسها ما فيه كفاية .

وأما جمع الجمع وقد جاء بالنقل ولا يقاس على شىء منه ، لكن يقتصر على مَا سمع من ذلك ، سواء كان جمع تكسير أو جمع سلامة مثل بويتات فى جمع بيُوت وكلابات فى جمع كلاب ، وجَمالات فى جمع جمال أو نحو : أكالب فى جمع أكلب وأناعيم فى جمع أناعم وأقاويل فى جمع أقوال ونحو ذلك .

ذكر ما يمتنع جمعه جمع تكسير

وَلَمْ يُكَسِّرِ اسْمُ مَفْعُولٍ وَلَا
فَاعِلُ مَا فَوْقَ الثُّلَاثِيِّ اعْتَلَى

يمتنع فى اسم المفعول أن يجمع جمع تكسير مطلقاً أى سواء كان ثلاثيا : كمضروب ومقتول، أو ما عدا ذلك كمدحرج ومنطلق ومستخرج ، إلى غير ذلك من أمثاله ؛ فإنه مما اقتصر فيه على الجمع السالم ، وكذلك فاعلم مازاد على الثلاثى: كمكرم ومدحرج ومحرنجم ومختبر ومنطلق ، ومستعجل وما شابه ذلك .

وَإِنْ يُجَرَّدْ مَا بِالأُنْثَى أُفْرِدَا
فَاجْمَعْ وَمَا شَذَّ بِنَقْلٍ أُسْنِدَا

هذا استثناء مما قبله وهو اسم الفاعل العادى الثلاثى ، فإنه إذا كان مختصًّا بالمؤنث مجرداً عن تاء التأنيث فهو يجمع جمع التكسير على فعالل ، نحو : مطفل ومشدن ومرضع ، من مطافل ومشادن ﴿ وحرمنا عليه المراضع من قبل ﴾ أى المرضعات؛ فإن ما لحقته هاء التأنيث رجع إلى جمعه بالسالم: كمرضعة ومرضعات وقد شذ نحو : ميمون وميامين ، وملعون وملاعين ، وموسر ومفطر ، مياسير ومفاطير ، ومنكر ومناكير .

وقيل فى هاء مياسير وَمَا بعده : بأنها للإعلام بأن تكسرها على خلاف الأصل .

وَيمنَعُ الْمُكَثَّرُ اسْمَ الْفَاعِلِ
لَا مِثْلَ بابَى صُبُرٍ مَقَاوِلِ

اعلم أن الأوزان المكثرة لاسم الفاعل تنقسم بحسب اختلافها فى صلاحية جمعها إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ما يمنع جمعه جمع السالم .

الثانى : ما يمنع جمعه جمع التكسير .

الثالث : ما يمنع جمعه مطلقاً ولقسمة ما تقتضى رابعا ، وهو ما يجمع بهما ولم أجد شيئاً مما يصلح لذلك .

فأما ما يمتنع جمعه سالماً فهو مثل : صبور ومعطار ، وقد مضى ذكر ذلك .

وأما ما يجمع جمعه مطلقاً فهو : علّامة ونسّابة ورمّالة ، كرمانة ، وزمّيلة كجهينة ، وقد شذ ذميمة ، وضابط هذا أن ما لحقته تاء المبالغة من هذا النوع على أى وزن أتى .

وقد ذكرنا بعضه فى باب التكثير نحو : ضحكة ومحدامة وراوية وبصيرة وتقوله ونحو ذلك ، فلم يسمع لشىء مما شابه هذا جمع .

وأمّا القسم الذى يمتنع جمع تكسيره ، فهو كل وزن مكثر لاسم الفاعل ، وهذا يجمع بجمع التصحيح نحو : علام وحسان كرّمانٍ وسِكّيت ، ورمّلى كسكر وزمّيل بضم الزاى المعجمة وفتح الميم المشددة ، فهذا كله ونحوه يقتصر فيه على جمع التصحيح فقط ، فيقال : علّامون وحُسّانون وسِكّيتُون ورُمّيلُون إلى غير ذلك من أمثالها .

وأما ما يجوز فيه جمع التكسير ، وهو يختص به عن الجمع السالم فهو في بابين :

باب صبور وهو بوزن فعول ، فإن تكسيره على فُعُل بضمتين ، وقد مضى.

وباب مِقول وهو بوزن مفعَل ويكسر على مفاعل ومثله ومفعال كمعطار ، ومفعيل كمحضير أنهما يجمعان على مفاعيل كمعاطير ومقاليب ومحاضير ، وأما تِقول فكأنه من باب مِقول لاتفاق حركاتهما وزياداتهما فلا يمتنع في جمعه تقاول .

باب التصغير

وَالثُّلاثِيَّ الْمُصَغَّرُ انْدَسَبْ
وَزْنُ فُعَيْلٍ لِنُسَيْبٍ فِى نَسَبْ

إذا صُغر الاسم الثلاثى فإنه يكون بوزن فعيل بضم الفاء وفتح العين مطرداً فيه كما مثل به فى: نسب ونصيب، وناب ونيَيب، وباب وبويب، وحر وجرير، وماء وميه، وسيأتى فى حكم المعتل، إن شاء الله .

والتصغير قد يكون لمعنيين :

الأول : إما لإهانة المصغر نحو : ما هذا برجل لكنه رجيل ، ففى ذلك من التحقير له ما لا يخفى .

والثانى: للتلطف والتحنن نحو : ﴿ يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ ﴾ الآية .

وزاد بعضهم معنى ثالثاً وهو التعظيم وأتى بأبيات تأولها غيره ، منها قول الشاعر :

وكلُّ أُناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفَرُّ منها الأنامل

فقال: دويهية وأتبعها بقوله : تصفر منها الأنامل ، دلالة على تعظيمها ، وهو يصف الموت ، وتأوله بعضهم على أن تصغيره على حسب ما يراه الناس هيناً لتهاونهم به .. وهو فى الأصل تصفر منه الأنامل تعظيماً له ، وقول آخر :

فويق جبيل شاهق الرأس لم تكن
لتبلغه حتى تكل وتعملا

ورده بعضهم بجواز دقة الجبل ، وإذا كان كذلك فهو أشد .

وَإِنْ تُصَغِّرْ مَا عَدَاهُ فَاجْعَلِ
لَهُ فُعَيْعِيلًا مَعَ الْفُعَيْعِلِ

قد سبق فى باب جمع التكسير أن فعالل وفعاليل قد اكتفى بهما عن كل ما يجانسهما فى وزنه ، وهنا قد اكتفى أيضاً عن فعيل وفعيعيل بضم أولهما وفتح عينهما عن كل مشابه لهما ، وذلك اصطلاح منهم فى البابين ، فلا يقال فى نحو : مسيجد وجويهر ، وبريقع وكريم إلا فعيعل ، وكذلك غيرها .

وأما شرح تحكمهم فى التصغير على اختيار فعيل وفى الجمع فعالل دون مفعيل ومفاعل ونحوهما ، فإن شئته فاطلبه من المطولات ، فإن كتابنا هذا مبنى على الاختصار .

وَمَا لِأَقْصَى الْجَمْعِ فَالْمُصَغَّرُ
أَيْضًا لَهُ وَالنَّقْلُ فِيهَا يَنْدُرُ

اعلم أن الاسم المصغر إما أن يكون ثلاثياً وهذا له فى تصغيره وزن واحد كما مضى ، وإما أن يكون مما عداه فهو لا يخرج عن فعيل أو فعيعيل ، وهما يصلحان للرباعى ، سواء كان مجرداً أو مزيداً : كجعفر وجعيفر ، وقاتل وقويتل ، ولا يمكن ذلك فيما عدا الرباعى إلا بالحذف ، وقياسه فى ذلك كقياسه فى الجمع المنتهى إلى الحذف ، وقد مضى من ذكره مفصلا ما فيه كفاية : كسفرجل وسبهلل وحفنجل ومدحرج ، ومحبنطى وأصطفلينة بالضم ، وسفيرج وسبهلل وحفنجل ودحيرج وحبيطى بالهمزة ، أو حبيط أو حبينط ، واصطفيلة . وكما كان يلزم فى الجمع إبقاء ياء نحو : مصابيح وحزابين ، كذلك هنا يلزم نحو : مصيبيح وحُزيبين .

ويجوز هنا زيادة المحذوف بعضه كما كان جائزاً فى الجمع فيقال فى حفنجل كَسَفَنْدَلٍ أى ثقيلى وخمٍ وَسَهْلَل كسَبْمَل لفظاً ومعنًى ، أو مختال غير مكترث بدنيا ولا آخرة : حفيجيل وَسميذيل وَسبيهيل وَسبيعيل . وعلى اختلافهم فى المزيد يكون اختلافهم فى الحذف ، فوزن سلسبيل معهم فعليل ، أو فعفليع ، أو فَعْفليلٌ أو فلفَعِيل والأول هو الأصح ، وهو ظاهر القاموس .

والثانى هو الأضعف ، وقياسها فى التصغير سُلَيْسِبُ أو سُلَيْبيل ، ولا سبيل إلى السُّبَيْل ، لأن الأول أحق بالبقاء كما مضى ، ولا إلى حذف الباء المؤخرة لأنها ليست من حروف الزيادة أصلا ، ولا إلى سسيبل لاجتماع المثل وعدم المثل ، وصمحمح ودمكمك وَمَرْمَريش ، صُمَيْمح ودميمك ومُرَيريش . وسنجد فى باب الزيادة من الأصول ما به كفاية إن شاء الله .

وقد جاء بالنقل مخالفة للقياس كمُغَيْربان فى تصغير مغرب وعشيشية فى تصغير عشية وَسُفَيْرجل فى تصغير سفرجل . وحكى عن الخليل أنه قال : أن لو قلت مثلهم لسكنت حيمة والله الهادى .

ذكر فتح عين فُعَيْعَل

وَفَتْحَ تَالِي الْيَاءِ حَتْمًا أَحْدِثِ
إِنْ كَانَ قَبْلَ أَلِفَيْ مُؤَنَّثِ

اعلم أن ما بعد ياء التصغير يجب فتحه لأربعة أحوال :

أولها : أن يختم بتاء التأنيث ، وذلك فى الثلاثى فقط نحو : شجيرة وتميرة ، وأهملنا ذكر هذا النوع من النظم عمداً ، لأنه لامزية له على الاسم الذى لم يصغر ، فإن ما قبل تاء التأنيث مفتوح قبل التصغير كشجرة وتمـــرة ، ومدحرجة ومستخرجة ، وأما نحو صلية تصغير صلاة فليس إدغامها لأجل الفتح ، وسيأتى بابها إن شاء الله .

الثانى : إن كان بعد التالى الياء ألف تأنيث ، وهذا يختص به ما عدا الثلاثى ، فوزن فعيعل وألف التأنيث نوعان : مقصور أو ممدود .

فالمقصور كسكرى وذكرى وبشرى ومرطى ، سكيرى وذكيرى وبشيرى ومريطى ، وأما حبارى ونحوه فسنذكره إن شاء الله .

الثانى الممدود مثل شهلاء وحمراء وصحراء ، وشهيلاء وحميراء وصحيراء . فإن كان الممدود منفصلا عنه فهو يبقى على حاله نحو : أريبعاء .

فى أَرْبَعَاءَ وَالْفَتْحُ قَبْلَ أَفْعَالِ خُتِمْ
وَقَبْلَ مَدَّةٍ يَا سَكْرَانُ الْتُزِمْ

ومما يجب الفتح فيه كما مضى تصغير أفعال جمعاً كأجمال وأجبال ، وأجيال وأجيبال ، أو مفرداً مثل : ثوب أسمال ، ونطفة وبرمة أعشار ، فيقال : أسيمال

وأميشاج وأعيشار، ولا يكون ذلك فى نظيره من الأوزان، وإن اتفقت الحركات فلو صغر زَلزال بالفتح قيل : زلبزيل ونحو : إكرام مصدر أكرم قيل: أكيريم.

وأما أشياء جمع شىء ففيه قولان : أفعلاء وأفعال، وقياسهما أشياء كما سنبينه إن شاء الله .

وأما باب سكران فهو باب فعلان، الذى أنثاه فَعْلى، وكذلك يجب فيه فتح ما قبل الياء منه نحو : سكيران وعطيشان وغضيبان بخلاف ما لو كان وصفاً لا يقال فيه فَعْلى نحو : رحمن ورحيمين أو مصدراً كرضوان بالكسر والضم، ورضيوين كسرحان وسريحين .

ذكر ما لا يعتد به فى الوزن

وَزِدْ عَلَى الْوَزْنِ الَّذِى قَبْلُ اُجْتُلِبْ
مِنْ مَدٍّ وتَا تأنيثٍ أَوْ يَا النَّسَبْ

الاسم إذا لحقته تاء التأنيث ، أو مدة أو ياء النسب فإنه يصغر على تقدير ما لم يلحقه شىء من ذلك ، ثم يضاف إليه ذلك نحو : طلحة وطُلَيحة ، وقسورة وقُسَيورة ، وأربعاء وأريبعاء ، وقريفصاء ، وفى برَاكاء وبَرُوكاء وبريكئاء كفيعلاء ، وليس فى القاموس براكاء ، بل قال: ابتركوا : جثوا المركب فاقتتلوا ، وهى البروكاء كجلولاء .

ومشيوخاء إن كان اسم جمع فقياسه مشيخاء بتشديد الياء الأولى ، وإن كان جمعاً كما هو ظاهر القاموس فسيأتى إن شاء الله .

ونحو : جندى وهندى وعمرى وشافعى وَسَفَرْجَلىّ وحندرسى ، على جنيْدى وهنيدى وعميرى وشويفعى وسفيرجى وحنيدرى أو حديرسىّ قولان أصحهما الأول أو نحو ذلك ، وقد مضى ما فيه كفاية عَنْ إعادة ذكره .

بعجز مزج أو مضاف ذا اصْنَعِ
وزيد فعْلان بعـــد الأربع

إذا صغر اسم مركب تركيب مزج أو تركيب إضافة فإن الصدر هو الذى يصغر ، وعجزه يبقى على حاله نحو : بعيليك ، وخميسة عشر ، وثلَيْث عشرة ، وعبيْد الله ، وبنى عباس .

وأمّا تركيب الإسناد فلا يجوز تصغيره لأنه جملة ، والجمل لا تغير ، والسكوت عنه يدل على منعه ، لأنه لو جاء فيه لكان حكمه كحكمها .

وأما مَا زاد فى آخره الألف والنون وهو المراد بزيادة فعلان ، فإنه يعتفر مثل مَا مَضى إذا كان بعد أربعة حروف : كزعيفران وأصيهان ، فإنْ كانت بعد ثلاثة : كعثيمين ، فوزنه فعيعيل وقد مضى حكمه .

وَأَعْطِ هـذا عَلَمَ المُثَنَّى
وَالتَّاءَ جَمْعًا سَالِمًا بِيَنَّا

علم المثنى أى علم التثنية ، والمراد به الألف والنون فى نحو : زيدان ، والياء والنون فى نحو : زيدين ، فإنه يبقى على حاله مطلقا بأوزان التصغير نحو : عميران وجعيفران ، وسفيرجان وما أشبه ذلك .

وكذلك الأحرف الدالة على جمع سالم مذكر أوْ مؤنث نحو : مسيلمون ومسيلمات، وفى مستخرجين ومُسْتخرجات مخيرجُوْنَ ومخيرجات، وفى سفرجلات سفيرجات وقس على ذلك .

وقَصْرَ يَا بتأنيثٍ ثلاثًا عُدِّى
أسقطْ وخيِّرْ مع كسر ندى

الألف المقصور إن كان لغير التأنيث نحو : مهلى ومستدعى وهدى ونحوه ، فهو يثبت نحو مليه ومدبع وهدى ونحوه ، وهذا من الأطول ، وقد مضى من القول على ذلك مَا فيه كفاية .

وإن كان الألف المقصور للتأنيث فله مع ذلك ثلاثة أحوال :

الأولى : إثباته حتما ، وهو إذا كان مع ثلاثة حروف فقط نحو : بشرى وذكرى وقد مضى .

والثانية : إسقاطه حتماً وهُو إذا كان مع أربعة حروف فصاعداً نحو : قهقرى رجوع إلى وراء وصهبلى شديدة من الإبل، وحبركى قوم هلكى ، وشمردى نبت أو شجر ، والقبعثرى أى الجمل الضخم أو الفصيل المهزول .

وفى التصغير قهيقر وصهيلب وحبيرك وشميرد وقبيعث ، وجعل القاموس ألف القبعثرى قِسْماً أربعاً لا للتأنيث ولا الإلحاق ولا الأصلية، وزعم غيره أنها للإلحاق وهو الظاهر .

وذكر القاموس فى تصغير الكيثرى كيثرة وكيثرية وكيثراة وكلها نوادر ، والقياس كيثر لا غير .

الحالة الثالثة : ما يجوز فيه الوجهان ، وذلك إذا كان فيه من الزيادات ما تستوى فيه الحجج مثل : حبارى بالضم اسم لطائر وألفه للتأنيث على الصحيح كما هو ظاهر ابن مالك والقاموس خلافا للجوهرى ، وجُمادى بالضم اسم لشهر معروف ، وشقارى بالفتح اسم لنبت ، أو هو شقائق النعمان ، والخيزلى مشية فى تثاقل، وسرندى فإن هذا كله ونحوه ومما يجوز فيه الوجهان : حذف المقصور أو حذف الزيادة الأخرى نحو : حبير وحُبَيرى ، وحُمَيْد وحُمَيْدى ، إلى آخرها .

وقد مضى فى باب الجمع من هذا ما لا يحتاج معه إلى مزيد لمن من الله عليه بالهداية وملكه مفاتيح الدراية ، وعلى ذلك المنهج فليقصد فى الحذف فإنه يوفق إن شاء الله .

واردد إلى الأصل الذى عَنْه قُلِبْ

من حرف لين إن يكن ذا اليا صَحِبْ

حرف اللين الألف والواو والياء ، فالألف له حالان : زائدة ومقلوبة ، والمقلوبة وجهان : مجهولة أو معلومة، وللياء ثلاثة أوجه أصلية أو مقلوبة عن أصل أو زائدة ، وسيأتى تفصيل ذلك فى بابه إن شاء الله

ولا بد من أن نذكر هنا ما يحتاج إليه فى أوزان التصغير : فأما الأصلى فهو يترك على حاله إذا صحب ياء التصغير ، أى إن تقدمها أو تأخر عنها بغير فاصل بينهما نحو : بيت وظبى وثوب ، تقول : بييت وظبىّ وثويب ، ولم نتعرض لذكر هذا فى النظم إشعاراً بإبقائه على أصله .

الثانى : المقلوب عن أصل وهو المراد فى هذا البيت ، فإنه يرد إلى الحرف الذى انقلب عنه ، فالمقلوب عن الواو نحو : باب ومال ، وتاج وقيمة ، وديمة وميزان ، فيقال : بويب ، وقويمة ، وموبزين كقولهم أبواب وموازين .

وأما باب عصًى وعطاء فسيعاد إن شاء الله ، وفى المقلوب عن الياء مثل ناب وموسر ، نييب ومَيْيِسِر ولربما جاز فى بعض ذلك عدم الرد ، وإليه أشار بقوله :

وَالْيَاءُ فى نَابٍ وَشِبْهِهِ أَصَحّْ
وَالْوَاوُ فى مُشْبِهِ مِيثَاقٍ رَجَحْ

حكى عن بعض العرب أنه كان يقلب الألف الذى أصله الياء واواً حملا على الأكثر ، لأن أكثر الألفات منقلب عن واو مع مناسبة الضم ، والمنقلب عن الياء قليل نحو : ناب وسهم شاع أى غير مقسوم ، وهاع أى حرص مع ضعف ، وبعض العرب يكسر فاء الأجوف الياء نحو : نييب وشييخ ، كما يفعلون ذلك فى بيوت وشيوخ ، وقد قرئ بهما .

وأما الياء المنقلبة عن واو فى نحو : ميثاق وميزان وميعاد ، فبعض العرب يبقيها على حالها كما قيل الجمع مياثيق .

وَالْخُلْفُ فِى رَدِّ كَمُتَّقٍ سُمِعْ
وَفِى عَبِيدٍ شَذَّ كَالْيَاءِ إِنْ جُمِعْ

اختلف النحاة فى : هل يرد إلى أصله ما كان بوزن مفتعل معتل الفاء نحو : متعد ومتقٍ ، فقيل : متيعد ومتيق .

وقال آخرون : مويعد ومُوَيتق ، وشذ إثبات الياء على حالها فى عبد وعبيد ، لأن أصله من العود وقد شذ فى الجمع أعياد بالياء أيضاً .

وَاخْتَلَفُوا فِى أَلِفٍ ثَانٍ جُهِلْ
وَإِنْ يُزَدْ مُدَّ هُنَا وَاوٌ جُعِلْ

الألف الثانى : إن كان مجهول الأصل فإما أن يكون زائداً أو أصليا ، فإن كان أصليًّا فقد اختلف فيه : فقال قوم : يجعل واوا ، وعن آخرين أنه يجعل ياء والأول هو الأكثر والأصح لأن ذوات الواو أكثر كما سبق ، والحكم للأغلب .

وإن قيل : إن الياء أخف ومثاله نحو : أبٍ وآءٍ شجرتان ، وقيل ذلك فى نحو : رَجُلٌ خفافٌ ، وكبش ضاف مُعْرَبين لا منقوصين ، وأحرف الهجاء كلها مجهولة ، وكذلك الاسم الموضوع للإشارة وهو ذا ، وقد مضى من ذكر الاختلاف فيه ما يكتفى به ، وهمزة حروف التهجى منقلبة عن ياء فيقال : فى تصغير باء وتا بوى وتوَىّ أو بيٌّ أو تيٌّ وذا ذوَى كطوى أو ذيٌّ كحيٍّ ، وعند من قال إن ألفه زائدة فيلزم ذوى ، لأن كل مدة زائدة وقعت ثانية وَجَبَ قلبها واوا وإلى اشتراط كونها ثانية أشار الناظم بكلمة هنا مثله نحو : ضارب وقائل ، ودابة وشابة ، وضيراب وقيقال ، وطومار فيقال : ضويرب وقويقل ، ودويبة

وشويبة وضويرب وقويئل وطويئر ، فأما نحو : ديناراً فليس هذا بابه ، لأن ياءه مقلوبة عن أصل كما سيعاد إن شاء الله .

وَإِثْرَ الياءِ يا اللينِ اجْعَلِ
أو همزِ مبدلةٍ هذا يلي

حروف اللين الواقعة إثر ياء التصغير يجب أن تقلب ياء فتدغم الياء فى الياء نحو : أسود وغراب ، وصبور وأسيّد وغريّب وصبير ، وكريم ، وكذلك الهمزة المبدلة عن أصل بشرط أن تلى حرف لين قبله ياء التصغير ، كهمزة كساء ورداء وعطاء ، أو يكون قبل ياء التصغير كهمزة باء وتاء ، والبيت يحتمل للوجهين فتأمله .

وإن انفصلت الهمزة كموجوء فهى ثابتة على حالها ، وكذلك إن كانت أصلية ، وإن لم تنفصل عن ياء التصغير كهمزة شيء ونسيء وخطيئة ولربما جاز تسهيلها بالياء كما سيأتى فى باب تخفيف الهمزة إن شاء الله .

وَجِيءَ لَدى مِثلِ عِطاءٍ بِعُطَيّ
وبعضهم قال أُخَيْوٌ فِي أُخَيّ

إذا صغر مَا تجتمع فيه ثلاث ياءات وَهُو المراد بفتاء عطاء ، وذلك مثل : كساء ورداء وأخوى وغاوية ومعاوية وراوية ، فهذا كله فى التصغير يجب أن تحذف منه الياء المكسورة وهى الثانية .

وظاهر كلام بعضهم أن المحذوفة هى الأخيرة ولا يبعد ذلك ، لأن الأواخر أولى بالتغيير ، فأصل تصغير عطاء عُطَيِّي كجعيفر ، وكذلك كسيّ وورديّ وأخيّ وغويّة ومعيّة ورويّة ، فلما استثقل حذفت منه الياء نسياً فبقى عطيٌّ كفليس وكذلك كسيٌّ وورديٌّ وأخيٌّ وغوية ومعية ورُوَيّة .

وقد أنشدوا فى تصغير معاوية قوله :

وفاءً ما مُعَيَّةُ من أبيه كمن أوفى بعقد أو بعهد

ومعنى أنها حذفت نسباً أى لا يكون إعرابه كإعراب المنقوص ، ولو كان كذلك لوجب ردها إذا لحقتها تاء التأنيث كما ترد الياء فى نحو القاضية .

ثم إن بعض النحاة لا يقلب الواو فى مثـــل أسود وأحْوى ، بل يقول أسيْود وأحَيْوٍ .

واختلف من جوز هذا القول على وجهين :

أحدهما : أنه يطرد ترك الحذف فى نحو عطاء وشقاوة وَمَا شابههما .

والثانى : أنه يختص بباب أحوى لمـــا فيه من شبه المضارع . والأول هُو الأصح عندى . لأن ترك الأعدال إن كان كذلك فى أسْيود ، فليْس كذلك فى جديول ، فيقال على الأول فى عطاء : عطى بحذف الياء الأخيرة منقوصاً كأحيو ، ويجوز على نحو هذا القياس أن يقال : أحىّ كقويض .

ومثل أحيو يقال غويو ومعيوية مع مَا شابهها فى ترك الإدغام بخلاف باب عطاء وشقاوة ، فإن الياء الأولى مصغرها للتصغير ، والثانية بدلا عن الألف ، والثانية بدلا عن الهمزة فى عطىء ، وعن الواو فى شقاوة ، ولا يمكن جعل الأخيرة واواً لأن الواو فى الأسماء إذا كانت طرفاً يجب أن تقلب ياء ، كما سيأتى فى بابه إن شاء اللهُ .

وفى مِثْـــل أحـــوى وفى

مثل أوانٍ حرف لينٍ احـــذفِ

أى مثل أحرى فى جواز ترك الإدغام قليلا ، فكذلك جَاء فى مصغر باب

أسود أى ما لم يعتل لامه ، فقيل : أسيود وجديول وجهيور ، وقد سبق أن حرف اللين إذا كان بعد ياء التصغير فإنه يقلب ياء ، وهنا قد استثنى لك واحدة من ذلك الإطلاق السابق .

وهو أن لا يكون ذلك اللين مثل الألف أو أوانى جمع آنية كضاربة وضوارب فإن اللين فى مثل هذا يجب حذفه ، وضابط ذلك أنه كل حرف لين يتم دونه وزن التصغير كما سبق فهو واجب الحذف ، فلو صغر مقاتل ومداع لقيل مقيتل ومديع ، لأن فى هذه الأوزان ما هو أفضل منه ، فإبقاء الأفضل وإسقاط المفضول مع الزيادة على الوزن لازم كما مضى .

وقد اختلف النحاة على قولين فى الألف والواو الياء فى مثل ثلاثين وفراشاء اسم موضع والبروكاء كجلولاء اسم لمقتلة اقتتلوا فيها مبتركين أى جاثين على الركب ، وبريساء يقال : ما أدرى أىّ البريساء هو ، أى أى الناس ، وكذلك البراساء بالألف .

وعن ابن عقيل البروساء أيضاً بالواو ، وليس هو فى القاموس ، وَضَبَطَ بعضهم فى فراشاء فريشاء بالياء ، وزاد مع البروكاء براكاء بالألف ، وليس هما فى القاموس أيضاً .

وعلى قياس تصغير هذه الأوزان المذكورة فالظاهر أن تصغير ثلاثين ثليثون كضويربون ، وبريكاء وفريشاء وبريشاء ، كقريفصاء ولا أقول بحذف هذا اللين الزائد ، لأنه لم يزد على فعيعل إلا بعلامة الجمع السالم أو المذكر الأخير ، وكلاهما مما لا يعتد به فى الوزن ، وإلا لقيل فى مصغر قرفصاء قريفصٌ وفى مسلمين مسيلم وهذا باطل وعلى القول الآخر فيقال : ثليثون كعيرون وبريكاء كأسماء والأول هُوَ الأصح عندى ، وإن رفع هذا القول الأخير عن سيبويه .

وَبَابِ دِينَار كَأَصْلِهِ اذْكُرِ
وَالْخُلْفُ فِي كَقَائِمٍ وَأَدْوُرِ

أصل دينار دِنَّارٍ ، وبتشديد النون فأبدلت منه النون الساكنة ياء فرقاً بينه وبين المصدر ، كـكِذابٍ ، فلذلك قيل فى جمع دينار وقيراط : دنانير وقراريط ، وفى تصغيرهما دنينير وقريريط . واختلفوا فى الهمزة المبدلة من عين فاعل المعتل العين نحو : قائم وسائر وبائع ، أو من عين أفعل إذا كان واواً نحو : أدور وأقوس وأثوب ، فقوم يردون ذلك إلى أصله فيقولون : قوئم وصوئم وسوير وبويع وأدير وأقيس وأثيب بياء مشدد فى الكل .

وآخرون يبقون الهمزة على حالها فيقولون : قوئِم وصوئِم إلا أثيب فندر .

ذكر تصغير الثنائى أو الثلاثى المحذوف

وَالياءَ أخِيرًا فِي ثنائيٍّ زِدِ
وَالحذْفُ إنْ يَغشى الثلاثيَّ ازدِدِ

إذا كان الاسم المصغر ثنائيًا فى الوضع ، وجب أن يلحق بآخره ياء مزيدة غير ياء التصغير جبراً لحروفه حتى تصلح لأن تصغر بفعيل وتحكمهم على الياء له لكثرة زيادتها فى الأواخر أو لكثرة حذفها أو نحو ذلك، مثل من أو ما الموصولة أو الشرطية ، فإنهما اسمان أو أن المصدرية الخفيفة أو نحو ذلك ، فإنه إذا احتيج إلى تصغير شىء من ذلك فيقال : منىٌّ مويٌّ وأنىٌّ .

وأما الثلاثى الذى حذف بعضه ، فإن ذلك المحذوف منه يرد إلى أصله فى التصغير فيقال فى عِدة وصفة وُعَيْدَة ووصيفة ، وفى دمٍ وعمٍ وحرٍ دمىٌّ وعمىٌّ ، وحُرَيحٌ وفى ابن وَبنتٍ وَأختٍ بنىٌّ وبنية وأخيّة وفى شفة شفيهة، وفى سنة سنيه أو سنيهة وفى اسمٍ وُسَيْمٌ أو سمى لما قيل فى اشتقاقه أنه من وسم أو من السُّمو قولان مجتمعان أصحهما الثانى لقولهم ساميته ، وَزَاد بعضهم ثالثاً وهو أنه من السيما وما مضى أصح .

ذكر الثلاثى المؤنث المجرد

وَاخْتِمْ ثُلاثِيًّا مؤنثًا بِلا
تاءٍ بها إن كان من لَبس خلا

إذا صغر الاسم الثلاثى المؤنث، فإن كان مجرداً عن تاء التأنيث فإنه يلحق به تاء التأنيث، فيقال فى تصغير: أذن وعين، ويد وكتف ورجل: أذينة وعُيينة، ويدية وكتيفة ورجيلة، فإن كان من إلحاق التاء لبس فإنها لاتلحق فيقال فى تصغير خمس وسبع: خميس وسبيع فلو لحقتهما التاء لاشتبها بتصغير خمسة وسبعة، ولا تلحق بنحو: شجر وبقر لالتباسهما بشجرة وبقرة.

وَالتَّرْكُ نَزْرٌ حَيْثُ لم يَلْتَبِسِ
وَالأَمْرُ فى العَادِى الثُّلاَثِىِّ اعْكِسِ

ترك إلحاق التاء فى الاسم الثلاثى المؤنث مجرداً نزر أى قليل إن لم يكن مع ذلك لبس. ومثال ذلك رووه بالنقل فى نعل ونُعَيْل، حكاه ابن عقيل، وعن سيبويه فى ناب أى مسنة من الإبل يقسب، وفى جرب وقوس جريب وقويس وهما قد يذكران قبل التصغير، فمحتمل وغير ذلك قد حكوه فانقل.

وأما ما عدا الثلاثى فهو بالعكس، أى لايزاد فيه التأنيث إلا نقلا فيقال فى قدام ووراء: قديديمة ووريه، وحكى عن أبى حاتم فى إمام أميمة، والله أعلم.

ذكر تصغير الجمع

وفي جَمْعِ كَثْرَةٍ لِلْمُفْرَدِ
مصغرا وسالِمَ الجمع اقْصُدِ

إذا شئت أن تصغر جمعاً فإما أن يكون ذلك جمع تصحيح أو جمع تكسير .

فأما جمع التصحيح فهو يصغر على أصله كمسيلمون ومُسيلمات .

وأما جمع التكسير فهو ينقسم إلى قسمين أيضاً : جمع قلة أو جمع كثرة .

فأما جمع القلة فهو يبقى على حاله فى التصغير ، وعدم ذكره فى النظم هو والجمع السالم يدل على ثبوتهما على أصلهما ، وقد مضى ذكر شىء من القول فيهما كثبوت مدة أفعال كأجيال وأبيات ، وثبوت علامتى جمع التصحيح كما مضى فتصغير : أفلُس وأكلب ، أفيلس وأكيلب ، وأرغفة وأعمدة : أريغفة وأعيمدة ، وغلمة وفتية : غليمة وفتية .

وأما جمع الكثرة فهو المذكور حكمه فى هذا البيت لتغيره عن أصله ، فإنه لايصغر على قياس وزنه ، ولكنه يردّ عن حاله إلى لفظ واحد ، فيصغر على قياس مفرده ، ثم يجمع جمع السلامة للفريقين ، أى المذكر والمؤنث كل منهما بعطية ما يوافقه من علامة الجمع السالم .

فالألف والتاء للأنثى ، والنون بعد ياء أو واو للمذكور كما مضى فيقال فى تصغير رجال وديار وجمال ، وكتب وقضب ، ورماة ، وكملة وسفارج ورجال أو نساء جرحى وعُذّال : رجيلون ودويرات ، وجميلات وكتيبات ، وقضيبات

ورُوَيْمُون وكُوَيْملُون وسفيرجات ، وللرجال جريحون وعُوَيذلون ، وللنساء جريحيات وعويذلات وقس على ذلك .

وأما اسم الجمع واسم الجنس فإنهما لا يتحولان عن أصلهما ، ولذلك لم يتعرض لذكرهما ، فتصغير ركب وجوهر ، ركيب وجويهر .

ذكر التصغير بالترخيم

وَاكْتَفِ بِالأُصُولِ تَرْخِيماً وَمَا
عُدَّا انْفِصَالُهُ فَلَنْ يَنْعَدِمَا

تصغير الترخيم أن يحـــذف من الاسم المصغر به كل زيادة فيه ، ثم تصغر الأصول من حروفه فقط ، كما قيل فى تصغير إبراهيم : بريه أو بريهم على قول آخر ، وتصغير قرطاس ومصباح وقسطاس : قريطس وصبيح وقسيط ، ولا خفاء فى أنه إذا زادت الأصول على فعيل فالحذف واجب كما مضى فيه سفيرج وما شابهه ، ولا لبس فى أنه لا يكون فى مصغر هذا الوزن فعيعيل ، لأن الياء الأخـــيرة لاتكون لها إلا بدلا عن مدة زائدة وفى هذا حذف المزيد وَاجبٌ كما مثلته لك فى قريطس وغيره ، وسواء كثرت الزيادات أو قلت فتقول فى مستخرج : خريج ، وفى منجنيق جنيق أو مجينق فيهما قولان .

ولا بدّ مع ذلك من إبقاء ما يقدر انفصاله مثل تاء التأنيث وعلامة الجمع السالم أو ياء النسب أو نحو ذلك .

وقد قال بعضهم فى تصغير سوداء سويدة ، ولا يمتنع أن يكون سويداء على أصله ، ولا يمتنع أن يقال فى نحو : ذكرى ذكيرى ، لأنّ ألف التأنيث هنا كالتاء ، أو تحذف أصلا ولا يعبأ بما فى ذلك من اللبس ، فإنى أرى فى هذا القياس من نسكت الالتباس ما لا يخفى على من نظر إلى أصله .

فإنك إذا صغرت لفظة ضرب وضاربٌ ، ومضروب ومُضارِبٌ ، ومُضارَب ومضارُب ، وضيراب ومضرابة ومضرب ومِضْرَابٍ بل كل ما كان أصل اشتقاقه من لفظة ضرب ، وإن اختلف لفظه فلا يقال فيه غير ضُرَيْبٌ كفُلَيس .

وأنا أستحسن أن يقال فى باب ضاربين وضاربان : ضريبان وضريبون ليتميز بذلك عن المفرد ، ويغتفر ذلك كما اغتفر إبقاء تاء نحو : ضاربة وضريبة ، ويرد فى هذا الباب ما كان يستوجب الرد إلى أصله نحو : ناب وباب إذ لافرق بين تصغير الترخيم وغيره فى ذلك ، ورفضوا تصغير الضمائر وكذلك أين ومتى ومن وما ومع وغير ، وحسبك عاملا عمل الفعل ، فمن ثم قيل : زيد ضويرب ، وامتنع ضويرب زيداً . انتهى ـ عبارات ابن الحاجب .

وَنَادِرٌ تَصْغِيرُ ذَا وَالْمُلْتَحِقْ
بِهِ وَفِى الَّذِى بِهِ نُطِقْ

ذا والملتحق به يعنى أسماء الإشارة فإنه قد ندر تصغيرها وهى من الأسماء غير المتمكنة ، وكان تصغيرها مخالفاً لقياس التصغير ، وكأنه إعلام بأن تصغيرها خارج عن القياس ، فاحتمل الشذوذ من وجهين ، فقد يقال فى تصغير ذا وتاء وذاك وتاك أتيك ، وذلك وتالك ، أتيلك ، أو تلك ذيا بفتح الأول وزيادة الألف بعد الياء المشددة ، وكذلك تيًّا وذياك وتياك وذيّالك وتيّالك ، وقد سمع فى ذلك :

بذيّالك الوادى أهيم ولم أقل بذيالك الوادى وذياك من زهدى

وقيل فى تصغير هؤلاء :

* من هؤليائكن الضال والسمر *

وفى تصغير هؤلاء مقصوراً . قال ابن دريد :

يا هؤليا هل سألتن لنا ثاقبة البرقع عن عينىْ طَلا

وقيل فى تصغير الذى والتى اللذيا واللتيا والله أعلم .

باب النسب

لنسب شُدَّ ياءٌ فى الطَّرف
زد ولما تلِي بكَسْرٍ اعرِفِ

حد ياء النسب بأنها ياء مشددة زائدة بعد كمال الاسم لمعنى النسب فبأنها مشددة أخرج ياعبْدى وغلامى ، وبأنها زائدة أخرج ياعلى وسخى ، وبأنها لمعنى النسب أخرج ياء نحو : كرسىّ وكركىّ .

وأمّا اشتراط كونها فى الطرف وأن ما قبلها مكسور فذلك تقدير لحكمها وتبيّن لموضعها .

ذكر المحذوف مما تدخل عليه ياء النسب

ومثلها وتاء الأنثى وعلم
تثنية أو سالم الجمع انحتم

إذا نسب إلى اسم لحقته من قبل ياء نسب أو مثلها فى كونها زائدة مشددة، فإنها تحذف أبداً ، فإنك إذا نسبت إلى شافعىّ وقرشىّ وكرسىّ ويزدىّ ، تقدر حذف الياء الموجودة فيه الآن، وتزيده ياء النسب فيبقى كذلك: شافعىّ وكرسىّ على ما كان عليه من لفظه فى الظاهر لا سبيل إلى غير ذلك . وتحذف تاء التأنيث أيضاً من المنسوب مطلقاً فتقول فى طلحة وفاطمة ومكة : طلحى وفاطمى ومكى .

وكذلك يحـــذف علم التثنية فتقول فى النسب إلى زيدين والعمرين زيدى وعمرى .

وكذلك علم سالم الجمع فالنسب إلى مسلمين ومسلمات مسلمى لأن كل جمع يرد فى النسب إلى واحده كما سيأتى إن شاء الله .

والتثنية فى الحقيقة هى أقل الجموع ، لأنها جمع واحد إلى واحد ، فلذلك اتفق حكمهما فى كثير من مواضع السالم، هذا وإن سميت مثلا زيدان أو مسلمين أو هندات فهذا حكمه حكم الجمع ، لأنه منقول عنه فتدبر ذلك .

ذكر الياء قبل ياء النسب

وقلبوا يا ثالثاً كسراً بَلِي
وَالْقَلْبَ وَالتَّصْحِيحُ إنْ سكَنا ولى

الياء إذا كانت ثالثة فإنها لاتكون إلا أصلا ، بخلاف باب على وولى ، فإنهما رباعيان فى الأصل ، لأن وزنهما فعيل كظريف ، وليس هذا بالخفى ، هذا وإن الياء إذا كانت ثالثة فلها حالان :

فإنها إما أن تكون بعد كسرة أو سكون ، فأما التى قبلها كسرة فهى محذوفة أبداً سواء لحقتها تاء التأنيث أو لا ، فيقال فى شيخ وعمٍ شخوى وعموى ، وكذلك النسب إلى مؤنثهما .

وأمّا ما قبلهُ ساكن فله حالان : مدغم عينه فى لامه كطى وحى وسيذكر إن شاء الله ، أو غير ذلك ، وللنحاة فيـــه أقوال ، وقد استغنيت هنا عن تفصيله بالإجمال .

فأمّا ظاهر كلام ابن مالك فى الألفية فهو القلب مطلقاً حتماً ، وقد قسمه بعضهم إلى ثلاثة أقسام فإمّا أن يكون قبله ساكن غير الألف وهو مجرد عن تاء التأنيث كظبى ونهى ، أو ملحقا بها : كظبية ورقية ، أو عينه ألف : كغاية وآية ، وراى

فأمّا باب ظبى ونهىً فقد نقل بعضهم فيه الاتفاق على تصحيحه فيقال فيـه ظبيىّ ونهيىّ . وليس فى ذلك نقل ، والهمزة فى العين هنا كصحيح فيقال فى نائى ورائى : نائىّ ورائىّ ، وأقول إنه لابد من نظر فى نقل هذا الاتفاق .

وعبارة ابن مالك فى إطلاق القلب على مقتضى لفظه وهو حجة فيما زعمه من ذلك .

وقد نقل بعضهم الاتفاق بين سيبويه والخليل على ذلك ، وهذا أحسن ، فإن ذلك لا يشمل غيرهما .

وأمّا الملحق بالقاء كطبية ورقية فهو على قياس تصحيحه عند سيبويه ، وقروى وزنوى شواذ عنده فى قرية وزنية بالكسر ، يقال هم بنو زنية أى زناء ، وهما قياس عند الخليل ، وكأنه إنما قال ذلك طلباً للفرق .

والهمز أوْ واو بلى الهاوى وجبْ
واردد كشانى الطّى واللام انقلبْ

وإن كانت هذه الياء قبلها ألفٌ مثل غاية وآية وزاى ، فإنّ هذه الياء لا يجوز فيها غير القلب ، ولكن فى القلب وجهان : فإنها تقلب عن همزة أو واو فتقول غائى وزائى أو غاوى وزاوى ، ومعنى الهاوى أى الألف كما سيأتى فى صفات الحروف .

وأما المدغم عينه فى لامه ، ولامه فى ياء ، فإنّ اللام تقلب فى النسب واواً ، والعين ترد إلى أصلها ، سواء كانت ياء أو واواً فيقال فى طىّ ولىّ من طويت ولويت : طووى ولووى ، وفى حى وعى : حيوى وعيوى ، لأنهما من حييت وعييت كفرح وقس على ذلك .

وحذف ياء رابع لَا كَسَمِى
فَضَّلْ وما بان انْحِذَافُهُ الْزَمِ

الياء إذا كانت رابعة فلها حكمان : إما أن تكون ياء مشددة فهذه أصلها ياءان ، أو لَاهُما زائدة مثل يا سمى وعلى ، فهذه ستعاد إن شاء الله .

وإما أن تكون ليس كذلك فلها وجهان : الحذف وهو الأفضل، والقلبُ وَهُوَ جائز ، ومثاله نحو : قاض وداع ، ومحى كمكرم ، فيقال : قاضيّ وداعي ، ومحيّ وقاضوى وداعوى ومحيوى .

فإن كانت الياء خامسة فصاعداً وجبَ حذفهما أصْلا فيقال: مشترٍ ومنجل ومستدع مشتريّ ومنجلي ومستدعيّ ، والنسب إلى بلنسية بلنسيّ ، وقد يجوزُ فى بعض ذلك الوجهان وإليْه الإشارة بقوله :

وَحَذْفُ يَاء نَحْو مَرْمِيّ أَصَحّْ
وَفِي مَجِيء مُحْيِي المحْيِي رَجَح

مرمى مفعول من رمى ، فياؤه الأخيرة أصْلية ، والأولى زائدة ، فإن الياء فى مثل هــذا حذفها أصح فتقول فى النسب إلى مرمى ومهدى مفعول من هدى ومرضى من رضي مرميّ ومهدى ومَرضى بلفظه على الأفصح وقد يقال فيها أيضاً مرمرى ومهدوى ومرضوى بحذف الزائدة وقلب الأخيرة .

وكذلك أن لوصفت من مثل رمى كيعقوب ومسكين يرمى وَمرمى فالوجهان إذ لا فرق . وَأمَّا باب محيي فهو ما اجتمع فيه ثلاث ياءات ، لأنه مفعِّل كمفكر فالأخيرة منقوصة قياساً كما سبق ، فإذا نسب إليه فالياء الأخيرة محذوفة لأنَّها خامسة فبقى بعد حــذفها مثل على فقيل فيه : محوى بالقلب ، وحــذف الزائد واختار هــذا أبو عمرو ، وبعضهم لا يغيره فيقول محيي بمشددتين واختاره المبرد وكأنه الأحسن .

وَالْهمْز وَالْوَاو مِن الْيَاء أُبْدِلاَ
إِنْ كَانَ ذَا الْيَا أَلِفا زِيد تَلاَ

إذا كان قبل الياء ألفٌ زائد فإنّ الياء تبدل همزة أو واوا كما سبق فى الياء

إذا تقدمها ألف أصلى فهما سواء ، لكنا ذكرنا كل شيء فى موضعه على أصل ترتيبه ، فإن الألف فيما فوق الثلاثى لا يكون إلا زائداً سوى فى موضع واحد ، وهو أن يكون بدلا من الهمزة بالتخفيف كقراى موضوعاً من قرأ بوزن سبطر خففت الهمزة الأخيرة بالياء كما سيأتى إن شاء الله ، ثم خففت الثانية فصارت ألفا فإنك إذا نسبت إليه تبقى الياء على حالها ، لأنها فى حكم الهمزة فتقول : قرايى مثل سبطرى هكذا ذكره النحاة ، ولذلك لم نتعرض لذكره فى النظم لأنه باق على حاله

وأقول أنا إنه لا يبعد أن تقلب هذه الياء همزة أو واوا لأنها قد خرجت عن حكم الهمزة إلى حكم الياء كما هو ظاهر لفظها ، فتحصل فى ذلك ثلاثة أوجه .

وأما التى قبلها ألف زائد فهى مثل : سقاية ودراية وحماية فيقال فيها : سقائىّ ودرائىّ وحمائىّ أو سقاوى ودراوى وحماوى ، والهمزة فيها هو الأكثر ، لأن الياء إذا كانت طرفا قبلها ألف زائد ، وجب قلبها همزة كعطاء وسيعاد ذلك فى بابه إن شاء الله .

ذكر الواوات

وَالْوَاوَ بَعْدَ ضَمَّةٍ حُوِّلَ يَا
وَاقْلِبْ وَفِي كَالْغَزْوَةِ الْخُلْفَ ارْوِيَا

الواو إما أن تكون بعد ساكن أو مضموم لا سواهما ، فإن كانت بعد مضموم فإنها لا تكون إلا بعدها تاء التأنيث ، فبذلك يقدر توسطها ، لأن الواو إن كانت فى الأسماء طَرَفاً بعد ضم فإنها تقلب ياء أبداً كما سيأتى إنْ شاء الله .

وبما نسب إلى هذه الواو وَجَبَ حذف تاء التأنيث فبقيت كالمتطرفة ، فقلبت ياء ثم نسب إلى هذا الاسم ، فكأن حكمه فى النسب كحكم مَا آخره الياء ، وقد مضى أن الياء تقلب فى بعض المواضع وَاوًا مفتوحا ما قبلها ، وفى بعض المواطن يجب حذفها فتقول فى النسب إلى مروة وقرنوة وهربوة حيستان وقمحدوة وقلنسوة : مروى بفتح الراء ، وقرنوى وهربوىّ كقاضوى أو قرنى وهربى كقاضى وقلنسى وقمحدى لازماً كمشترى .

فإن كان مَا قبل الواو ساكنا ، فهو يبقى على أصله فيقال فى دلو وعزو وشقاوة : دلوى وعزوى وشقاوى .

ويختلف فى نوع واحد من ذلك وهو أن يكون الواو لامًا ثلاثياً صحيح العين مختومًا بتاء التأنيث : كغزوة وثروة فهو غزوى وثروى على القياس مع سيبويه وغزوى وثروى بفتح زائهما عند يونس على تقدير قلب واوهما فرقاً بين المذكر والمؤنث كما مضى فى ظبى وظبية من الاختلاف .

وأما بدوى بالتحريك فى النسب إلى البدو فهو شاذ باتفاق .

ذكر ألف المقصور

وَالْأَلِفُ الثَّالِثُ لازِماً قُلِبْ
وَالرَّابِعُ الْأَصْلِيُّ ذا فِيهِ انتُخِبْ

الألف إن كانَ ثالثاً فإنه يجب قلبه حتماً فيقال فى النسب إلى عصاً وفتًى وذواة وحياة ومتى وهنا : عصوى وفتوى وذووىٌ وحيوى ومتوى وهنوى .

وأما إن كان رابعاً فله حالان : أصلى أو غير أصلى ، فإن كان أصليًّا فالقلب هو الأرجح فيه أيضاً فيقال فى النسب إلى مهلى ومرمى ويحيى وحتى : مهلوى ومرموى ويحيوى وحتوى .

والحذف جائز أيضاً فيقال : مهلى ومرمىٌّ ويحيٌّ وحتىٌّ ، والمراد بالأصلى الأصل كألف حتى أو المقلوب عن أصل كمهلى .

وَفى سِوَاهُ يَحْسُنُ الوَجْهَانِ
وَالْحَذْفُ ذا جَرِّدْ من الثانى

فى سواه أى فى غير الأصلى يحسن الوجهان أى القلب والحذف يحسنان فى الألف الرابع إن كان للتأنيث أو للإلحاق مثل : سلمى وحبلى وشبعى وذكرى وزلفى فتقول : سلموى وحبلوى وشبعوى وذكروى وزلفوى ، أو سلمى وحبلى بالحذف إلى آخرها . واختار بعضهم فى الملحقات القلب كالأصليات والحذف فى المؤنثات .

وظاهر عبارة ابن مالك فى الألفية التسوية بين المؤنث والملحق ، نعم ويستثنى

من ذلك نوع واحد لايجوز فيه غير الحذف مع الكل ، وهو أن يتحرك الحرف الثانى من الكلمة مثل : جمزى ومرطى وحيدى ، فلا يقال غير جمزى ومرطى وحيدى كحبلىّ .

وَفى كَحُبْلَى حُكْمُ صَحْرًا ضَعُّفُوا
وَمَا عَدَاهُ غَالِبًا يَنْحَذِفُ

باب حبلى ساكن الثانى ، وألفه للتأنيث، إنه يجوز أن يبقى ألفه عَلَى حاله ، ويزاد واواً تليها ياء النسب كالممدود للتأنيث ، لكنه ضعيفٌ فيقال : سلماوى وحبْلاوى ودنياوى .

قال بعضهم : ويجوز أن يطلق هذا التشبيه فى ألف التأنيث وغيره فيقال : ملهاوى وحتاوى وأرطاوى ، ولم يجز ذلك فى باب جمزى ، وأقول : إنه لا مانع من إجازته بخلاف القلب لثقله وأما الألف الخامس فإنه محذوف مطلقاً سواء كان مقلوباً أو غيره فتقول فى مصطفى ومنتقى ومستدعى وعفرنى وقبعثرى: مصطفى ومنتقى ومستدعى وعفرنى وقبعثرى، ومرامىّ فى مرامى كمقاتل .

وأما قوله : غالباً فهو إشارة إلى قول يونس فإنه يقول يقلب الألف الأصلى من الخامس الساكن الثالث مثل : مسمى ومفدى ، ومسموى ومفدوى ولا يلتزم ذلك فى مثل العفرنى والسَّرَنْدى، وإن ألزمه إياه سيبويه .

ذكر الممدود

وَهَمْزَ مَمْدُودٍ هُنَا كُنْ مُعْطِيَهْ
مَا كُنْتُ قَدْ أَوْلَيْتُهُ فِى التَّثْنِيَهْ

قد مضى ذكر الممدود فى باب التثنية ، فإنه إذا كانت المدة للتأنيث كصحراء وحسناء وأسماء ، فالهمزة تقلب واواً فتقول صحراوى وحسناوى وأسماوى .

وإن كانت منقلبة عن أصل أو للإلحاق فوجهان : التصحيح أو الواو مثل : كساء وحياء واصطفاء وعلياء وخصيصاء وكبراء وأنبياء فمن تقول : كسائى وكساوى وحيائى وحياوى وعليائى وعلياوى إلى آخرها ، وإن كانت الهمزة أصلية فليس غير التصحيح كرجل فأفائى .

الفهـــــرس

	الصفحة
تقديم	٣
المقدمة	٥
باب فى الاسم والفعل والحرف	٧
باب فى أسماء الأفعال	١٣
باب فعل بفتح العين يفعِل بكسرها	١٨
ذكر ما سمع مضارعه بوجهين	٢٣
باب فَعَل يفعُل بضم عين المضارع	٢٦
باب فعل يفعَل بالفتح	٢٩
باب فَعَل يفعِل ويفعُل	٣٠
باب فى شىء من خواص فعل المفتوح العين	٣٢
باب فَعِل بالكسر يفعُل بالضم	٣٣
باب فعُل يفعُل بضمهما	٣٥
باب أفعال تصاغ من أسماء الأعيان	٣٧
باب أفعال الزيادة	٤٢
تفعلل والملحق به	٤٥
افعنلل والملحق به	٤٧
غير الملحق	٤٨

الصفحة

باب ذكر فائدة الزيادة فى أفعل ٥١

ذكر فعّل ٥٣

ذكر فاعل ٥٥

مطاوع فعّل ٥٦

تفعّل ٥٧

تفاعل ٥٨

انفعل ٥٩

افتعل ٦٠

ذكر استفعل ٦١

باب حكم حروف المضارعة والفعل الداخلة عليه مما فوق الثلاثى ٦٣

باب فى الأمر ٦٦

باب فعل ما لم يسم فاعله ٦٨

باب اسم الفاعل ٧٢

ذكر فاعل كفرح ٧٤

ذكر فاعل ككرم ٧٧

ذكر فاعل العادى الثلاثى ومفعوله ٧٨

ذكر مفعول الثلاثى ٨٠

باب الأوزان المعدولة ٨٢

باب تكثير الفاعل ٨٤

الصفحة

باب صوغ أفعل التفضيلية أو التعجبية ٨٦

باب فى أفعل التعجب ٩١

باب المصادر ٩٣

باب فى مصدر الثلاثى المعدّى ٩٨

باب فعل اللازم المفتوح العين ١٠٠

باب مشترك فى فعل اللازم و المعدّى ١٠١

باب فعل اللازم كفرح ١٠٢

باب فعل المضموم ١٠٣

باب مشترك ١٠٤

باب مصادر المزيد ١٠٦

باب المصاد الميمية ١١٣

باب صوغ اسم الأرض مما كثر بها والصياغة هو السبب ١٢٠

الركن الثانى من الأسماء وتصريفاتها باب فى النكرة و المعرفة ١٢٣

باب الضمائر ١٢٥

ذكر الفعل الداخلة عليه الضمائر إذا كان معتل العين أو اللام ١٣٤

ذكر نون الوقاية ١٣٩

ذكر حكم الإسم إذا تلاه الياء ١٤٣

باب العلم ١٤٥

باب أسماء الإشارة ١٥٠

الصفحة

باب الموصول الاسمى ١٥٥
ذكر حذف العائد ١٦٥
باب فى آلة التعريف ١٧١
باب فى المنقوص والمقصور ١٧٥
باب التأنيث ١٧٨
باب فى المقصور والممدود للإعلال ١٩٠
باب التثنية ١٩٢
ذكر الممنوع تثنيته ١٩٤
ذكر ألف المقصور والممدود ١٩٧
باب عصا وهذا تكميل حكمه ١٩٨
باب فى الجمع السالم المذكر ٢٠٠
ذكر ألف المقصور ولام المنقوص ٢٠٥
باب جمع المؤنث السالم ٢٠٦
ذكر الألف المقصور والممدود ٢٠٨
ذكر حكم الثلاثيات المجموعات ٢١٠
باب جمع تكسير القلة ٢١٣
باب جمع الكثرة ٢١٨
ذكر الوصف ٢٢٨
ذكر جمع العادى الثلاثى ٢٤٠

الصفحة

ذكر شبه الجمع وجمع الجمع ونحوه	٢٤٦
ذكر ما يمتنع جمعه جمع تكسير	٢٥٠
باب التصغير	٢٥٣
ذكر فتح عين فعيعل	٢٥٦
ذكر ما لا يعتد به فى الوزن	٢٥٨
ذكر تصغير الثنائى أو الثلاثى المحذوف	٢٦٧
ذكر الثلاثى المؤنث المجرد	٢٨٨
ذكر تصغير الجمع	٢٦٩
ذكر التصغير بالترخيم	٢٧١
باب النسب	٢٧٣
ذكر المحذوف مما تدخل عليه ياء النسب	٢٧٤
ذكر الياء قبل ياء النسب	٢٧٥
ذكر الواوات	٢٧٩
ذكر ألف المقصور	٢٨٠
ذكر الممدود	٢٨٢

رقم الإيداع بدار الكتب ٧٢٢٦ / ١٩٨٦